محاضـــــرة من تقـــــــديم

الدكتور/ مختار كرفاع

تاريخ المحاضرة: 19-08-2023

عرض تقديمي بعنـــــــوان:

الاهتمام الروسي السوفيتي بليبيا من خلال الأرشيف الروسي

الأرشيف الروسي السوفييتي وتاريخ ليبيا الحديث

(دراسة في المصادر الأرشيفية الروسية والسوفيتية)

تأليف. أ. د . المختار الطاهر كرفاع
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

وزارة الثقافة والتنمية المعرفية
Ministry of Culture and Cognitive Development

حسن أبو يوسف اللويشي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الأرشيف الروسي السوفييتي
وتاريخ ليبيا الحديث

(دراسة في المصادر الأرشيفية الروسية والسوفيتية)

محمد يوسف القويري

الأرشيف الروسي السوفييتي

وتاريخ ليبيا الحديث

(دراسة في المصادر الأرشيفية الروسية والسوفيتية)

تأليف. أ. د . المختار الطاهر كرفاع

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر. كلية الآداب

جامعة الزاوية

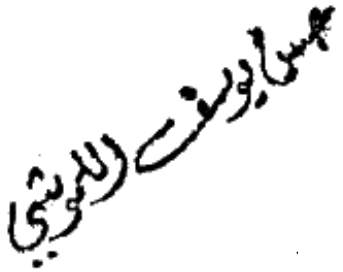

اسم الكتاب

الأرشيف الروسي السوفييتي
وتاريخ ليبيا الحديث

(دراسة في المصادر الأرشيفية الروسية والسوفيتية)

- اسم المؤلف: .أ.د . المختار الطاهر كرفاع
- رقم الإيداع 328 /2020
- ردمك /50 – 03– 936 – 9959 – 978
- هاتف: 9090509 - 9096379 - 9097074
- بريد مصور 9097073
- البريد الإلكتروني Nat_lib_libya@hotmail.com
- الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية بنغـــازي - ليبيـا

حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر

وزارة الثقافة والتنمية المعرفية

Ministry of Culture and Cognitive Development

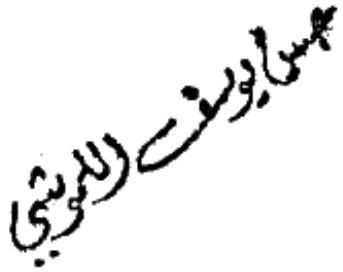

الإهداء

إلى وطني الحبيب

ليـــبـــيا

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

محمد يوسف القويري

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء.	5
تقديم.	9
المقدمة.	11
المحطات التاريخية للاهتمام الروسي بليبيا	19
ليبيا في أرشيفات روسيا الاتحادية 1911 1952	27
الصحافة الروسية والغزو الإيطالي لليبيا أكتوبر 1911، أكتوبر 1912	41
الحرب العثمانية الإيطالية حول طرابلس من خلال تقارير وزارة الدفاع الروسية. أكتوبر 1911، أكتوبر 1912	61
الشيوعية الدولية « الكومنترن » أو الأممية الثالثة والقضية الليبية 1919 1939	109
الحزب الشيوعي الإيطالي ونشاطاته في ليبيا 1923 1925	129

الموضوع	الصفحة
الاتحاد السوفييتي والقضية الليبية في الأمم المتحدة 1948 1951	147
المستشرقون السوفييت وكتابة التاريخ الليبي، ياخيموفيتش، بروشين. أنموذجا	173
بعض المنشورات الروسية عن ليبيا . بقلم جاكوب . م . لاندو	189

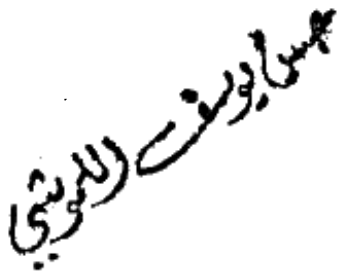

تقديم

تتمحور الدراسات المضمنة في هذا الكتاب حول موضوع واحد، وهو المصادر الأرشيفية للرؤية الروسية ثم السوفيتية لليبيا منذ القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، مما يعطيها شيئاً من التسلسل التاريخي والمنطقي للأحداث يتوافق والاسم الذي اختير ليكون عنواناً للكتاب.

الكتاب يحوي على تسعة فصول، أولها يعالج « المحطات التاريخية للاهتمام الروسي بليبيا وآخرها يستعرض ما قام به الباحث البريطاني ج. لاندو تحت عنوان « دراسات روسية عن ليبيا « .

الكتاب في مجمله منجم من المعلومات الروسية، وهى معلومات تختلف عن المعلومات الغربية (الإنجليزية والفرنسية والإيطالية...الخ)، من حيث هدف جمعها وطريقة الجمع والتناول. إذ لم يَسْعَ الرّوس يوماً إلى احتلال ليبيا، ولهذا لا يتوقع الباحث تزويراً في معلومة أو توظيفاً لها خارج الإطار العلمي التاريخي المتعارف عليه. يغلب على طريقة الجمع الطريقة الفردية غير المدعومة من مؤسسات إستخبارية كالذي كان يحدث في حالات الجمع من طرف الباحثين الغربيين. ولهذا لم نجد باحثاً روسياً (إلى حدّ الآن) يشبه العقيد علي بك العباسي ضابط الاستخبارات الأسباني الذي دخل الإسلام (كذباً) وجال في شمال أفريقيا بين سنتي 1803 – 1807م يجمع معلومات نشرها في مجلدات ثلاث تحت اسمه الحقيقي[1] بعد أن كان قد طبع الكتاب مرتين باسم مستعار. ولم نجد باحثاً مثل العقيد أنيركو اوغسطيني ضابط ومدير مكتب الاستخبارات الإيطالية الذي

1) أنظر دراسة خالد الهدار (الرائعة) " زيارة الرحالة الاسباني علي بك العباسي لطرابلس في أوائل القرن التاسع عشر " . تراث الشعب، عدد مزدوج . 49 – 50. 2003. ص. 98 – 132.

قاد عملية بحث قادت إلى وضع كتاب سكان برقة وسكان طرابلس في الفترة 1917 – 1922م. هدف الكتابين إعادة رسم خريطة الأنساب الليبية بما يتمشى مع هدف المستعمر الإيطالي.[1] ولم نجد أخيراً باحثاً مبدعاً مثل العقيد إيفا نز برتشارد الإنجليزي الذي عمل في الصومال ثم نُقل إلى برقة ووضع أعمق الدراسات الانثروبولوجية عن المنطقة تهدف إلى فهم طرق تفكير الناس، حتى يتسنى للإنجليز التأثير فيها وتوجيهها وفق مصالحهم[2].إنه بُعد الاختلاف في الهدف، وفي طرق الجمع. نرصد ميزة ثالثة في المصادر الأرشيفية الروسية: عدم ممانعة الروس من تمكين الباحثين من الاطلاع عليها.

كان هذا عن محتويات الأرشيف الروسي ومميزاته. أما عن جامعها في هذا الكتاب . الدكتور المختار الطاهر كرفاع فهو أحق من يتولى عملاً كهذا لأنه وببساطة المؤرخ الليبي الوحيد الذي تعلم في جامعات روسيا حسب علمي، وبحث في آراشيفها، ونشر بعض ما كتب عن محتويات تلك الآراشيف. لهذا فإن جهده مرحب به وسيكون ذا فائدة عظيمة للراغبين في توظيف المصادر الروسية في كتابة تاريخ ليبيا الحديث.

لا يراودني أدنى شك في أن العمل سيحصل على إعجاب القراء المتخصصين والمهتمين، وسيستفيدون منه كثيراً. كما لا يلحقني الشك في أنهم سيعبرون عن تقديرهم للمؤلف لصبره وشمولية نظرته. أنه عمل ممتاز يستحق عليه تقديراً عالياً وشكراً جزيلاً؛ وفق الله الجميع إلى ما فيه خير هذه البلاد.

أ. د. عقيل محمد البربار

قسم التاريخ . جامعة طرابلس

1) عقيل محمد البربار ،« مصادر تاريخ ليبيا الحديث " مجلة الشهيد، العددان 22 / 23. 2001 – 2002 . ص. 11 – 105.
2) المرجع السابق

المقدّمة

تعدُ آراشيف الدول الأوروبية بشكل عام والكبرى منها على وجه الخصوص ذا أهمية خاصة، وذلك لما تحويه خزائنها وأدراجها من مادة تاريخية ووثائقية هامة للباحثين في العلوم الإنسانية المختلفة كالتاريخ والسياسة والاجتماع والاقتصاد. وتكمن هذه الأهمية في أن بعض محتويات تلك الآراشيف تشكل سجلاً تاريخياً لبعض الدول الأخرى ومنها الدول العربية وليبيا من بينها، ففي المرحلة السابقة للاستعمار تعرضت البلاد العربية لحملة الكشف الجغرافي من قبل العديد من الباحثين والمستكشفين والرحالة الأوروبيين الذين دونوا مشاهداتهم وكتبوا عما رأوه في المجتمعات العربية من عادات وتقاليد وتراث .

شكلت تلك الكتابات مصدراً رئيساً لا غنى عنه لأي باحث في تاريخ المنطقة العربية، على الرغم مما بها من آراء أو وجهات نظر بل وفي بعض الأحيان أحكاماً على تلك المجتمعات لأولئك الرحالة والمستكشفين والباحثين قد نختلف معهم في الكثير منها لما بها من مغالطات وتحامل أو تفسيرات لا تتوافق وطبيعة المجتمعات العربية التي لم يفهمها الكثير ممن كتبوا عنها.

كانت ليبيا من بين هذه المناطق التي جذبت أولئك الرحالة والمستكشفين من مختلف الجنسيات الأوروبية لقربها الشديد من وسط القارة الأفريقية وبوابتها الشمالية على أوروبا، ومن بين أولئك الرحالة والمستكشفين كان الرحالة الروس وإن كانوا بنسبة لا تقارن مثلاً بالرحالة الانجليز والفرنسيين والألمان والإيطاليين، لكن مع ذلك فإن هولاء الرحالة الروس وباحثيهم وسياسيهم وعلى فترات تاريخية

متعاقبة تركوا لنا ما يمكن أن يشكل مصدراً أخراً لتاريخ ليبيا غير الذي أعتدنا عليه من المصادر الغربية حول مجتمعنا العربي الليبي الإسلامي.

حمل هذا المصدر وجهة نظر قد تختلف في الكثير من جوانبها عما هو موجود في الكتابات الغربية، التي عادة ما تكون وفي أغلب الأحيان غير منصفة لأهل البلاد، أو بها نظرة يشوبها التعالي والدونية للأخر. بناء على ذلك فقد حفل الأرشيف الروسي سواء الخاص بالعهد القيصري أو السوفييتي بفرعيه الشيوعية الدولية المعروفة اختصاراً بالكومنترن، أو أرشيف وزارة الخارجية بمادة وثائقية هامة عن ليبيا، كتبها رحالة ومؤرخون وسياسيون وعسكريون روس وسوفييت عبر فترات تاريخية مختلفة الزمان والمكان عن ليبيا أرضاً وسكاناً، عبرت في معظمها عن رؤية روسية سوفيتية حول هذه البلاد وأهلها. لذلك فإن هذا الأرشيف يُعَدُ واحداً من تلك الآراشيف التي تضم مخزوناً وثائقياً تاريخياً لا بأس به عن بلادنا يتوجب علينا معرفته عن طريق من أُتيحت لهم الفرصة من ذوي الاختصاص. لكن الملفت للنظر أن هذه المادة التاريخية وعلى الرغم من أهميتها ظلت حبيسة أدراج آراشيف الدولة الروسية ثم السوفيتية وبقية دول المعسكر الاشتراكي السابق ولم يتجه إليها الباحثون الليبيون ولم يعرفوا عنها إلا القليل. ذاك القليل الذي جاء من خلال بعض الدراسات الغربية المتعلقة بليبيا، أو من خلال بعض الدراسات حول العلاقات الأوروبية الأوروبية[1]* إبان مرحلة التوسع والتنافس الاستعماري الأوروبي في أفريقيا، أو بعد الحرب العالمية الأولى أو بين الحربين أو بعد الحرب العالمية الثانية.

كان وراء عزوف الباحثين الليبيين عن التوجه إلى جامعات أوروبا الشرقية ذلك الصراع الذي ساد العلاقات الدولية بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي فيما عُرف بمرحلة الحرب الباردة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، إذ لم تكن

1 * من بين هذه الدراسات على سبيل المثال . وليم . س. أسكيو. أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا 1911 – 1912م. ترجمة. ميلاد المقرحي. مراجعة. عقيل محمد البربار. منشورات. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس. 1988م.

ليبيا بمنأى عنها بحكم موقعها الجغرافي وحكومتها الغربية التوجه خلال المرحلة الأولى من الاستقلال 1951 - 1969م. ذلك الاستقلال الذي جاء وفق معطيات ومصالح غربية تم وضعها داخل أروقة الأمم المتحدة.

كل تلك المعطيات حتمت على الباحثين الليبيين وبتوجيه من حكومتهم التوجه نحو جامعات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وغض الطرف بل وعدم التفكير في جامعات المعسكر الاشتراكي والدراسة بها، مدفوعة في ذلك بالتبعية للغرب في علاقاتها بالمعسكر الاشتراكي الذي وُصف آنذاك بأوصاف من قبيل أنه نظام إلحادي معادي للأديان وذا صفة شمولية في نظام الحكم، علاوة على كبته للحريات العامة المختلفة.....الخ.

في الأول من سبتمبر عام 1969م تغير النظام السياسي في ليبيا وتغيرت معه توجهاتها السياسية ومن ثم علاقاتها الخارجية، ومن بين عناصر التغيير كان التوجه إلى المعسكر الاشتراكي وبناء علاقات سياسية وعسكرية متميزة معه، حكمتها المصلحة المشتركة فيما عرف بمناصرة ودعم حركات التحرر في العالم ومناهضة ومعاداة القوى الامبريالية الغربية ذات التاريخ الاستعماري.

من هذا المنطلق بدأت البعثات الطلابية الليبية وتحديداً العسكرية منها تأخذ طريقها إلى دول المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي. أما في مجال العلوم البحثية والإنسانية فقد ظل التوجه إلى الغرب هو الغالب إن لم يكن السائد.

في عام 1991م أنهار الاتحاد السوفييتي والمنظومة السائرة في فلكه من دول أوروبا الشرقية والوسطى بل وفي بعض مناطق العالم الأخرى، وبهذا الانهيار تحولت المجتمعات في تلك الدول إلى النظام الغربي الرأسمالي بكل صوره وأنماط الحياة فيه، كما عرفت تلك الدول انفتاحاً معرفياً من خلال فتح آراشيفها للباحثين التي كانت في المرحلة الشيوعية مقفلة أمامهم ومفتوحة للقلة منهم لدوافع أمنية بحته. وتبعاً لذلك الانفتاح فقد شهدت الجامعات والمراكز البحثية في دول المنظومة السوفيتية السابقة توافد طلاب الدراسات العليا وخاصة في مجال العلوم الإنسانية، ومن بينها التاريخ

لدراسة مواقف الحكومات الاشتراكية السابقة حول العديد من القضايا العالمية أو الوطنية خلال الحقبة الشيوعية من خلال البحث في محتويات آراشيف تلك الدول.

شاءت الأقدار أن أكون أحد هولا الطلاب، إذ كانت وجهتي لاستكمال دراستي العليا جمهورية روسيا الاتحادية وريثة الاتحاد السوفييتي[1]*، حيث التحقتُ بجامعة موسكو الحكومية وتحصلتُ منها على درجة الدكتوراه في تاريخ العلاقات الدولية. حول ليبيا في السياسة الخارجية لروسيا الاتحاد السوفييتي 1911 - 1951م.

فتحت لي الدراسة بجمهورية روسيا الاتحادية مجال البحث في كل ما يتعلق بليبيا في الأرشيفات الروسية، وما صدر من مطبوعات ودراسات أمكنني الإطلاع عليها سواء كانت مطبوعات رسمية صادرة عن جهات حكومية كوثائق الخارجية الروسية ثم السوفيتية، أو ملفات وثائقية لازالت حبيسة أدراج الأرشيف الروسي المتعدد، أو دراسات كتبها باحثون روس وسوفييت تناولت تاريخ ليبيا عبر فترات تاريخية مختلفة. ولا أدعي أنني حصرتُ كل تلك الدراسات والملفات الوثائقية وتعرفتُ على ما بها من معلومات، ولكنني نسختُ ما أمكنني الإطلاع عليه خلال فترة وجودي بجامعة موسكو وما سمحت به الجهات المختصة في هذا المجال.

شكلت تلك الوثائق مادة تاريخية هامة بالنسبة لي حيث نشرّتُ من خلالها بعد عودتي لأرض الوطن ودخولي مجال التدريس الجامعي مجموعة من الدراسات حول ليبيا تنشر لأول مرة باللغة العربية في عدد من المجلات البحثية المتخصصة في ليبيا؛ كمجلة البحوث التاريخية ومجلة الشهيد اللتان تصدران عن المركز الوطني للمخطوطات والدراسات التاريخية بطرابلس « مركز الجهاد سابقاً »، أو في بعض البلدان العربية كالمجلة التاريخية المغاربية التي تصدر عن مؤسسة التميمي بتونس، وكان ذلك بين سنتي 1998، 2007م .

1 * كان ذلك بين أكتوبر من عام 1993 ومايو من عام 1998م.إذ عانت ليبيا خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين حصاراً غربياً شاملاً كان من ضمنه منع الطلاب الليبيين من دخول الدول الغربية والدراسة في جامعاتها إلا في نطاق محدود جداً.

بعد مرور ما يقارب عقد من الزمن ومراجعتي لتلك المقالات وإعادة قراءتي لها ولمصادرها التي اعتمدتُ عليها اتضح لي بعض القصور فيما طُرح بها من أراء وقضايا. من أجل ذلك قررتُ إعادة صياغتها والتوسع في عرض القضايا التي تناولتها اعتماداً على المادة الوثائقية التي بحوزتي، ومن ثم تجميعها في كتاب واحد ونشرها تعميماً للفائدة.

تشتمل هذه الدراسة على تسعة أعمال متنوعة الموضوعات ظاهرياً، لكنها تتمحور حول مضمون واحد وهو العلاقات الليبية الروسية منذ القرن السابع عشر وحتى خمسينيات القرن العشرين، مما يعطيها شيئاً من التسلسل التاريخي والمنطقي للأحداث يتوافق والاسم الذي أُختير ليكون عنواناً للكتاب الذي يحوي هذه الدراسات. كما أنها تستند في مادتها وبشكل كامل على الأرشيف الروسي أو الكتابات التاريخية الروسية حول ليبيا.

العمل الأول جاء تحت عنوان « المحطات التاريخية للاهتمام الروسي بليبيا ». وهو عبارة عن تتبع تاريخي لبداية معرفة الروس بليبيا منذ ما قبل عهد القيصر بطرس الأكبر1695 – 1725م وحتى قيام العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1955م.

العمل الثاني حمل عنوان « ليبيا في أرشيفات روسيا 1911 – 1951م». وهو بهذا الشكل لا يزيد عن تجميع لما يحتويه الأرشيف الروسي بكل فروعه من ملفات عن ليبيا وكذلك الكتب التي صدرت عنها وكُتبت بأقلام باحثين روس وسوفييت مع نبذة قصيرة عن محتوياتها. وهذا العمل بالتأكيد لا يعني كما هو ظاهر من العنوان أنه يشمل كل الملفات الوثائقية أو الدراسات التي تخص ليبيا في الأرشيفات والمكتبات الروسية أو السوفيتية، لكنه يضم فقط ما أمكن للباحث الاطلاع عليه من ملفات تلك الآراشيف وأماكن وجودها وأرقامها المصنفة بها، وكذلك الكتب والدراسات التي تضمها المكتبات الروسية.

العمل الثالث جاء بعنوان « الصحافة الروسية والغزو الإيطالي لليبيا 1911 – 1912م». وهو دراسة مقتصرة على ما كتبته أشهر الصحف الروسية وأوسعها

انتشاراً خلال المرحلة المشار إليها، وهما صحيفتي **نوفيا فريما « الزمن الجديد أو الأزمنة الجديدة »** و**ويرجيفايا فيداموستي « أخبار البورصة »** عن الغزو الإيطالي لبلادنا والموقف الرسمي والشعبي الروسي من ذلك الغزو.

أما العمل الرابع فهو ترجمة « لتقارير من جبهة القتال في ليبيا كتبها الخبراء العسكريون الروس عن الغزو الإيطالي لليبيا خلال ما عُرف بالحرب العثمانية الإيطالية 1911 – 1912م». موجهة لوزارة الدفاع الروسية في سان بطرسبرج[1]* من سفارتها في روما، متضمناً وجهة نظر أولئك الخبراء عن القوات الإيطالية والمقاومة الليبية. وحرصاً منا على الأمانة العلمية والتاريخية فإننا لم نحاول إدخال أي تغيير على ما تضمنته تلك التقارير، إذ جاءت الترجمة شبه حرفية لما هو موجود في الوثائق الأصلية ومقارنتها بالمصادر الوطنية فيما يتعلق بأسماء المواقع التي جرت عليها المعارك بين الطرفين.

العمل الخامس كان بعنوان» الشيوعية الدولية «الكومنترن» أو الأممية الثالثة والقضية الليبية 1919 – 1939م «. وفيه تتبعتُ مواقف المنظمة من حركة المقاومة الليبية ضد الغزو الإيطالي، انطلاقاً من أن تلك المنظمة تدعي في أدبياتها أنها مناهضة للامبريالية والاستعمار وداعمة لحركات التحرر في العالم.

العمل السادس كان بعنوان « الحزب الشيوعي الإيطالي ونشاطاته في ليبيا 1923 – 1925م «. حيث تتبعتُ فيه الكيفية التي تأسس بها الحزب في طرابلس وموقف الحكومة الفاشية منه، وهل كان لليبيين دور في هذا التنظيم ؟ وكذلك نظرة هذا الحزب لحركة المقاومة الليبية وحقها في تقرير المصير، من خلال وثائق الحزب الموجودة بموسكو، ومن تبنيه لشعارات الشيوعية الدولية في هذا الخصوص.

العمل السابع حمل عنوان « الاتحاد السوفييتي والقضية الليبية في الأمم المتحدة 1947 – 1951م «. وتناولتُ فيه السياسة السوفيتية تجاه قضية المستعمرات

---

1 * اسم العاصمة الروسية القديمة، وهي التي أطلق عليها في الحقبة الشيوعية اسم لينينجراد. ثم أعيد لها الاسم القديم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991م

الإيطالية داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنها ليبيا ومستقبلها السياسي، ذلك المستقبل الذي تقاذفته أمواج سياسات الدول الكبرى حيالها ومن بينها الاتحاد السوفييتي وإلى ما آل إليه ذلك الدور.

أما العمل الثامن فقد جاء تحت عنوان « المستشرقون السوفييت وكتابة التاريخ الليبي، ياخيموفيتش وبروشين أنموذجاً ». تناولتُ فيه كتابات أشهر المستشرقين السوفييت الذين كتبوا عن ليبيا منذ دخولها ضمن أملاك الدولة العثمانية في منتصف القرن السادس عشر وحتى قيام النظام الجمهوري فيها عام 1969م، وعلى رأس هولاء الباحثة السوفيتية **زينائيدا بافلوفنا ياخيموفيتش** من خلال كتابها المعنون بالحرب التركية الإيطالية 1911 – 1912م، الصادر عن دار ناووكا بموسكو عام 1962م. وما كتبه المؤرخ السوفييتي **نيكولاي إيليتش بروشين** في كتابيه الأول بعنوان. تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، الصادر عن دار ناووكا للنشر بموسكو عام 1975م. والثاني بعنوان. تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس عشر مطلع القرن العشرين. الصادر عن نفس الدار عام1981م. وجاءت هذه النماذج مصبوغة برؤية ماركسية في تفسير حراك المجتمع الليبي خلال الحقبة التاريخية الممتدة منذ منتصف القرن السادس عشر وحتى الأول من سبتمبر 1969م.

أما العمل التاسع والأخير فهو ترجمة لدراسة قام بها الباحث البريطاني ج . لاندو تحت عنوان، الدراسات الروسية عن ليبيا ، وهي في مجملها لا تزيد عن ملخصات لبعض الدراسات الروسية باللغة الإنجليزية عن ليبيا على شكل ببلوغرافيا نشرت في مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 15، لسنة 1979م، ص. 280 - 283. وقد زودني بها مترجمة إلى العربية استاذي الأستاذ الدكتور عقيل محمد البربار أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة طرابلس فله جزيل الشكر على صنيعه هذا.

■ **ختاماً..**

فإن هذا العمل في مجمله ما هو إلا محاولة لباحث أُتيحت له الفرصة للدراسة في بلد كان غير مهتماً به من قبل الدارسين الليبيين في مجال البحث التاريخي

بالذات لأسباب تم ذكرها، وتمكن من الاطلاع على ما أمكن من محتويات هذا الأرشيف وما كتبه مؤرخو هذه المدرسة عن بلادنا بغض النظر إن كان ذلك المكتوب مقبول لدينا أم لا، أو يتوافق مع وجهات نظرنا لتاريخنا الوطني.

يحدونا الأمل أن تجد هذه المحاولة قبولاً لدى دارسي تاريخ ليبيا والمهتمين به من باب أنها تشكل إضافة جديدة لهذا التاريخ، نعتقد أنها ذات أهمية كبيرة لا تقل عما كتبه مؤرخو الغرب عن بلادنا، كما أنها توضح رؤية لمدرسة تاريخية شاركت في صنع وتفسير التاريخ الإنساني وتركت بصمتها عليه بشكل واضح وجلي، الأمر الذي يجعل عدم الاهتمام بها والتغاضي عنها شيئاً غير مقبول علمياً.

■ **أخيراً...**

ومن باب الوفاء والاعتراف بفضل الآخرين مهما كان بسيطاً، فإنني أسجل عظيم شكري وامتناني للأستاذ الدكتور عقيل محمد البربار أستاذ التاريخ الحديث بجامعة طرابلس الذي تكرم بمراجعة هذا العمل والتقديم له ثم مشاركته في تقييمه ضمن لجنة علمية مشكلة بقرار من رئيس جامعة الزاوية رفقة الزميلين الدكتور محمد محمد خلف من جامعة الزاوية والدكتور محمد عمر مروان من جامعة طرابلس فلهم جميعاً عظيم الامتنان والتقدير، شكري وتقديري واحترامي موصول كذلك لأخي وصديقي الدكتور سالم علي بيدق أستاذ اللغة العربية بجامعة الزاوية الذي تحمل عب المراجعة اللغوية لهذا العمل رغم ارتباطاته ومشاغله الكثيرة، فجزاؤه الله عن العربية وأهلها كل خير.

والله من وراء القصد

● **المؤلف .**

الزاوية . مارس 2016م

يوسف اللويشي

المحطات التاريخية في الاهتمام الروسي بليبيا

1600 - 1955م

تتحكم الأمور السياسية والإستراتيجية والجغرافية في رسم سياسة كل دولة تجاه الدول الأخرى وتتحكم تلك الأمور في نوعية ودرجة الاهتمام، وتبعاً لذلك فقد حتمت هذه العوامل على الدولة الروسية ثم السوفيتية فيما بعد نوعية السياسة والاهتمام تجاه مناطق العالم، ومن بينها ليبيا البعيدة جغرافياً عن الإمبراطورية الروسية. فطرابلس الغرب " ليبيا " لم تكن معروفة عند الشعب الروسي وحكومته قبل عهد بطرس الأكبر1695 – 1725م مؤسس روسيا الحديثة الذي به وعن طريقه عرف الغرب والعرب هذه الدولة من خلال ما قام به من تحديث شامل وفي مختلف أوجه الحياة للشعب الروسي والدولة الروسية . ففي عهد هذا القيصر وصلت روسيا إلى شواطئ البحر الأسود وبحر البلطيق وكونت أول أسطول بحري لها في العصر الحديث، وفي عهده أيضاً بدأ ولوج روسيا في السياسة الدولية من خلال حروبها الطويلة ضد العثمانيين للوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، ومن ثم إعادة السيطرة المسيحية على بيزنطة " اسطنبول " وكنيستها أيا صوفيا وتحريرها من الهيمنة الإسلامية، فالروس يرون في أنفسهم أنهم ورثة اليونان في زعامة الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية ومن ثمّ ورثة بيزنطة. من هنا بدأ اهتمام روسيا في عهدها القيصري بالمنطقة العربية لأهميتها الدينية والإستراتيجية في الصراع مع العثمانيين مستغلين في ذلك كل عوامل النفور لدي السكان العرب ضد الحكم العثماني والتي تمحورت على الظلم والشطط في فرض الضرائب وسوء التعامل مع السكان ...الخ، مطالبين في ذات الوقت بحق حماية الرعايا المسحيين الأرثوذكس والأماكن المقدسة في فلسطين.

في خضم هذا الصراع الروسي العثماني والتنافس الأوروبي الروسي في البحر المتوسط دخلت « ليبيا « دائرة اهتمام السياسة الروسية منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وإن لم يكن بشكل ثابت ومستمر كبقية الدول الغربية. لكن معرفة الروس كشعب وخاصة الطبقة المثقفة منه « بليبيا « تعود إلى ما قبل ذلك وفق ما

تشير إليه الأدبيات التاريخية الروسية، إذ تنسب تلك المعرفة لمؤلف مجهول زار طرابلس الغرب " ليبيا " في القرن السابع عشر. ثم تتابعت مراحل المعرفة الروسية بهذا البلد خلال الفترات التاريخية التالية تمشياً مع اهتمامات الدولة الروسية بما يجري في العالم ومشاركتها في الأحداث التي عرفها العالم وخاصة منطقة حوض البحر المتوسط بضفتيها الشمالية والجنوبية. وتوثيقاً لهذه المعرفة بين البلدين فإن هذا العمل لا يزيد عن كونه تأريخ لمراحل تلك المعرفة الروسية ثم السوفيتية بليبيا الحديثة كمحطات تاريخية هامة في تاريخ العلاقات بين البلدين وهى كما يلي.

- إن أول إشارة إلى طرابلس الغرب " ليبيا " في الأدبيات الروسية تعود إلى ما قبل عهد بطرس الأكبر 1695 - 1725م لمؤلف مجهول له كتاب بعنوان « كتاب حررته سراً وخفية " تحدث فيه المؤلف عن رحلته من الإسكندرية إلى طرابلس عبر البحر المتوسط مضمناً مشاهداته لحياة الليبيين في حلهم وترحالهم، وصدرت هذه المشاهدات ضمن كتاب بعنوان " وصف الإمبراطورية التركية في القرن السابع عشر" عن جامعة قازان في روسيا، للأستاذ ف.ي.غريغوروفيتش عام 1890م، المجلد العاشر.

- في عام 1772م وفي خضم الصراع مع الدولة العثمانية والتنافس مع الدول الأوروبية الكبرى، تقدمت روسيا بطلب إلى باشا طرابلس علي القرهمانلي للحصول على قاعدة لأسطولها في البحر المتوسط على السواحل الشرقية لليبيا وتحديداً في منطقة خليج بومبه بالقرب من مدينة درنة، لكن محاولتها لم يكتب لها النجاح بسبب التدخل الفرنسي لدى الباب العالي ونجاحه في إقناع الحكومة العثمانية بمنع باشا طرابلس من تحقيق المطالب الروسية.

- 1836م فسيفولوجسكي أول رحالة روسي يزور متصرفية « بنغازي" وقد أصدر كتاباً عن رحلته تلك أسماه " رحلة عبر جنوب روسيا والقرم وأوديسا

إلى القسطنطينية وأسيا الصغرى وشمال أفريقيا ومالطة وصقلية وإيطاليا وجنوب فرنسا بين عامي 1836 و1837م " نشر في مجلدين بموسكو عام 1839م، ضمّنه مشاهداته في الأراضي الليبية مسجلاً الكثير من عادات وتقاليد الليبيين آنذاك.

- 1884م الرحالة الروسي يليسيف يصل طرابلس ومنها يتوجه إلى واحات فزان. وقد أصدر الرحالة كتاباً عن رحلته تلك تحت عنوان « التجوال في أصقاع الدنيا، صور ولوحات من الرحلات في ثلاثة من أصقاع العالم القديم »، نشر في سانت بطرسبورغ بين عامي 1893 و1896م في أربعة مجلدات.

- 1885م الرحالة الروسي يليسيف في زيارة ثانية إلى طرابلس ومنها يتجه إلى غدامس. وقد دون مشاهداته في هذه الرحلة في كتاب أسماه " رحلة أنثروبولوجية إلى الصحراء عبر طرابلس وتونس والجزائر". صدر في سانت بطرسبورغ عام 1885م .

- 1909م روسيا تعترف بادعاءات إيطاليا في طرابلس " ليبيا « بموجب معاهدة راكوينجي الموقعة بين الدولتين بشأن الوضع في البلقان، حيث تضمنت الاتفاقية بنداً خاصاً بطرابلس وما تدعيه إيطاليا من حقوق فيها، مقابل اعتراف ايطالي بما تدعيه روسيا من حقوق في المضايق العثمانية.

- نوفمبر 1911م الخارجية الروسية تطلب من إيطاليا ضرورة مراعاة الجوانب الإنسانية في حربها ضد الليبيين بعد معارك ألهاني وشارع الشط التي جرت يومي 23 و 26 أكتوبر1911م، والتي ألحق فيها الليبيون والقوات العثمانية خسائر فادحة بالقوات الإيطالية وما ترتب عن ذلك من انتقام مروع من السكان المدنيين سواء بالمذابح الجماعية أو النفي ألقسري إلى الجزر الإيطالية النائية، وهي الإشارة الوحيدة التي صدرت عن الحكومة الروسية

عن الجرائم الإيطالية في طرابلس.

- 19 - 21 ديسمبر1911م وزير الخارجية الروسي سازانوف يقدم مبادرته السلمية الأولى لإنهاء الحرب بين إيطاليا والدولة العثمانية في طرابلس، مؤكداً فيها على أحقية ما تقوم به إيطاليا من عمل في طرابلس وبرقة، وكان ذلك تطبيقاً لما جاء في معاهدة راكوينجي السالفة الذكر، وقد قوبلت تلك المبادرة بفتور من قبل الدول الكبرى بسبب التنافس السياسي والصراع الخفي والمعلن بين تلك الدول حول أملاك الدولة العثمانية، وهو ما يراه الكثير من الباحثين السبب الرئيسي في فشل المبادرة.

- 2 فبراير 1912م مبادرة سازانوف الثانية لإنهاء النزاع العثماني الإيطالي حول طرابلس والتي لا تختلف عن سابقتها في المضمون والأهداف. ولكن الفشل كان الأوفر حظاً لهذه المبادرة.

- مارس 1912م المحاولة الثالثة والأخيرة لسازانوف لإنهاء الحرب الإيطالية العثمانية في طرابلس والتي لم تأت بجديد ولذا كان مصيرها الفشل كسابقتيها.

- 16 أكتوبر 1912م اعتراف روسيا بالاحتلال الإيطالي لطرابلس « ليبيا " قبل توقيع الدولة العثمانية وإيطاليا لمعاهدة أوشي لوزان في 18 أكتوبر 1918م.

- 1923م دخول طرابلس ضمن مناطق نشاط منظمة الشيوعية الدولية Коммунистический Интернационал « المعروفة اختصاراً باسم الكومنترن وإعلانها عدم اعترافها بالاحتلال الإيطالي لطرابلس " ليبيا»، وإن لم تقرن هذا الإعلان بشي عملي.

■ 1923م إنشاء أول خلية حزبية شيوعية إيطالية في طرابلس تابعة للحزب الشيوعي الإيطالي، وكان كل منتسبيها من الإيطاليين.

■ فبراير 1924م توقيع اتفاقية الاعتراف المتبادل بين إيطاليا والاتحاد السوفيتي دون الإشارة إلي قضية الاستعمار والمستعمرات بشكل عام ومنها طرابلس " ليبيا» في تلك الاتفاقية.

■ 1925م الحكومة الفاشية في طرابلس تلقي القبض على أعضاء الخلية الشيوعية بها وتحيلهم إلى القضاء.

■ 1926 – 1927م منظمة الكومنترن تصدر تقريرها العام حول المنطقة العربية ومنها طرابلس ليبيا. وصف التقرير الأعمال العسكرية الإيطالية ضد حركة المقاومة الليبية بأنها تتم بطريقة وحشية لا سابق لها.

■ 1928م حذف حركة المقاومة الليبية من أدبيات الكومنترن بحجة أنها حركة برجوازية موالية للاستعمار، لم تقدم المنظمة في تقريرها المذكور أي دليل على صحة ذلك.

■ 1931م الحزبان الشيوعيان العربيان السوري والفلسطيني يصدران تقريرهما السياسي عن المنطقة العربية متضمنا أسم طرابلس وما جرى فيها من أحداث، وهي المرة الأولى التي يذكر فيها أسم طرابلس في أدبيات الأحزاب الشيوعية العربية من خلال منظمة الكومنترن.

■ 1935م عودة اسم ليبيا من جديد للظهور في أدبيات الكومنترن بسبب الغزو الإيطالي للحبشة. واسم ليبيا في هذه الفترة جاء ليكون إحدى الوسائل الإعلامية الفعالة لمناهضة الفاشية الإيطالية.

■ 1938م إعلان الحزب الشيوعي الإيطالي عضو الكومنترن أن ما قامت به إيطاليا في ليبيا هو حرب إبادة ضد السكان المحليين.

■ أغسطس 1945م الاتحاد السوفيتي يطرح قضية المستعمرات الإيطالية للنقاش مع الحلفاء في مؤتمر بوتسدام بألمانيا.

■ سبتمبر 1945م الاتحاد السوفيتي يعلن عن استعداده لتسلم إدارة طرابلس.

■ سبتمبر 1946م الاتحاد السوفييتي يعلن موافقته على عودة إيطاليا إلي مستعمراتها السابقة ومنها ليبيا وفق نظام الوصاية الدولي.

■ 1947م توقيع الدول الكبرى ومنها الاتحاد السوفيتي معاهدة السلام مع إيطاليا وتقرير مصير مستعمراتها السابقة ومنها ليبيا.

■ مايو1949 م الاتحاد السوفيتي يعلن رفضه لاتفاقية بيفن سفورزا بين بريطانيا وإيطاليا التي منحت حق العودة للأخيرة إلى طرابلس، مؤكدا على أن هذه الاتفاقية تتعارض مع نصوص اتفاقية الصلح الموقعة مع إيطاليا.

■ فبراير 1948م الاتحاد السوفيتي يؤكد من جديد حق إيطاليا في العودة إلى مستعمراتها السابقة ومنها ليبيا.

■ 9 مايو 1949م الاتحاد السوفيتي يقترح في الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة منح ليبيا الاستقلال خلال عشر سنوات وتحت إشراف دولي يكون الاتحاد السوفيتي أحد أقطابه.

■ يونيو 1949م الاتحاد السوفيتي يعتبر إعلان استقلال برقة وارتباطها ببريطانيا ضربة موجهة لسلطات الأمم المتحدة.

■ أكتوبر 1949م الدورة الرابعة للأمم المتحدة . الاتحاد السوفيتي يدعو مجددا

إلى منح ليبيا استقلالها وإجلاء الجيوش الأجنبية عنها وتصفية القواعد الأجنبية فيها في مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

- أكتوبر 1950م الدورة الخامسة للأمم المتحدة . الاتحاد السوفيتي يُعيد تقديم مشروعه الخاص بليبيا الذي نص على منح ليبيا الاستقلال موحدة، وإنشاء الأجهزة التنفيذية والتشريعية وسحب جميع القوات الأجنبية منها وتصفية القواعد الأجنبية فيها في مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.

- أكتوبر 1951م الدورة السادسة للأمم المتحدة . الاتحاد السوفيتي ينتقد مجلس الأمم المتحدة في ليبيا بقيادة أدريان بلت متهما إياها بالتآمر مع سلطات الاحتلال وإضفاء الشرعية عليها من خلال علم الأمم المتحدة.

- يناير 1952م الاتحاد السوفيتي يعلن اعترافه بالدولة الليبية المستقلة الجديدة.

- سبتمبر 1955م تبادل التمثيل الدبلوماسي بين ليبيا والاتحاد السوفيتي

ليبيا في أرشيفات روسيا الاتحادية

1911 - 1951م

يشكل الأرشيف الروسي بفروعه المتعددة " القيصري والشيوعية الدولية المعروفة اختصارا بالكومنترن وأرشيف وزارة الخارجية " أحد أهم الأرشيفات الأوروبية، لما يحويه من مادة وثائقية هامة حول دور روسيا بعهديها القيصري والسوفيتي في المشاركة في رسم السياسة العالمية بشكل عام ودورها في صنع الأحداث على المستوى الأوروبي أو العالمي كدولة كبرى. وكان هذا الأرشيف حتى عهد قريب موصدا أمام الباحثين بحجة السرية والأهمية لدى الحكومة السوفيتية، ومن ثم لم يسمح بالاطلاع على محتوياته إلا في أضيق نطاق. كما كان لعزوف الباحثين الليبيين عن التوجه للاتحاد السوفيتي للدراسة به نظراً لمعطيات سياسية وأيدلوجية دفعت بالدولة الليبية إلى توجيه طلابها إلى الدول الغربية للدراسة بها سبب في جهلنا بمحتويات هذا الأرشيف.

رغم بعد ليبيا عن روسيا جغرافيا إلا أن الأحداث التي شهدتها خلال العصور الحديثة لم تغب عن اهتمامات الساسة الروس ضمن صراعهم مع القوى الكبرى ومن بينها الأتراك العثمانيين من أجل الوصول إلى البحر المتوسط. ويعبر عن هذا الاهتمام المادة الوثائقية الهامة المحفوظة في ذلك الأرشيف وإن كانت على درجة أقل مقارنة بالدول العربية الأخرى نتيجة لعوامل عديدة لعل من بينها البعد الجغرافي لليبيا عن روسيا وعدم وجود جالية روسية بها، ومن ثم لم يكن في الإمكان إقامة علاقات بين البلدين وعلى أي مستوى. أيضاً لم توجد في ليبيا طائفة دينية أرثوذكسية يمكن أن تكون وسيلة للتواصل بين الطرفين، عكس المشرق العربي الذي كان لروسيا دور في صنع أحداثه من خلال دعمها للخارجين عن الدولة العثمانية، أو بحجة حماية الأماكن المقدسة المسيحية للأرثوذكس في فلسطين وبقية المشرق العربي، أو من أجل الوصول إلى المياه الدافئة وفتح الطريق أمام أساطيلها في البحر الأسود للولوج إلى البحر المتوسط، لكن هذا البعد وهذه العوامل مجتمعة لم تلغ وجود اهتمام روسي ولو كان بسيطاً وفي فترات تاريخية مختلفة بليبيا وما كان

يجري فيها من أحداث . ففي خضم الصراع العثماني الروسي في القرن الثامن عشر حاولت روسيا الاتصال بباشا طرابلس علي القرهمانلي (1754 1793) للحصول على قاعدة بحرية لأسطولها في المتوسط على السواحل الليبية الشرقية وتحديداً على خليج بومبه بالقرب من مدينة درنة الحالية، لكن هذه المساعي منيت بالفشل أمام تلكؤ باشا طرابلس في الاستجابة للمطلب الروسي، وتدخل قنصل فرنسا في اسطنبول ونجاحه في إقناع الحكومة العثمانية بخطورة الخطوة الروسية، ومن ثم صدور التعليمات من الباب العالي لباشا طرابلس بعدم منح روسيا ما تريد[1].

عند الغزو الإيطالي كان الاهتمام الروسي بليبيا وما يجري فيها لا يزيد عن متابعة دولة كبرى لحالة الحرب بين الدولة العثمانية وإيطاليا والتي شكلت هاجساً للقادة الروس فيما لو توسعت خارج طرابلس لتصل إلى مناطق تشكل خطورة عن الأمن الأوروبي عامة والروسي على وجه الخصوص وتحديداً منطقة البلقان التي تعج بالحركات القومية ضد تركيا والمدعومة من قبل روسيا. أما قضية الشعب الليبي وما يتعرض له من احتلال من قوة غربية فلم يكن ذا شأن لدى روسيا. ولم يتغير الحال بعد قيام ثورة أكتوبر البلشفية في هذا البلد عام 1917م، حيث ظلت ليبيا بعيدة عن اهتمام الدولة الجديدة.

في عام 1919م أسست الدولة السوفيتية منظمة الكومنترن أو الشيوعية الدولية Коммунистический Интернационал ". والتي كان من واجبها وفق الشعارات التي رفعتها دعم حركات التحرر في العالم ضد قوى الهيمنة والتسلط والاستعمار الممثلة في الدول الغربية ومنها إيطاليا؛ لكن الذي حدث هو نجاح الدولة السوفيتية في كسر طوق العزلة الذي فرض عليها منذ أكتوبر 1917م، بل شهدت العلاقات الإيطالية السوفيتية بعد وصول الفاشيين للحكم في روما عام 1922م تطوراً كبيراً وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، حيث تم تبادل الاعتراف

1 - يمكن الرجوع في ذلك إلى . مصطفى عبد الله بعيو. المختار في مراجع ليبيا. الدار العربية للكتاب. تونس، ليبيا. 1975م.

الدبلوماسي بين النظامين الفاشي والسوفييتي عام 1924م تلاها التوقيع على اتفاقيات للتعاون الاقتصادي بين البلدين في نفس العام ،أما ما يجري في طرابلس فلم يكن له أي مكان في سياسة المنظمة على المستوى التنظيمي أو العملي، رغم محاولة مجموعة من رجالات العالم الإسلامي[1] الاتصال بالدولة السوفيتية للحصول على دعم مادي لمجاهدي طرابلس، لكن تلك الجهود لم يكتب لها النجاح.

بعد الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا حاول السوفييت القيام بدور في تحديد مصير المستعمرات الإيطالية في أفريقيا ومنها ليبيا محاولين إيجاد مكان لهم في هذه المنطقة من العالم، ودخلوا في حرب غير معلنة من أجل تقرير مصير تلك المستعمرات مستخدمين في ذلك كل السبل السياسية والدبلوماسية لتحقيق أغراضهم تحت ستار مقاومة الامبريالية ومناصرة الشعوب المُستَعْمَرَة في نيل حريتها واستقلالها.

من خلال هذا العرض التاريخي السريع للدور الروسي في مجريات التاريخ العربي بشكل عام والليبي بشكل خاص. فإن هذا الأرشيف وبكل فروعه يضم بين جدرانه ملفات تحتوي على كماً لا باس به من المعلومات عن ليبيا، تستحق من الباحثين بعض العناء لمعرفة محتوياته وما كتبه سياسيو تلك الدولة عن هذا البلد العربي الإسلامي.

يتسم هذا الأرشيف بالضخامة وتعدد جهاته ومحتوياته ولذلك فإنه ينقسم إلى:

أولا: أرشيف وزارة الخارجية الروسية «العهد القيصري».

ويضم كل المعلومات والوثائق الصادرة عن وزارة الخارجية طوال العهد القيصري حتى سقوطه عام 1917م. فيما يتعلق بليبيا فإن هذا الأرشيف يضم ملفاً رئيساً واحداً وفق ما تم الاطلاع عليه يحمل رقم 285 3383 عن سنة 1912 بعنوان الحرب الطرابلسية، ويحتوي على معلومات دقيقة ووافية عن سير العمليات العسكرية الإيطالية منذ نزولها شواطئ ليبيا حتى نهاية الحرب وتوقيع معاهدة أوشي لوزان أكتوبر 1912م مع الدولة العثمانية.

1) حول هذا الوفد . إنظر المقال الخاص بالشيوعية الدولية والقضية الليبية ضمن هذا الكتاب.

يضم هذا الملف الكثير من المعلومات عن حركة المقاومة الوطنية ضد ذلك الغزو في غاية الدقة والموضوعية في كثير من الأحيان، أعده الملحق العسكري في السفارة الروسية بروما وموجه إلى رئاسة الأركان الروسية بموسكو، " وهو ضمن هذه الدراسة وترجم تحت عنوان الحرب الإيطالية التركية حول طرابلس من خلال تقارير وزارة الدفاع الروسية. أكتوبر1911 / أكتوبر1912م ».

ثانيا: أرشيف وزارة الخارجية لروسيا الاتحادية .

يضم مجموعة من الملفات والوثائق تتعلق بمختلف الأوضاع في ليبيا اقتصادية واجتماعية وسياسية وتطورها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تمكن الباحث من الاطلاع على عدد منها وهي كالتالي: -

أ - ملف رقم 098 8 209 30e .مؤرخ في 4 أغسطس 1947م.

يشتمل الملف على لمحة تاريخية عن الاحتلال الإيطالي، وتطور الحركة الوطنية الليبية عقب الحرب العالمية الثانية من خلال الأحزاب السياسية التي ظهرت آنذاك ونشاطها من أجل استقلال ووحدة بلادها. كذلك يضم هذا الملف المناقشات التي دارت بين الدول الأربع الكبرى في لندن عام 1947م حول مصير المستعمرات الإيطالية وبالذات ليبيا موضحاً الدور السوفييتي في هذا المجال. كما يحتوي على تقارير عن عهد الإدارة البريطانية وأساليبها في إدارة البلاد، مبرزاً محاولات إيطاليا المتعددة مع الدول الكبرى ومنها الاتحاد السوفييتي للعودة إلى ليبيا

ب - ملف رقم 098 8 209 30e. مؤرخ في 4 أكتوبر 1947م .

يقتصر على التوجيهات التي زودت بها الحكومة السوفيتية أعضاءها في لجنة تقصي الحقائق التابعة للدول الأربع الكبرى بشأن تقرير مصير سكان المستعمرات الإيطالية والتي زارت ليبيا عام 1948م..

ت - **ملف رقم 098. 8 209 30e. مؤرخ في 13 نوفمبر 1947م.**

به رسالة موجهة إلى وزير الخارجية السوفيتي مولوتوف حول اجتماع نواب وزراء الخارجية الدول الأربع الكبرى في باريس في يونيو 1946م لمناقشة قضية المستعمرات الإيطالية السابقة ومنها ليبيا وضرورة الاستماع إلى آراء الدول المعنية بالقضية كمصر وإيطاليا.

ث - **ملف رقم 098. 31 210 9 .مؤرخ في 17 مارس 1948م.**

يتضمن تقريراً للسكرتير الثالث للسفارة الروسية في روما، يتحدث فيه عن تعليقات الصحافة الإيطالية حول بيان الحكومة السوفيتية المتعلق بدعم إيطاليا في مطالبها بالوصاية على مستعمراتها الأفريقية السابقة ومنها ليبيا، وعدم قدرة حكومة الديمقراطيين المسيحيين الإيطالية برئاسة ديجسبري على حل المسألة الاستعمارية .

ج - **ملف رقم 098 34 220 70 .** 1951م.

يتضمن نشاطات الوفد السوفييتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة بشأن ليبيا لعام 1951م، وملاحظات الاتحاد السوفيتي على تقرير المندوب ألأممي أدريان بلت في ليبيا، وكذلك على سياسات الدول المديرة لها التي تتعارض مع مصلحة الشعب الليبي ووحدة بلاده الترابية والسياسية حسب ما ورد في التقرير.

ح - **ملف رقم 098 34 220 70 . لعام 1951م.**

يضم الوثائق المتعلقة بالدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمقترحات السوفيتية حيال ليبيا والتصورات التي يجب أن تكون عليها مستقبلا.

خ - **ملف رقم 098 34 70 220 . مؤرخ في 21 سبتمبر** 1951م.

يضم تقريراً للسفارة السوفيتية في روما حول تفاعلات القضية الليبية على المستوى الدولي ونجاح بريطانيا والولايات المتحدة في إقامة قواعد لها في ليبيا

وردود الصحافة الإيطالية اليسارية منها على وجه التحديد على هذا التواجد، حيث ضم التقرير مقالات لصحف « جورنال دي إيطاليا، يونيتا، بابلو » والتي أشارت في معظم تعليقاتها إلى نجاح الولايات المتحدة وبريطانيا في ترسيخ وجودهما العسكري في ليبيا، والذي أعتبره السوفييت وجوداً يهدد الدولة السوفيتية وخطراً يهدد الشعوب العربية والأفريقية المستقلة حديثاً.

د - **ملف رقم 1160107. مؤرخ في 3 مايو 1952م.**

يتضمن هذا الملف تقريراً شاملاً عن القضية الليبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى إحالتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م، وما جرى في أروقة الأمم المتحدة، خلال الدورات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة حول مصير المستعمرات الإيطالية، والتنافس الكبير الذي أخذ يبرز ويتجذر بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى حول ليبيا ومستقبلها السياسي، حسب ما ورد في هذا الملف ووفق المنظور السوفيتي.

ذ - **ملف رقم 1160107. لعام 1952م.**

يضم تقريراً للسكرتير الثاني في السفارة السوفيتية في روما حول المسالة الليبية ووجهة النظر السوفيتية تجاه سياسات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في ليبيا، وردود الفعل المسجلة في الصحافة الإيطالية وخاصة اليسارية منها حول تلك السياسات، وينتهي التقرير إلى أن أماني وتطلعات الشعب الليبي في إقامة حكومة وطنية ودولة مستقلة لا تتحقق بوجود القواعد الأمريكية والبريطانية على أراضيه.

ثالثا: <u>المركز الروسي لحفظ ودراسة وثائق التاريخ الحديث « الكومنترن سابقا »</u>.

يضم هذا القسم كل الوثائق المتعلقة بعمل نشاط المنظمة الشيوعية العالمية "Коммунистический Интернационал". "المعروفة اختصارا بمنظمة الكومنترن أو الأممية الثالثة التي تأسست عام 1919م، لتكون أداة لنشر الفكر

الماركسي والتحالف مع كل المنظمات الوطنية والشيوعية في مختلف مناطق العالم للثورة ضد القوى الاستعمارية الغربية. ويضم أيضا مجموعة من الوثائق المتعلقة بليبيا تخص مرحلة الكفاح الوطني ضد الغزو الإيطالي، وكذلك الوثائق الخاصة بالحزب الشيوعي الإيطالي ونشاطاته، ومن تلك الملفات:

أ - **ملف رقم 495 154 262. مؤرخ في يناير 1925م.**

به معلومات عن المجاهد أحمد الشريف خلال إقامته في تركيا وعلاقته بحكومة كمال أتاتورك وخلافه معها حول قرارها بإلغاء الخلافة الإسلامية وإتباعها لسياسة علمانية محاكية للنظم الغربية والتي من شانها إبعاد تركيا عن محيطها الإسلامي، وقد انتهى ذلك الخلاف بخروجه منها إلى الحجاز واستقراره هناك حتى وفاته.

ب - **ملف رقم 495 154 357. مؤرخ في 9 اغسطس 1928م.**

يتضمن تقريراً لأمين عام الحزب الشيوعي الإيطالي المدعو جارلندى يتحدث فيه عن نشاطات الحزب بشكل عام وضعفه في المستعمرات الإيطالية بأفريقيا ومنها ليبيا، التي بدأ فيها النشاط الشيوعي انطلاقا من مدينة طرابلس عام 1925م. وكيف تعاملت السلطات الفاشية في المستعمرة مع ذلك النشاط والقضاء عليه. كما يتحدث التقرير عن المشروعات التوسعية للنظام الفاشي في أفريقيا ودور الحزب الشيوعي الإيطالي في إفشال تلك المخططات، من خلال تحالفه مع القوى الشيوعية الفرنسية في تونس وكذلك العمل على إقامة علاقات وصلات مع السكان المحليين لإسقاط الإمبريالية والفاشية الإيطالية.

ت - **ملف رقم 495 154 351. لعام 1935م.**

به تقرير عن التوسع الاستعماري الغربي في الوطن العربي متضمنا اسم طرابلس، مبرزا الطريقة الوحشية التي تمكن بها الفاشيون من القضاء على حركة المقاومة الوطنية في ليبيا.

ث - ملف رقم 495 154 **550 a** . مؤرخ في سبتمبر 1940م.

هذا الملف خاص بالأحزاب الشيوعية العربية ونشاطها ضد القوى الإمبريالية الغربية، ومن أهم وثائقه قرارات المؤتمر العربي الأول للأحزاب العربية الشيوعية الذي أنعقد بموسكو عام 1935م متضمناً وصفاً عن حالة البلدان العربية تحت الهيمنة الاستعمارية والسياسات التي اتبعتها الدول الغربية في المنطقة. ومن بين ما يتضمنه أيضا كلمة مندوب الحزب الشيوعي الإيطالي في الكومنترن حول ضرورة إعادة إحياء حركة المقاومة الوطنية الليبية وتفعيل النشاط المعادي للإمبريالية الإيطالية بطرابلس.

رابعا: المكتبة التاريخية بموسكو.

وهي مكتبة متخصصة تضم محتوياتها كل الكتب التاريخية المتعلقة بالتاريخ الروسي و السوفيتي وعلاقتهما بالدول الأخرى، وكذلك الوثائق التي نشرتها وزارة الخارجية السوفيتية في فترات مختلفة، وهي في مجملها مراسلات وزارة الخارجية مع سفراء روسيا في الخارج وبالذات في العواصم الأوروبية الكبرى آنذاك، متضمنة الموقف الروسي من النزاعات القائمة في ذلك الوقت، ومنها النزاع العثماني الإيطالي حول ليبيا 1911 1912م والدور الروسي في هذا النزاع، كما يضم البعض منها مقالات حول ليبيا في فترات تاريخية مختلفة. ومن أهم تلك المنشورات حسب سنوات نشرها.

1) وزارة الخارجية الروسية، العلاقات الفرنسية الروسية 1910 1914م، موسكو. 1922م.

2) وزارة الخارجية السوفيتية، العلاقات الدولية في العصر الإمبريالي، 1878. 1917م. موسكو. 1935م.

3) وزارة الخارجية السوفيتية، المعاهدات الروسية مع الدول الأخرى 1856

.1917م. موسكو. 1952م.

4) وزارة الخارجية السوفيتية، السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي 1946، موسكو. 1952م.

5) وزارة الخارجية السوفيتية، السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي 1947 ج1، موسكو. 1952م.

6) وزارة الخارجية السوفيتية، السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي ج5، موسكو. 1961م.

7) وزارة الخارجية السوفيتية، العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، 1945 1949م، موسكو. 1962م.

8) وزارة الخارجية السوفيتية، الاتحاد السوفيتي وبلدان أفريقيا 1946 1962 موسكو. 1963م.

9) وزارة الخارجية السوفيتية، السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي ج7 ،موسكو. 1963م.

10) وزارة الخارجية السوفيتية، السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي ج8، موسكو. 1964م.

11) وزارة الخارجية السوفيتية، السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي .ج14، موسكو. 1968م.

12) وزارة الخارجية السوفيتية، تاريخ السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي ج1، 1917 1945م، موسكو. 1975م.

13) وزارة الخارجية السوفيتية، الاتحاد السوفيتي والمؤتمرات الدولية خلال الحرب الوطنية العظمى1941 1945م « برلين، بوتسدام « .موسكو.

1984م.

14) وزارة الخارجية السوفيتية، الاتحاد السوفيتي وإيطاليا 1914 1984م، موسكو. 1985م.

15) وزارة الخارجية السوفيتية، السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي ج1، موسكو. 1986م.

خامسا: الكتب والدراسات التاريخية.

احتلت ليبيا جانبا مهما من كتابات المؤرخين السوفييت ودراساتهم للحقبة القيصرية ثم السوفيتية وعلاقاتها بالدول الغربية، وقد ظهرت العديد من الدراسات السوفيتية التي تناولت ليبيا بشكل مباشر أو ضمن سياق العلاقات الروسية مع الدول الأوروبية الكبرى المهتمة بالشأن الليبي. ومن هذه الكتب حسب تاريخ صدورها وحسب ما أمكن للباحث الإطلاع عليه :

1) فيدرينكه ، ف ، م . ليبيا . ضمن كتاب « صراع العرب من أجل الاستقلال ». موسكو. 1957م.

2) إيفانوف، د . بورسوف، هـ . تاريخ الدولة الليبية. موسكو. 1957م.

3) فيدرينكة، ف، م . العلاقات السوفيتية الليبية.ضمن كتاب " الصداقة السوفيتية العربية ". موسكو. 1961م.

4) إيفينتسكي، م، ا . الطريق إلى الاستقلال . تاريخ حل مشكلة ومصير المستعمرات الإيطالية 1945 1950 م. كييف. 1962م.

5) بوديانسكي، ف، ب . شاقالي، ف، ز. ليبيا المعاصرة. موسكو. 1965م.

6) ياخيموفتش. ز. ب. الحرب الإيطالية التركية 1911 1912م. موسكو. 1967م.

7) لاشونين، ف، ف . الدبلوماسية البريطانية والحرب الإيطالية التركية 1911

1912م .موسكو . 1968م.

8) لينين، ف، ا . المجموعة الكاملة، ج22 . موسكو. 1969م.

9) ياخيموفتش، ز، ب، العلاقات الروسية الإيطالية من 1909 1912م ضمن كتاب « مذكرات بحثية «. موسكو. 1970م.

10) كتالينا، ف .العلاقات الروسية الإيطالية من 1900م إلى الحرب العالمية الأولى، ضمن كتاب " روسيا وإيطاليا ". موسكو. 1972م.

11) دفارتيسكي، أ، ف . العلاقات الدبلوماسية الروسية الإيطالية خلال الحرب التركية الإيطالية 1911 1912م، ضمن كتاب « مذكرات تاريخية «. موسكو. 1973م.

12) ياخيموفتش ، ز ، ب .السياسة الخارجية الإيطالية 1908 1914م. موسكو. 1973م .

13) كيروفا، ك، أ . التوسع الإيطالي في البحر المتوسط في بداية القرن العشرين. موسكو. 1973م.

14) بروشين، ن، ا . تاريخ ليبيا في العصر الحديث، من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م. موسكو. 1975م.

15) بروشين، ن، ا . تاريخ ليبيا في العصر الحديث، منتصف القرن السادس عشر مطلع القرن العشرين . موسكو. 1981م.

16) فيلاتوف، ا، أ . العلاقات السياسية السوفيتية الإيطالية 1924 1934م ضمن كتاب « مسائل تاريخية «. موسكو. 1983م.

17) لافرينتيف، ف، ل . **ليبيا** . موسكو. 1985م.

18) ياخيموفيتش ، ز ، ب . العلاقات الروسية الإيطالية في بداية القرن العشرين ضمن « كتاب روسيا وإيطاليا «. موسكو. 1986م.

19) شيفيدوف، ا، رومانتسيف، ف، العلاقات الليبية السوفيتية. موسكو. 1986م.

20) خرامتش، ا، أ . الاتحاد السوفيتي وإيطاليا 1924 1939م. موسكو. 1995م.

21) إجورين، ا، ز . ليبيا المعاصرة. موسكو. 1996م.

وختاما فإن جل هذه الدراسات صدرت في العهد السوفيتي، وبُنيت تحليلاتها وفق المنهج الماركسي في تفسير حركة التاريخ الإنساني ومنها التاريخ الليبي، وهي أيدلوجية الدولة السوفيتية المنتمي إليها هولاء المؤرخين . فالدراسات السياسية انصبت على تتبع التطورات التي شهدتها القضية الليبية بعد الحرب العالمية الثانية داخليا وخارجيا، ونجاح المعسكر الغربي في جعل ليبيا دولة تابعة له منذ حصولها على الاستقلال أواخر عام 1951م من خلال شبكة القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية المقامة على أراضيها، والتي رأى فيها الاتحاد السوفيتي خطرا يهدد أمنه القومي علاوة على تعارضها مع مصلحة الشعب الليبي الوطنية. أما الدراسات الصادرة بعد عام 1969م فقد اهتمت بالتطورات التي حدثت في ليبيا منذ ذلك العام، وما ترتب عليها من ترسيخ للعلاقات الليبية السوفيتية في مختلف المجالات وعلى مختلف الأصعدة. وقد تناولت مجمل تلك الدراسات المشار إليها الأوضاع الاقتصادية منذ أواخر العهد العثماني الثاني ثم العهد الإيطالي وما أدخله من تطورات اقتصادية هامة على المجتمع الليبي، ممثلة في مجموعة المشاريع الزراعية الضخمة التي شملت بعض أنحاء ليبيا وتحديداً منطقتي برقة وطرابلس، بالإضافة إلى المشروعات الصناعية التي شكلت مجتمعة قاعدة الاستيطان الإيطالي في ليبيا. كما تطرقت الدراسات السابقة إلى ظهور النفط وما أحدثه من تغيرات كبرى على المجتمع الليبي سلبا وإيجابا. أما اجتماعيا فان هذه الدراسات اهتمت بدراسة تركيبة المجتمع الليبي والتطورات التي حدثت خلال المراحل المذكورة، ممثلة في ظهور النقابات العمالية وانتشار التعليم، ودخول المرأة ميدان العمل وحصولها على كافة حقوقها بفعل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وارتفاع مستوى الخدمات

الصحية من خلال توظيف أموال النفط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حاملة بين طياتها أفكاراً وآراء تمثل وجهة نظر أولئك الباحثين من منطلق أيدلوجي قد نختلف معهم في الكثير من النتائج التي توصلوا إليها في تلك الدراسات، وإن كنا نقدر ذلك الجهد من الناحية العلمية لما أضافه إلى تاريخ هذه البلاد.

أخيرا ومن باب التنبيه يجب القول أن ما ذكر في هذه الصفحات لا يعطي الصورة الكاملة عن محتوى هذا الأرشيف ولا هذه الدراسات، وإنما أردنا إعطاء صورة من خلال ما تمكنا من الاطلاع عليه عن مدرسة تاريخية لم نعرها أي اهتمام في السابق لأسباب تم التطرق إليها في المقدمة، كما أردنا تحسيس القارئ الكريم والمتخصصين على وجه التحديد بوجود وجهة نظر أخرى حول بلادنا يجب معرفتها من خلال ما كتبه مؤرخو هذه المدرسة والاطلاع عليها دون الاقتصار على وجهة النظر الغربية فقط، والتي أبهرت الكثير منا وجعلتنا مرددين لما كتبه أولئك الباحثين الغربيين على اختلاف جنسياتهم بل واعتباره حقيقة لا تقبل الجدل أو النقد.

الصحافة الروسية والغزو الإيطالي لليبيا

أكتوبر 1911 - أكتوبر 1912 م

Новое Время
Биржевыя Вьдомости

(نوفيا فريما و برجيفايا فيداموستي) أنموذجاً

تعددت الدراسات التاريخية عن الغزو الإيطالي لليبيا حيث صدر الكثير منها وبلغات عدة متناولة هذا الحدث برؤى مختلفة، لكنها لم تنصف هذا الشعب بشكل واضح وجلي كما لم تبرز مقاومته ضد ذلك الغزو. فما صدر باللغة العربية لم يزد في أغلبه عن عرض سطحي للأحداث التي جرت على الأراضي الليبية دون التعمق في دراسة ذلك الحدث، فيما كانت الدراسات الغربية تحديداً وفي مجملها عرض للجهود الإيطالية في بناء إمبراطوريتها الاستعمارية في أفريقيا أسوة بالدول الأخرى مع بعض الإستثنأت لبعض مراسلي الصحف الذين رافقوا مراحل الغزو والذين كتبوا ما شاهدوه من جرائم ارتكبها الغزاة ضد هذا الشعب بسبب دفاعه عن حريته واستقلال بلاده تمت الإشارة إليهم في موضع آخر من هذا الكتاب.

أما على المستوى الوطني فلم تكن هناك خطوات جادة لتوثيق هذه المرحلة التاريخية الهامة من تاريخ البلاد قبل عام 1969م. وتفادياً لهذا الخلل وحفاظاً للذاكرة الوطنية من الضياع تم إنشاء مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية في 25 ديسمبر1976م وافتتح رسمياً في السابع من أكتوبر عام 1978م، والذي تصدى لهذه المهمة الوطنية الكبيرة، حيث صدرت عنه الكثير من الدراسات في هذا الخصوص سواء كانت مترجمة من لغات أجنبية أو كتبها باحثون ليبيون، كما قامت الجامعات الليبية من خلال أقسام التاريخ فيها بتوجيه طلابها لدراسة التاريخ الوطني وتوثيقه ضمن برامج الدراسات العليا والذي أنتج دراسات قيمة للعديد من الباحثين غطت مراحل وموضوعات متنوعة من هذا التاريخ العظيم. كما قام المركز بجمع كل ما أمكن من وثائق تتعلق بالتاريخ الوطني من الداخل أو الخارج، علاوة على الرصيد الهائل للرواية الشفهية التي تم جمعها هي الأخرى وشكلت رصيداً مكملاً للمادة الوثائقية.

على الرغم من ذلك الجهد الكبير فإنه لا تزال هناك العديد من المواقف لبعض الدول الكبرى حول هذه الحقبة التاريخية غير معروفة لنا نحن الليبيين على وجه الخصوص، ولم يتم الاطلاع على آراشيفها وما بها من وثائق، ومن بين هذه القضايا

محتويات الأرشيف الروسي والصحافة الروسية التي تشكل جزء من ذلك الأرشيف، إذ تقتصر معلوماتنا عنه في معلومة واحدة وهي موافقة الحكومة الروسية كغيرها من الحكومات الأوروبية آنذاك على الادعاءات الإيطالية في ليبيا وفق معاهدة راكوينجي لعام 1909م التي عقدت بين الدولتين . فجل الدراسات العربية والأوروبية اعتمدت على الوثائق الغربية مع إشارات طفيفة للوثائق الروسية الموجودة في الأرشيفات الغربية. ومن ثم فقد انحصرت أعمال أولئك الباحثين في دراسة مواقف الدول الغربية الكبرى من ذلك الاحتلال باعتبارها المسيطرة على السياسة الدولية التي لها علاقة مباشرة بما دار ويدور من أحداث في المنطقة العربية.

أما الأرشيف الروسي وبكل فروعه وما يحتويه من معلومات هائلة عن تلك الفترة فلم تسمح الظروف للباحثين وخاصة الليبيين منهم بالاطلاع عليه، وبمعنى أصح لم تتجه أنظار أولئك الباحثين إليه، والذين اتجه غالبيتهم إلى الدول الغربية أو العربية لاعتبارات عديدة تم التطرق إليها في مكان آخر من هذا الكتاب، إضافة إلى نظرة الدولة السوفيتية آنذاك إلى الأرشيف ومحتوياته على أنه سر من أسرار الدولة لا يجب الإطلاع عليه إلا في أضيق الحدود، ولفئة معينة من الباحثين دون غيرهم.

شاء القدر أن تكون وجهتي لاستكمال دراستي العليا بالخارج جمهورية روسيا الاتحادية وريثة الإتحاد ألسوفيتيي التي عاشت آنذاك عصر الانفتاح بكل منافعه ومضاره، ولعل من أهم الفوائد التي عادت على الباحثين من وراء ذلك الانفتاح هو فتح ملفات الأرشيف الروسي بكل فروعه (القيصري والسوفييتي بفرعيه الشيوعية الدولية المعروفة اختصارا " بالكومنترن " والسياسة الخارجية) ومعرفة ما يحتويه من حقائق ومعلومات عن أحداث تاريخية عرفها العالم خلال العهدين القيصري والسوفيتي، ومن بينها ما يتعلق بالغزو الإيطالي لليبيا خلال تلك الحقبة التاريخية، والموقف الروسي إزاء ذلك الغزو، من خلال الكيفية التي تناولت بها الصحف الروسية ذلك الحدث موضوع هذه المقالة.

تناولت الصحافة الروسية كغيرها من الصحافة الأوروبية الحرب الإيطالية العثمانية حول ليبيا قبل وقوعها من خلال ما نشرته من تعليقات ومواقف متباينة. فكما يشير وليم أسكيو في كتابه أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا فإن الصحافة الروسية لم يكن موقفها موحداً تجاه المغامرة الإيطالية في طرابلس، فالصحف اليهودية والليبرالية شجبت السياسة الإيطالية العدوانية، بينما استبشرت الصحف القومية السلافية علانية بالمصاعب التي تواجه تركيا، معبرة عن أسفها الشديد من أن روسيا لن تستطيع أن تستفيد مادياً من هذه الفرصة[1]. ونظراً لكثرة الصحف الروسية الصادرة خلال فترة الدراسة وصعوبة تناولها في مقال واحد، فإن هذه الدراسة ستقتصر على بعض الصحف الكبرى الواسعة الانتشار آنذاك، والتي كان لها مراسلون في ميدان الحرب كصحيفتي نوفيا فريما " Новое Время الزمن الجديد أو الأزمنة الجديدة « وبرجيفايا فيداموستي Биржевыя Вьдомости « كشوف البورصة «. وتسهيلاً للأمر فإننا سنتحدث **أولاً** عن كيفية تناول الصحف المشار إليها أحداث طرابلس وبرقة. **ثانياً** الانتقادات التي وجهتها تلك الصحف للسياسية الايطالية المضرة بمصالح روسيا، وكذلك انتقاداتها للحكومة الروسية والساسة الروس عن مواقفهم تجاه ما يجري بين إيطاليا وتركيا، ثم محاولات روسيا لإحلال السلام بين طرفي النزاع.

أولاً: كيف تناولت الصحف الروسية ما كان يجري في طرابلس ؟

شاركت الصحف الروسية تماماً كما فعلت حكومتها في الحملة الإعلامية التي مهدت بها إيطاليا لعمليتها القادمة في طرابلس، ففي 8 سبتمبر1911م[2]* نشرت صحيفة برجيفايا فيداموستي لقاءً مع السفير الإيطالي في العاصمة الروسية سانت بطرسبرج استوضحت منه دوافع الحملة الإيطالية نحو ليبيا وقد أكد السفير" أن

1 وليم س. أسكيو. أوروبا والغزو الايطالي لليبيا 1911 - 1912م. ترجمة . ميلاد المقرحي. مراجعة . عقيل محمد البربار. منشورات. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس . 1988م. ص 79.

2 هناك فرق زمني بين التقويم الجريجوري والتقويم الشرقي الأرثوذوكسي يقدر بثلاثة عشر يوما اي أن التاريخ المذكور أعلاه يعادل في التقويم الغربي يوم 21 سبتمبر 1911م.

مطالبنا بخصوص طرابلس لم تبق سراً على الدول العظمى الأخرى، ومن الطبيعي أن تختلف مواقف بعض الدول حول هجومنا على طرابلس"[1]. ولم يشر السفير في هذا اللقاء إلى موقف الحكومة الروسية تجاه المغامرة الإيطالية، كما لم تعلق الصحيفة على ما ذكره السفير.

لم تغب عن الصحافة الروسية تناول مبررات إيطاليا في احتلالها لطرابلس إذ عبرت برجيفايا فيداموستي عن ذلك بقولها " أن ذلك يأتي في إطار التنافس بين الدول الأوروبية لاقتسام أملاك الدولة العثمانية، فبعدما احتلت فرنسا تونس وبريطانيا مصر وجدت إيطاليا وهي الدولة المتوسطية نفسها محاصرة من قبل الدول الأخرى، ولفك هذا الحصار كان لزاماً عليها التوجه لطرابلس حتى يكون لها موطأ قدم في البحر المتوسط.[2].

نجحت الصحف الروسية في تغطية أحداث الحرب في طرابلس منذ بدايتها حيث واكبت نزول الجيوش الإيطالية في العديد من المدن الليبية. فمن طرابلس نشرت نوفيا فريما البيان الذي وجهه الجنرال كانيفا قائد القوات الإيطالية للسكان العرب والقوات التركية العثمانية دون تعليق[3]. ودون أن تولي هذا الحدث أي اهتمام، أما صحيفة برجيفايا فيداموستي فقد عبرت عن عدم اهتمامها بما يجري في طرابلس بقولها " إن طرابلس لاتهمنا وأفريقيا أيضاً ليست ضرورية لنا، أما إذا انتقلت الحرب إلى البلقان عندها سيكون لنا موقف آخر[4]. وهى إشارة فيها تحذير مبطن إلى إيطاليا إذا ما فكرت في توسيع ميدان الحرب ونقلها خارج الأراضي الليبية.

خلال الأسابيع الأولى للحرب في طرابلس ظهرت على صفحات الجرائد الإيطالية ما يشير إلى أن الحرب التي تخوضها إيطاليا في طرابلس ما هي إلا حرب دينية

1 Биржевыя Вьдомости No 12537 . 18 – 9 – 1911.
2 Биржевыя Вьдомости No 12949 . 28 – 5 – 1912.
3 Новое Время No 12777 . 1 – 10 – 1911.
4 Биржевыя Вьдомости No 12541 . 21 – 9 – 1911.

مقدسة بين المسيحية والإسلام[1]،وقد حذت الصحف الروسية حذوها حيث نشرت صحيفة برجيفايا فيداموستي تحت عنوان الصراع مع الإسلام ما نصه " أن ما يحدث للدولة العثمانية والعالم الإسلامي من احتلال من قبل الدول الأوروبية لهو دليل على أن الصراع أخذ وجهة دينية... فمنذ احتلال فرنسا للجزائر وما قامت به من فرض لسياسة الفرنسة للمجتمع الإسلامي هناك ثم ما حل ببقية العالم الإسلامي على يد القوى الأوروبية الكبرى لهو دليل على أن الصراع أصبح ضد الإسلام وأتباعه، وتأتي الخطوة الإيطالية في طرابلس مؤكدة لهذا التوجه[2].

دفعت هذه المقالات الصحفية الكنيسة الكاثوليكية وعلى رأسها البابا في روما إلى إصدار تكذيب رسمي نشر في مختلف الصحف الأوروبية والروسية من بينها. فقد نشرت تلك الصحف تكذيباً لهذا الاتجاه جاء فيه " أن العرش المقدس لا يتحمل أية مسؤولية من جراء تلك التصريحات، بل أنه لا يوافق على ذلك أبداً وهو يتأسف لوجود مثل هذه التصريحات باسمه لأن العرش المقدس يجب أن يبقى خارج الأزمة الجارية الآن بين إيطاليا وتركيا[3].

على الرغم من الرقابة المشددة التي فرضتها السلطات العسكرية الإيطالية على مراسلي الصحف في طرابلس، فإنّ هزائم قواتها في معارك ألهاني وشارع الشط التي جرت بين يومي 26 و28 أكتوبر1911م وصلت إلى الصحافة العالمية ومن بينها الصحافة الروسية، ففي برقية لها من طرابلس عبر تونس كتبت نوفيا فريما قائلة " إن النجاح الحاصل في العاشر من أكتوبر للقوات العربية على الإيطاليين في طرابلس قد أدى إلى رفع معنويات المسلمين عامة[4].

---

1 حول هذه النقطة أنظر أيضا. محمود العرفاوي « مخاض الإمبريالية والفاشية الإيطاليتين عسر ولادتهما ودفنهما في ليبيا 1882 – 1912 » ج 1. منشورات مركز الجهاد للدراسات التاريخية . طرابلس 1991 . وأيضا. أسكيو. المرجع السابق . ص 63 – 64.

2 I) Биржевыя Вьдомости No 12551 . 27 – 9 – 1911.

3 Новое Время No 12779 . 9 – 10 – 1911.

4 Новое Время No 12779 . 9 – 10 – 1911.

تحت عنوان **ماذا يحدث في طرابلس؟** كتبت نفس الصحيفة مقالاً انتقدت فيه الإجراءات الرقابية التي فرضتها السلطات العسكرية الإيطالية على الصحافيين عقب معارك ألهاني شارع الشط السالفة الذكر، والتي تكبد فيها الإيطاليون خسائر كبيرة حاولوا حجبها عن وسائل الأعلام، قالت الصحيفة « أن البرقيات الأخيرة الواردة من طرابلس تعبر بوضوح عن الوضع غير المرضي للايطاليين، واليوم أصبح واضحاً أن الرقابة التي أُخضع لها الصحفيون من قبل قائد القوات الإيطالية الخاصة في طرابلس تتجاوز كل ما يمكن التفكير به من قبل أذكى المعارضين لحرية الصحافة... كما أشارت الصحيفة إلى تهويل السلطات الإيطالية لانتصاراتها في طرابلس وبرقة... ولذلك فإنه حتى لوقت قريب كانت كل البرقيات تتحدث عن الانتصارات الإيطالية الكبرى وعن العدد الخيالي للقتلى والجرحى من الجانب العربي والتركي »[1].

أمام العجز الكبير للقوات الإيطالية في تحقيق نصر سريع على المجاهدين العرب الليبيين والقوات التركية وردة الفعل الإيطالية ضد السكان العرب العزل من السلاح، كتبت صحيفة برجيفايا فيداموستي تحت عنوان **الغضب** تقول « لقد غضب الإيطاليون وبدأوا يفقدون الهدوء والحكمة، غضب الإيطاليون لأنه تبين لهم أن النزهة إلى طرابلس وبرقة ليست كما وصفوها بأنها عملية ممتعة لقضاء الوقت، فالنزهة المتوقعة على ما يبدو تحولت إلى حملة كبيرة رافقتها خسائر بشرية ومادية ضخمة، الأمر الذي أدى بالإيطاليين إلى ارتكاب المجازر الوحشية ضد سكان طرابلس [2].

استقت الصحف الروسية معلوماتها على ما يجري في طرابلس من مصادر عدة، فعلاوة على مصادرها الخاصة والمتمثلة في وجود مراسلين لها على عين المكان، فقد نقلت أيضاً عن الصحف الأوروبية ما نشرته من أخبار المعارك في طرابلس

1 Там же No 12791 . 12 – 10 – 1911.

2 Биржевыя Вьдомости No 12585 . 16 – 10 – 1911.

أو تصريحات لبعض القيادات الوطنية في مجلس المبعوثان العثماني، فمثلاً نقلت صحيفة برجيفايا فيداموستي عن صحيفة New Free Presse تصريحات لنائب طرابلسي في البرلمان العثماني قوله " أننا سندافع عن أرضنا بكل ما أوتينا من قوة، وإنه لاحتلال مليون ونصف من الكيلومترات المربعة سيحتاج الإيطاليون إلى سنوات عديدة.[1] وقد برهنت الأيام على صحة هذا التصريح إذ لم تتمكن إيطاليا من القضاء على المقاومة الوطنية الليبية إلا بعد مرور ما يقارب ربع قرن من الزمن.

تحت عنوان **حرب إيطاليا تركيا بعض العبر والدروس** . كتبت نوفيا فريما تقول « ثمانية أشهر مرت على نشوب الحرب بين إيطاليا وتركيا ولا يبدو أن هناك أملاً في نهايتها قريباً، حصل ذلك نتيجة لأسباب مختلفة أهمها على الإطلاق هو طلب الدول العظمى بعدم نقل الحرب إلى البلقان التي ينظر إليها الجميع على أنها مستودع للبارود، حيث انفجاره يهدد كل أوروبا ..مضيفة أن الإيطاليين علموا أن طرابلس وبرقة يدافع عنها فرقة تركية واحدة، وهناك مقاومة عنيدة وشجاعة فائقة من المدافعين عنها، ومن أجل شل فاعلية هذه المقاومة والتقدم إلى الأمام تطلب من الإيطاليين زيادة عدد قوات الحملة إلى 120، 000 ألف جندي[2]. وهو ما يعكس حجم المقاومة التي واجهت الإيطاليين منذ نزولهم على الشواطئ الليبية .

أما صحيفة برجيفايا فيداموستي فقد كتبت تحت عنوان **بترام بعثرة** أن الحرب في طرابلس مضى عليها أسابيع وهى قابلة لأن تدوم فترة أطول ... ورغم أن الجيش الإيطالي قد دخل طرابلس منذ فترة وقياساً للقوة التي دخل بها ومقارنة بالقوات التركية والسكان العرب وما لديهم من سلاح فإن هذا الجيش لم يستطع بسط سيطرته على الولاية وإنهاء الحرب لصالحه « .[3]

لعل الشيء البارز في تقارير الصحف الروسية حول الغزو الإيطالي لليبيا خلال

1 Биржевыя Вьдомости No 12627 . 10 – 11 – 1911.
2 Новое Время No 12994 . 17 – 5 – 1912.
3 Биржевыя Вьдомости No 12577 . 12 – 10 – 1911.

السنة الأولى من الحرب، هو تغطيتها لمجريات تلك الحرب والتفصيل الدقيق لمعظم المعارك التي شهدتها المدن الليبية المختلفة، والشئ البارز أيضاً في تلك التقارير هو الإشادة بطريقة الحرب في كثير من الأحيان . الإشادة بما يقوم به الإيطاليون من أعمال لبسط سيطرتهم على ليبيا، والإشادة كذلك بالمقاومة الباسلة التي أبدأها الليبيون ضد التقدم الإيطالي ونجاحهم في صد بل ووقف هذا التقدم في كثير من الأحيان. كتبت برجيفايا فيداموستي في هذا الشأن ما نصه " أن الإيطاليين لم يستطيعوا التقدم أبعد من مرمى مدفعيتهم وهو ما جعلهم غير قادرين على حماية أنفسهم من الهجمات التي يقوم بها المقاتلون العرب والأتراك"[1].

لا تعني هذه الإشادة بأي حال من الأحوال حيادية الصحف الروسية في ذلك الصراع. فالإشادة بالمقاومة الوطنية جاءت من واقع نجاحها على الصمود في وجه التقدم الإيطالي نحو الداخل ومن ثم حصره في المدن الرئيسية كطرابلس وبنغازي وغيرهما، وتأثير ذلك الصمود على الروح المعنوية لقوات الحملة. فكما قالت نوفيا فريما " أن الدفاع الشديد للعرب والأتراك قد خيب آمال الإيطاليين في الحصول على ثروات ما وراء البحر وأجبر الحكومة الإيطالية على تغيير خططها، وأن الدماء التي سالت أنهاراً وجبال الذهب التي صرفت لم تمنع من سقوط الضحايا والخسائر بين الإيطاليين بل ووقوع الصفوة من قواتهم (الكونفستادوري) في الأسر والله وحده يعلم متى ستنفد الذخيرة من ثكنات الجيش التركي في طرابلس وعند العرب في الصحراء حتى يمكن التنبؤ بنهاية هذه الحرب [2]. أما برجيفايا فيداموستي فقد وصفت ما جرى في طرابلس يومي 23 و 26 أكتوبر بأنها حرب جديدة ستكلف إيطاليا كثيراً من المال والرجال لا تستطيع تحملهما مع إطالة فترة الحرب[3]. وهى دلالة واضحة على أن الحرب ستطول ولن يستطيع أحد التكهن بنهايتها حتى وإن

1 Там же No 12546 . 28 – 9 – 1911.
2 Новое Время No 12792 . 20 – 9 – 1911.
3 Биржевыя Вьдомости No 12583 . 15 – 10 – 1911.

قرر الأتراك عقد صلح مع الإيطاليين، فيبقى العنصر الأهم في هذه الحرب هو الشعب الليبي نفسه.

كغيرها من الصحف الأوروبية بينت الصحف الروسية الصعوبات التي تلاقيها إيطاليا في حربها ضد تركيا على الأراضي الليبية وعلى مختلف الأصعدة، فعلى الصعيد الاقتصادي وحسب ما جاء في صحيفة نوفيا فريما " كلفت الحرب الخزينة الإيطالية في الفترة من يونيو1911 إلى أبريل 1912م ما يقارب 62 مليون ليرة إيطالية، هذه التكاليف علاوة على الخسائر البشرية تعد من الأسباب التي تدفع بالحكومة الإيطالية وبكل السبل إلى إنهاء الحرب مع تركيا " [1] الأمر الذي دفع بالحكومة الإيطالية إلى توسيع نطاق العمليات الحربية خارج طرابلس، حيث رأت نوفيا فريما أن عملية احتلال الجزر التركية في بحر ايجه " جزر الدودوكانيز" ما هي إلا رداً إيطالياً آخر على التعنت التركي في طرابلس وخطوة أخرى للضغط على تركيا لإجبارها على الاستسلام[2].

رغم موقف الحكومة الروسية المتعاطف مع الاتجاهات الإيطالية في طرابلس وبرقة، كان موقف الصحافة الروسية متذبذباً بين مؤيد وناقد للحكومة الإيطالية ولقواتها في طرابلس، خاصة بعد ما ارتكبته تلك القوات من مذابح وحشية ضد السكان العزل من السلاح عقب معارك ألهاني وشارع الشط السالفة الذكر، حيث وصفت برجيفايا فيداموستي ذلك بأنه عمل قصيرُ النظرِ ويتصف بالوحشية... وأنه من المفيد أن لا ننسى أن الحكومات الأوروبية لم تعترض على الهجوم الإيطالي على طرابلس وبرقة واحتلالهما، لكن الرأي العام الأوروبي ينظر إلى الحملة الإيطالية نظرة استهجان، خاصة وأن العمليات العسكرية في طرابلس وحدها لن تخلص الحكومة الإيطالية من المأزق بعدما قرر الأتراك المقاومة حتى آخر رمق ... وأنه من الطبيعي أن روسيا ليست وحدها التي سترفع صوتها ضد الحرب الحاصلة في

1 Новое Время No 12969 . 21 – 4 – 1912.

2 Там же No 12972 . 24 – 4 – 1912.

مكان ما في أفريقيا، ولا يعني ذلك معارضتنا لإيطاليا التي نرغب أن نعيش معها في سلام... لكن إذا انتقلت الحرب إلى أرخبيل بحر إيجه ومرمره فإن الظروف ستتغير بقوة وأن السكوت وعدم الاهتمام سيضر بمصالحنا القومية، لأن روسيا في المسألة الشرقية لا تقوم بدور الرجل الثاني[1].

بالتأكيد أن هذه اللهجة المتشددة لا تعبر ولا تمثل وجهة نظر الحكومة الروسية الرسمية التي لم تعترض على كل ما قامت به إيطاليا في طرابلس وبرقة وعموم الإمبراطورية العثمانية، فحين ضربت البحرية الإيطالية المضايق التركية واحتلت جزر بحر إيجه كانت روسيا الرسمية دائماً معاضدة لإيطاليا، وهو ما أكد عليه رئيس الوزراء الإيطالي آنذاك جيوليتي في مذكراته بقوله " أن سازانوف وزير الخارجية الروسي كان مشجعاً لأي عمل إيطالي يصيب تركيا في جزء حيوي منها ونعطي به درساً جيداً لجماعة الاتحاديين ونطيح بغطرستهم التي لم تعد محتملة "[2]

بالأسلوب نفسه رفضت نوفيا فريما مشاركة روسيا في الحرب الدائرة في طرابلس لأنها تجلب لروسيا عدم رضا الأطراف المتحاربة.... دون توضيح لنوعية المشاركة الروسية في الحرب، وإن كنا نعتقد أنها تعني الدعم السياسي الروسي للسياسة الإيطالية تجاه الدولة العثمانية، مؤكدة على أن عودة طرابلس للسيادة العثمانية أصبح في حكم المستحيل [3].

أما الجانب الثاني الذي تناولته الصحف الروسية المتعلق بحرب طرابلس، فهو تأثير هذه الحرب على المصالح الروسية بشكل عام سواء في المضايق التركية أو في البلقان. وقد جاء ذلك الموقف أقل اندفاعاً في تأييد إيطاليا، إذ رأت تلك الصحف وبوجه عام أن من حق إيطاليا التوجه نحو طرابلس وبرقة، ولكن عليها ضرورة

---

1 Биржевыя Вьдомости No 12585 . 16 – 10 – 1911.

2 جيوفياني جيوليتي . مذكرات جيوليتي تعريب وتقديم خليفة محمد التليسي . الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان . طرابلس 1976م . ص 97 .

3 Новое Время No 12792 . 2 – 10 – 1911.

مراعاة المصالح الروسية التي قد تتضرر من وراء التحرك الإيطالي خارج الأراضي الليبية . ففي الأيام الأولى للحرب كتبت برجيفايا فيداموستي تحت عنوان **طرابلس والدردنيل** تقول « أن قضية المضايق التركية هامة جداً بالنسبة لروسيا التي ترى أن الوقت مناسب لمناقشتها نظراً لعلاقتها بما يجري من عمليات عسكرية إيطالية في طرابلس، خاصة وأن الأوساط الدبلوماسية في باريس تعترف أنه من الطبيعي أن تتقدم روسيا بدورها من الجهة الأخرى... وأكدت الصحيفة أن ذلك الأمر يتطلب فقط الوقت المناسب واللحظة المناسبة، فتحرك روسيا مباشرة بعد إيطاليا لا يشكل عملية غير طبيعية أبداً... وبينت الصحيفة إلى أن التاريخ شهد أحداثاً من هذا النوع... فإيطاليا نفسها استغلت الحرب الفرنسية الألمانية 1870م للاستيلاء على روما، واليوم أيضاً تستغل إيطاليا الأزمة الفرنسية الألمانية حول مراكش لاحتلال طرابلس وبرقة، لذا على روسيا أن تقوم بدورها والتقدم بخطوة جديدة للإمام على خطها السياسي للحصول على المضايق وفتحها »[1].

كانت هذه دعوة صريحة للحكومة الروسية للقيام بعملية عسكرية أخرى ضد الدولة العثمانية انطلاقاً من البحر الأسود تكون شبيهة بتلك التي تقوم بها إيطاليا في طرابلس.

تناولت الصحافة الروسية في سياق تغطيتها لما يجري في طرابلس موقف الساسة الروس ومواقفهم المتباينة من تلك الأحداث. ففي مقال لنفس الصحيفة تحت عنوان **الحراس الدبلوماسيون** اتهمت الصحيفة موظفو وزارة الخارجية الروسية بالجهل وعدم الدراية والمعرفة في الشؤون السياسة الخارجية ... فهم يؤكدون أنه ليست هناك أية اهتمامات لروسيا في طرابلس، ولكن الواقع يبين لنا غير ذلك، فالضرر الذي يلحق بنا في الجانب الاقتصادي متمثلاً في تصدير روسيا ما قيمته 50 مليون روبل سنوياً من القمح إلى إيطاليا كبير جدا... وبلغة تهكمية تتساءل الصحيفة على لسان موظفي وزارة الخارجية الروسية بقولها ما هي علاقتنا باحتلال إيطاليا لطرابلس

1 Биржевыя Вьдомости No 12539 . 20 – 9 – 1911.

وبرقة ؟ وتجيب قائلة " أن العلاقة واضحة ومحددة فضم طرابلس وبرقة إلى إيطاليا سيؤدي إلى أن الأخيرة لم تعد في حاجة إلى القمح الروسي، لأن الإيطاليين سيجلبون ما يحتاجون إليه من ممتلكاتهم الأفريقية التي كانت دائماً في خدمة روما[1].

يتضح مما كتبته الصحيفة أنها لا تمانع في احتلال إيطاليا لطرابلس وبرقة من جهة، ولكنها من جهة أخرى ترى أن هذا الاحتلال يضر بالمصلحة الاقتصادية لروسيا. وتبدو المبالغة لدى الصحيفة واضحة في تقدير القيمة الاقتصادية لطرابلس وبرقة بالنسبة لإيطاليا آنذاك. كما بينت الصحيفة في عدد آخر " أنه على الرغم من بعد ساحة المعارك عن الأراضي الروسية إلا أن تأثير الحرب سيكون مسيئا على روسيا فيما لو توسعت رقعة الحرب إلى مناطق قريبة من الأراضي الروسية كالبلقان والبحر الأسود "[2].

وفي كل الأحوال فإن معارضة الصحافة الروسية للغزو الإيطالي لم تأت انطلاقاً من مبدأ رفض الاعتداء الذي تقوم به دولة على أخرى، بقدر ما كان دفاعاً على المصالح القومية الروسية في السوق الإيطالية، أو الضرر الذي يلحق بالتجارة الروسية عبر البحر الأسود إذا ما قررت الحكومة العثمانية غلق المضايق في وجه حركة التجارة العالمية.

تناولت الصحف الروسية أيضاً مسألة السلام في البلقان ومدى ارتباطها بأحداث طرابلس، فخلال الأزمة قامت البحرية الإيطالية بقصف الموانئ العثمانية في البحر الأدرياتيكي " قاعدة بريفيزا في ألبانيا " تحت حجج مختلفة من قبيل خطورتها على الأمن القومي الإيطالي نظراً لقربها من السواحل الإيطالية، وقد أدت تلك الأعمال إلى توتر في العلاقات الأوروبية الأوروبية [3]*. في هذا الصدد قالت نوفيا فريما " أنه منذ بداية الحرب ظهرت مخاوف في الأوساط السياسية الأوروبية حول

1 Там же No 12547 . 24 – 9 – 1911.

2 Биржевыя Вьдомости No 12549 . 25 – 9 – 1912.

3 حول تلك الاختلافات يمكن العودة إلى . وليم أسكيو . أوروبا والغزو الإيطالي لليبيا . مرجع سابق.

السلام في البلقان، فنقل العمليات العسكرية من طرابلس إلى المناطق الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية يمكن أن تؤدي إلى كارثة كبيرة لم تكن في الحسبان[1]. وعندما احتلت إيطاليا جزر الدودوكانيز في بحر إيجه كرد على عجزها في طرابلس وبرقة اعتبرت الصحف الروسية ذلك العمل " دليلاً على أن إيطاليا لا تتمنى ولا تسعى للسلام، وأن هذا جاء كوسيلة ضغط من إيطاليا على الدول الكبرى بما فيهم روسيا لبذل المزيد من الضغوط على الحكومة العثمانية وإجبارها على قبول الأمر الواقع الذي فرض في طرابلس وبرقة وقبولها لشروط الاستسلام الإيطالية.[2]

في كل الأحوال فإن الاحتلال الإيطالي لليبيا يعد من الضربات الموجعة التي وجهت للدولة العثمانية في أواخر أيامها، فخلال هذه الحرب اتضحت بشكل جلي سياسات الدول الكبرى تجاه استانبول، حيث تخلت تلك الدول وخاصة بريطانيا على سياستها التقليدية القائمة على المحافظة على سلامة الأراضي العثمانية. لكن هذه السياسة الأوروبية عموماً والبريطانية على وجه التحديد تغيرت مع بداية القرن العشرين نتيجة للاتجاه العثماني لتوطيد العلاقة مع ألمانيا، لكن هذا الاتجاه لم يمنع الدول الأخرى من استقطاع أجزاء من الدولة العثمانية وهو ما فعلته إيطاليا حليفة ألمانيا في الحلف الثلاثي. لذلك أصبح الحديث عن الدولة العثمانية واستمرار وجودها محل حديث في الأوساط السياسية والدبلوماسية الدولية. في هذا الصدد قالت نوفيا فريما " أن فقدان الدولة العثمانية لسيادتها على تونس أولاً وطرابلس وبرقة التي حسم مصيرها ثانياً يبرهن على الحال الذي وصلت إليه تلك الدولة، وعليه فإن حصيلة النضال من أجل طرابلس إذا كان ذلك سيتم يومًا بيوم حتى النهاية لا يستدعي الشك، ولكن أية مقاومة للعرب والأتراك مهما كانت شجاعة لا يمكنها إنقاذ طرابلس من مصيرها المحتوم[3].

1 Новое Время No 12792 . 22 – 10 – 1911.
2 Биржевыя Вьдомости No 12629 . 11 – 11 – 1911.
3 Новое Время No 12793 . 5 – 1 – 1912.

استمراراً لهذا النهج تناولت الصحف الروسية وباهتمام مناقشات مجلس النواب الإيطالي لقرار ضم برقة وطرابلس الصادر في 5 أكتوبر 1911م، واصفة ذلك الحماس الذي عم البرلمان الإيطالي عند قراءة مرسوم الضم بأنه محطم للآمال والمشاعر السلمية للدبلوماسية الدولية [1] كما أوضحت موقف الاشتراكيين الإيطاليين والقوى الراديكالية اليسارية الأخرى على الساحة الإيطالية والتي كانت في الأساس ضد الحرب وكيف تغيرت أراء تلك القوى إلى تأييد كامل للاحتلال، فقد نقلت نوفيا فريما عن زعيم الاشتراكيين في مجلس النواب الإيطالي النائب بيسولاتي قوله " أن الحزب الاشتراكي لا يجب عليه أن ينعزل عن مشاعر قوميته وهو يعترف أن إيطاليا لا يمكنها ترك طرابلس وبرقة تُستعمر من قبل قومية أخرى، فيما اعتبر الغلاة من القوميين أن الحرب في طرابلس كانت ضرورة تاريخية لا يمكن تأجيلها من قبل الساسة الإيطاليين[2]. أما جيوليتي فقد صرح أن تجارب كل الدول المتحضرة تبين أن قضية الاستعمار قضية لابد منها وهي من الضروريات، وتمنى من كل قلبه أن لا تكون هناك حروب أخرى غير الحروب الاستعمارية والتي هي أصلاً من حيث المضمون تشكل حروباً حضارية[3]. ولم تعلق هذه الصحف على هذه المشاعر سالباً أو إيجاباً.

تناولت الصحافة الروسية أيضاً مساعي السلام التي بذلت لإنهاء النزاع الإيطالي التركي حول طرابلس وبرقة. وركزت تلك الصحف على المبادرة الروسية دون غيرها، حيث أشارت نوفيا فريما إلى مبادرة وزير الخارجية الروسي سازانوف والتي تضمنت على حد تعبير الصحيفة « الشروط التي يمكن للعقل البارد أن يعترف بها ضمن تناسب القوى الموجود بين الطرفين... وأوضحت « أن المشاعر القومية ومشاعر الغضب التي تسيطر على الشارع التركي هي التي دفعت بالحكومة العثمانية إلى رفض المبادرة الروسية، رغم أن الدولة التي تبنت مبادرة السلام هي من الدول العظمى التي تكن لها إيطاليا المشاعر الطيبة، خاصة وان إيطاليا لم تكن

1 Там же No 12901 . 11 – 2 – 1912.
2 Там же No 12901 . 11 – 2 – 1912.
3 Биржевыя Вьдомости No 12783 . 12 – 2 – 1912.

راضية عن حلفائها الذين لم يستخدموا تأثيرهم على تركيا بشكل كاف للوصول إلى السلام [1].والإشارة هناء كما نعتقد إلى ألمانيا التي تربطها علاقات قوية بالدولة العثمانية. أما صحيفة برجيفايا فيداموستي فقد نشرت مقالاً تحت عنوان **الدول الكبرى والحرب** . بينت فيه أن على الدول الكبرى تأييد مبادرة سازانوف وزير الخارجية الروسي لإنهاء الأزمة التركية الإيطالية والضغط على حلفاء إيطاليا في الحلف الثلاثي وإقناعهم بقبول الوساطة الروسية لحل الأزمة «[2].

واجهت المبادرات الروسية للسلام العديد من الصعاب لعل أهمها أنها لم تكن محل اتفاق بين الدول الكبرى ولسيطرة أجواء انعدام الثقة بينها، وتقاطع مصالحها في الدولة العثمانية، علاوة على فقدانها للحيادية تجاه طرفي النزاع، بل جاءت داعمة لما تدعيه إيطاليا من حقوق في طرابلس وبرقة، حاثة تركيا على قبول الأمر الواقع الذي فرضه الغزو ومرسوم الضم الإيطالي للمقاطعتين والاعتراف بفقدانهما نهائياً وإلى الأبد، وهو ما رفضته تركيا رفضاً قاطعاً معتبرة أن تلك المبادرات تنم عن دعم روسي أوروبي مطلق لإيطاليا وتعدياً على حقوقها في طرابلس وبرقة؛ ولذلك فقد حمّلت الصحف الروسية الحكومة العثمانية مسؤولية فشل مبادرات السلام، فقد بينت نوفيا فريما " أن الحكومة العثمانية ترفض قطعياً المفاوضات مع إيطاليا دون الاعتراف الإيطالي باستقلالية تركيا في طرابلس وبرقة، وأن بدء المفاوضات السلمية من وجهة نظر الحكومة التركية يمكن أن تبدأ فقط بعد تنظيف طرابلس من الإيطاليين [3]، خاصة وأن الأحداث الأخيرة بينت أن تركيا غير مهزومة عسكرياً في طرابلس بعد[4]، وهي إشارة إلى ما لحق بالقوات الإيطالية في معارك ألهاني وشارع الشط بطرابلس أكتوبر 1911م أو غيرها من المدن الليبية من هزائم وعجزها عن تحقيق أي انتصار ذا قيمة على أرض الواقع.

1 Новое Время No 12865 . 5 – 2 – 1912.
2 Биржевыя Вьдомости No 12791 . 17 – 2 – 1912.
3 Новое Время No 12953 . 5 – 4 – 1912.
4 Там же No 12964 . 16 – 4 – 1912.

بعد فشل مبادرة سازانوف الثالثة والأخيرة للسلام بين تركيا وإيطاليا كتبت نوفيا فريما تحت عنوان **إيطاليا وروسيا وفرنسا** تقول « أن الحرب التركية الإيطالية لا تبدي أية توجهات نحو النهاية رغم مرور تسعة أشهر على نشوبها، وزاد من شدتها قرار إيطاليا الشكلي ضم المقاطعتين للممتلكات الإيطالية فيما وراء البحار، ولذلك فإن عملية السلام لن تجري دون معوقات... ولأول مرة تتحدث الصحيفة عن الرأي العام الروسي وموقفه من الحرب ... « فمنذ بداية الأزمة والصحافة الروسية عبرت وتعبر عن مشاعرها الطيبة نحو الإيطاليين... متسألة هل هذه المشاعر قائمة على أساس عاطفي وغير موجه أم أنها تتضمن حساباً سياسياً صحيحاً ؟ إزاء هذا التساؤل أظهرت الصحيفة وجهتي نظر مختلفتين للرأي العام الروسي. أولهما تقول « أن مساعدة روسيا لإيطاليا قضية غير مفيدة لأن إيطاليا لم تتلق أية مساعد من حلفائها في الحلف الثلاثي وخاصة من ألمانيا التي ترتبط بعلاقات ممتازة مع استانبول، أما دول مجموعة الوفاق الثلاثي وتحديداً فرنسا وبريطانيا فهما يرفضان الوقوف إلى جانب إيطاليا لأنهما لا تريان في ذلك أية منفعة، فمن الطبيعي إذن أن تتجه إيطاليا إلى روسيا البعيدة طلباً للدعم السياسي وروسيا قادرة على ذلك... أما وجهة النظر الثانية فهي ترفض مثل هذا الدعم اللامحدود لإيطاليا نظراً لسياسة الأخيرة المضرة بالمصالح القومية الروسية، فالهدف الإيطالي اليوم هو الاستيلاء على طرابلس وبرقة وعندما يتحقق ذلك فإن إيطاليا ستعود من جديد إلى أحضان الحلف الثلاثي وستنسى المساعدات التي قدمتها روسيا وستعود بعد ذلك العلاقات السياسية بين البلدين إلى صفتها الرسمية الباردة[1].

أمام الدعم الأوروبي للغزو الإيطالي لطرابلس وفشل تركيا في الحصول على تأييد أي من الدول الكبرى لحقوقها في ولايتها الأفريقية وعجزها عسكرياً في صد القوات الغازية مع تدهور الأوضاع في البلقان، دخلت الدولتان في محادثات سلام مباشرة في

1 Новое Время No 12990 . 12 – 5 – 1912.

سويسرا دون اشتراك الدول الكبرى، وحول هذه المحادثات كتبت نوفيا فريما تقول " أن المعاهدة المقبلة حول إنهاء الحرب الطرابلسية ستقرر ودون أدنى شك استقلالية الإيطاليين في طرابلس وبرقة[1]. أما برجيفايا فيداموستي فقالت " أن السلام بين الدولتين ممكن إذا ما توصل الطرفان إلى صيغة تضمن حقوق كل منهما[2]. ولكن أية حقوق تعنيها الصحيفة ؟ هل هي حقوق السيادة بالنسبة للأتراك؟ أم حقوق الاستيلاء والسيطرة بالنسبة للايطاليين ؟ ذلك ما لم تجب عليه الصحيفة أو تبينه.

عند توقيع معاهدة أوشي لوزان في 16 أكتوبر1912م بين تركيا وإيطاليا لإنهاء النزاع في طرابلس كانت الصحف الروسية السباقة في الإعلان عنها وبأسلوب ينم عن الفرح والابتهاج وكأنه انتصار روسي، قالت نوفيا فريما في هذا الخصوص" وهكذا تم عقد السلام ... تركيا طُردت نهائياً من أفريقيا ... إيطاليا وجهت الضربة الأخيرة للإمبراطورية العثمانية في أفريقيا ... إن تنازل تركيا عن المقاطعتين الأفريقيتين سيكون طريقاً لتنازلها ليس على أطرافها البعيدة فقط ولكن عن أجزاء من الإمبراطورية نفسها[3]. وفي هذا تصريح واضح عن المطامع الروسية التاريخية في الأراضي العثمانية المحاذية لها في البحر الأسود والمضايق تحديداً للوصول إلى مياه البحر المتوسط.

لم تكتف الصحف الروسية بالحديث عن اتفاق الصلح بين إيطاليا وتركيا، في أوشي لوزان، بل نقلت ما نشرته بعض الصحف الإيطالية مثل تريبونا، جرنالي دي إيطاليا، كوريري دي إيطاليا، من تعليقات حول اتفاق أوشي لوزان السالف الذكر، مؤكدة على الدور الروسي في ذلك السلام وعلى عمق الصداقة الإيطالية الروسية [4].

● وخلاصة القول.

إن تناول الصحف الروسية للغزو الإيطالي لليبيا تم انطلاقاً من كونه من الأحداث

1 Там же No 13098 . 29 – 8 – 1912.
2 Биржевыя Вьдомости No 13142 . 14 – 9 – 1912.
3 Новое Время No 13136 . 6 – 10 – 1912.
4 Биржевыя Вьдомости No 13180 . 6 – 10 – 1912 .

الهامة التي شهدها العالم آنذاك، وما يمكن أن تتركه تلك الحرب من أثر على العلاقات الأوروبية الأوروبية، وأيضاً ما يترتب على توسيع رقعتها خارج طرابلس وخاصة في منطقة البلقان التي كانت تعج بالمشاكل السياسية والحركات القومية الساعية للاستقلال عن الدولة العثمانية والنمسا وتحقيق الدولة الوطنية المستقلة، وليس من زاوية أنها قضية شعب يتعرض للاحتلال والغزو على يد دولة كبرى تدعى الحضارة والتقدم. أن ذلك التناول والاهتمام اختلفت في تناوله الصحافة الروسية عن الصحافة الأوروبية، فإذا كانت الصحافة في ألمانيا وبريطانيا والنمسا أغلبها على الأقل قد انتقدت إيطاليا ومغامرتها في طرابلس معتبرة إياها تهديداً للسلم الأوروبي وإخلالاً لتوازن القوى في البحر المتوسط، بل واعتداء على دولة اتفقت كل الدول الأوروبية بما فيها إيطاليا على احترام سيادتها ووحدة وسلامة أراضيها، فإن الصحافة الروسية تناولت الحرب من زاوية تأثيرها على المصالح الروسية العليا في حالة امتدادها إلى مناطق حساسة وإستراتيجية للأمن القومي الروسي، ونعني بذلك منطقة البلقان ذات الأغلبية السلافية والتي تعج بالحركات الاستقلالية ومرحلة تكوين الدولة القومية، والتي لا شك أن روسيا كان لها دور بارز وفعال في رسم سياسات تلك الدول الفتية تجاه الدولة العثمانية، بل إن بعض تلك الصحف طلب من روسيا صراحة استغلال هذه الحرب والقيام بالخطوة التي طال انتظارها وتحقيق أهدافها الإستراتيجية والتاريخية المتعلقة بالمضايق والوصول للمياه الدافئة وإنهاء ما عرف في التاريخ الحديث بالمسألة الشرقية أو الرجل المريض.

الحرب العثمانية الإيطالية حول طرابلس من خلال تقارير وزارة الدفاع الروسية

أكتوبر 1911 أكتوبر 1912م

● تقديـم.

شكلت الحرب العثمانية « التركية » الإيطالية حول طرابلس وبرقة « ليبيا » أكتوبر 1911 – أكتوبر1912 أزمة سياسية وعسكرية زادت من حجم الخلافات بين الـدول الأوروبيـة، إذ كانت هذه الحـرب حلقة من حلقات الصراع والتنافس الأوروبـي الأوروبـي حول المستعمرات وبناء الإمبراطوريات، كما كانت آخر ضربة وجهت للدولة العثمانية في شمال أفريقيا وبها خسرت آخر ولاياتها فيها.

عملت إيطاليا بكل السبل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية على الاستحواذ على ليبيا بعد هزيمتها في شرق أفريقيا على أيدي الأثيوبيين في موقعة عدوة عام 1896م، حيث تمكنت من نيل اعترافات الدول الغربية الفاعلة آنذاك فيما تدعيه من حقوق في ولاية طرابلس الغرب وبرقة العثمانية من خلال سلسلة المعاهدات التي أبرمتها مع نظيراتها الأوروبية[1]. وعززت ذلك بإتباع سياسة تغلغل اقتصادي في الولاية لتكون مبرراً لما ستقوم به فيما بعد بحجة تعرض مصالحها للخطر وعدم قدرة الحكومة العثمانية على فرض الأمن والنظام في الولاية. الأمر الذي استوجب من الحكومة الإيطالية القيام بواجبها تجاه مواطنيها ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تم في أكتوبر 1911م .

استغلت إيطاليا تأزم العلاقات بين فرنسا وألمانيا حول المغرب الأقصى "مراكش" منذ يوليو 1911م لتقوم في أكتوبر من نفس العام بما قامت به في طرابلس، جازمة بأن عملياتها في طرابلس لن تزيد عن نزهة بحرية لقواتها المسلحة، وأن الأمر لن يستغرق إلا بضعة أيام فقط، مستندة في ذلك على تقارير جواسيسها الذين أكدوا أن الليبيين ينتظرون بفارغ الصبر مجئ الإيطاليين لإنقاذهم من براثن الحكم العثماني المتخلف. لكن الأحداث ومجريات العمليات العسكرية بين الطرفين كذّبت

1 • حول هذه الاتفاقيات أنظر. محمود العرفاوي. مخاض الامبريالية والفاشية الإيطاليتين عسر ولادتهما ودفنهما في ليبيا 1882 – 1912م. ج1. مرجع سابق. ص 282 – 389.

كل تلك التوقعات، الأمر الذي استوجب من الحكومة الإيطالية الدفع بالمزيد من الجنود إلى ساحة القتال في ليبيا حتى وصل عددهم إلى ما يزيد عن" 120، 000 « مئة وعشرين ألف رجل خلال السنة الأول من الحرب مزودين بأحدث ما أنتجته المصانع العسكرية الإيطالية من أسلحة.

رافق الإنزال العسكري الإيطالي على الشواطئ الليبية العديد من الصحافيين من مختلف الدول الأوروبية آنذاك لتغطية النزهة البحرية التي أعلنت عنها إيطاليا، كذلك كان هناك العديد من الخبراء العسكريين من مختلف الدول الأوروبية الذين سجلوا وكتبوا عن هذه الحرب كلاً حسب وجهة نظره وتقيميه لها، ومن بين هولاء كان الخبراء الروس الذين سجلوا مشاهداتهم عن تلك الأحداث، أو نقلوا ما أعلنت عنه القيادة العسكرية الإيطالية من معلومات تتعلق بما يجري من قتال مع القوات العثمانية والمجاهدين الليبيين في مختلف مناطق البلاد.

في الصفحات التالية ترجمة لما كتبه أولئك الخبراء عن سير المعارك التي خاضها الإيطاليون من أجل احتلال ليبيا والخطط التي نفذوها وعدد القوات على مختلف الجبهات، كما تناولت تلك التقارير المقاومة الباسلة التي واجه بها الليبيون قوات الغزو على تراب هذا الوطن من قبل شعب أعزل من كل أنواع الأسلحة إلا سلاح الأيمان، مقاومة شهد بها وسجلها وبكل حيادية ومصداقية العديد من الصحفيين الذين رافقوا ذلك الغزو[1]*، بل اعترف بها وسجلها قادة الغزو أنفسهم فيما تركوه من كتابات تسجل جرائمهم ضد هذا الشعب[2]**.

---

1 * على سبيل المثال أنظر. فرانسيس ماكولا. الغزاة. ترجمة . عبدالحميد شقلوف. منشورات الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان . طرابلس. 1979م. لهذا الكتاب ترجمة أخرى أعدها عبد المولى صالح الحرير تحت عنوان. حرب إيطاليا من أجل الصحراء . منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس.1991م.

2 ** في هذا الشأن يمكن الرجوع إلى كتابات كل من . الجنرال أتيليو تروتسي وكتابه. برقة الخضراء. ترجمة. خليفة التليسي. الدار العربية للكتاب. تونس ليبيا. 1991م.أيضاً. أنجيلوا ديل بوكا. الإيطاليون في ليبيا. ترجمة. محمود على التائب.مراجعة.عمر محمد الباروني. منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس.1995م. أيضاً.الجنرال جرسياني في كتاباته. برقة الهادئة، إعادة احتلال فزان. ترجمة. عبد السلام باش إمام. مراجعة. صلاح الدين حسن السوري. منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس.1993م.

الملاحظة الأساسية التي نحيل القارئ إليها حول هذه التقارير هي أن كاتبها التزم وإلى حد كبير في وصفه لما جرى بين المجاهدين الليبيين والقوات الإيطالية بالحياد، وإن أظهر بعض التعاطف أحياناً مع الإيطاليين دون أن ينسى أن يوجه إليهم النقد الجارح في الكثير من تصرفاتهم إزاء المقاومة التي واجهتهم وسوء تصرفهم حيال ذلك. كذلك تُظهر هذه التقارير في بعض سطورها شجاعة المجاهدين الليبيين في تصديهم لقوات الغزو رغم الفارق الكبير بين الطرفين من حيث العدد والعتاد.

وبالنتيجة فإن هذه التقارير وما جاء فيها من معلومات قد يكون بعضها معروفاً أو منشوراً في بعض المصادر التاريخية التي تناولت هذه الحقبة التاريخية من تاريخ بلادنا، لكنها وفي كل الأحوال فإنها وبكل المقاييس تشكل لبنة أخرى تضاف إلى سجل تاريخ حركة المقاومة الوطنية ضد الغزو الإيطالي، ذلك الغزو الذي عُدّ من بين أسوأ أنواع الاستعمار الذي نكب به شعب من الشعوب . فما فعلته روما في القرن العشرين بالشعب الليبي من قتل وتشريد ومعتقلات جماعية أهلكت الحرث والنسل، لا يختلف عما فعلته روما القديمة في حروبها ضد قرطاج فيما عُرف في التاريخ القديم بالحروب البونية بين عامي 264 - 143 ق.م، حيث اقتلعت أشجارها وساوت مبانيها مع الأرض وتركتها أثراً بعد عين. هذه هي أوروبا وحضارتها التي بنيت دائماً على جماجم الآخرين، فما أشبه اليوم بالبارحة.

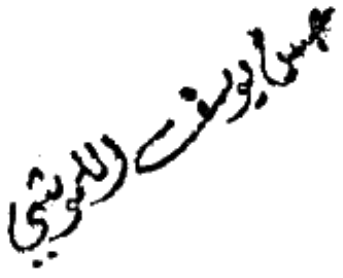

■ إلى الإدارة الرئيسية للأركان العامة 12 يناير 1912م

تقرير

أقدم لكم وصفاً للمعارك التي جرت بالقرب من عين زاره... من 21 نوفمبر[1]* الموافق 4 ديسمبر 1911م على أساس مقارنة ما ورد في الصحف وبعض المعلومات الأخرى، الوصف ليس كاملاً كما هو مطلوب والأماكن التي ذكرت في التقرير يمكن الاطلاع عليها بالخرائط المرفقة مع التقرير رقم 355 للعام الماضي[2]**

● أهمية عين زاره:.

عين زاره واحة ليست كبيرة لكنها غنية بالآبار وتقع إلى الجنوب من واحة طرابلس وعلى مسافة 3.5 فيرست[3]***، وعلى منطقة تقاطع الطرق بين قصر غريان وقصر ترهونة. هذه المناطق بدورها تشكل نقاط هامة لتلاقي الطرق إلى الجبل.

الهضبة الرئيسية تسيطر على الطرق الآتية من عين زاره إلى واحة طرابلس ومعظم هذه المنطقة عبارة عن كثبان رملية تتجه إلى الشمال وتسهّل عملية الدفاع . وكان الأتراك قد حصنوا هذه الواحة واستخدموها كقاعدة لنشاطاتهم في جميع الاتجاهات بين طرابلس وتاجورا. الواحة تقع في نقطة تلاقي النيران من القسم الشرقي الذي يشغله العرب والأتراك من واحة طرابلس، وكانت تشكل خطراً على الجناح الأيمن للقوات الإيطالية عند قيامها بأية هجمات نحو الشرق.

● بالنسبة للإيطاليين عين زاره منطقة هامة من حيث:.

1 - الاستيلاء عليها سيجبر العرب والأتراك على الانسحاب من واحة طرابلس.

1 - هناك فارق بين التقويم الأرثوذكسي والتقويم الجريجوري الغربي إذ يتأخر لأول عن الثاني بواقع ثلاثة عشر يوماً.
2 - لم نعثر على الخرائط المشار إليها ضمن وثائق هذا الملف.
3 - الفيرست وحدة قياس روسية تساوي 1060 متراً .. المترجم ..

2 - الاستيلاء عليها يعطي الإيطاليين إمكانية التركيز من جديد لنقاط دفاعهم على الخط الطرابلسي.

3 - الاستيلاء عليها سيكون هو المرحلة الأولى للهجوم باتجاه الصحراء.

ولذلك فإن الاستيلاء على عين زاره يُعد ضرورياً من الناحية المعنوية للإيطاليين، فحتى وقت القتال المذكور كانت قد تمركزت في طرابلس ثلاث فرق على امتداد نصف دائرة من 1.5 إلى 2 فيرست. هذه القوات لوقت طويل كانت تقريباً معطلة عن أية نشاطات، حيث الاستيلاء على قسم بسيط من الجبهة الشرقية خلال شهر كامل لإعادة السيطرة على المواقع التي فقدوها من 10 وحتى 23 أكتوبر 1911م لا يمكن اعتباره نشاطاً كافياً لمثل هذه القوات. في الوقت الذي تعرف فيه كل رتبة صغيرة حجم التفوق العددي والعتادي للقوات الإيطالية على العدو، ولأجل رفع المعنويات كان من الضروري أيضاً إعطاء الجنود الإمكانية للخروج من خنادقهم.

● **تنظيم الدفاع في عين زاره من قبل الأتراك:.**

لا توجد معلومات دقيقة عن الاستحكامات التي قام بها الأتراك في عين زاره، فالخط الدفاعي «الخندق» الذي كان في البداية في أبوملیانة يتجه نحو الشرق ويقطع كل الطرق الواردة من عين زاره إلى المنشية وهو القسم المركزي من واحة طرابلس، ثم يتحول إلى الشمال حتى الفرناج، والمسافة بينه وبين الخنادق الإيطالية حوالي 3 إلى 4 فيرست. القسم الأوسط من هذا الخط يتألف من عدة خطوط من الخنادق عمقها بطول الإنسان. في هذا القسم يتواجد حوالي 2500 جندي أكثرهم من المشاة التركية النظامية ومعهم سبعة مدافع كما تقول المصادر الإيطالية. المدفعية التي شاركت في القتال فقط هي ثلاثة من المدفعية الجبلية لأن الأربعة الأخرى هي مدفعية ميدانية كانت قد وجدت في الثكنة في عين زاره. في الأجنحة " الجوانب " وجد حوالي 2000 شخص في كل جانب أكثرهم من العرب. عموماً. دافع عن عين زاره من 6000 إلى 7000 رجل ومعهم سبعة مدافع.

● **الأحداث التي سبقت المعركة.**

قبل بداية المعركة في عين زاره جرت الأحداث الآتية:.

13 « 26 » نوفمبر. قام الإيطاليون بهجوم على جبهتهم الشرقية " المشجرة " واستولوا على ألهاني، وكان فوج المشاة الخمسون الذي هاجم من الصحراء على طول الطرف الجنوبي للواحة قد لاقى مقاومة قوية من قبل الأتراك بين عين زاره وطرابلس. أما في 14 " 27 " نوفمبر الطائرات الإيطالية جلبت معلومات عن وجود وحدتين معاديتين عددهما يقارب 2000 رجل كانوا قد تراجعوا عن عين زاره إلى قصر ترهونة. على ما يبدو أن الأتراك فكروا أن الإيطاليين سيقومون بالاستيلاء على عين زاره في المساء. وهكذا فإن الإيطاليين في 27 الشهر تمكنوا من الاستيلاء على عين زاره دون قتال.

في 17 «30» نوفمبر كتيبتين من الخيالة المرسلين إلى عين زاره أخبروا أن الأتراك عادوا إلى قواعدهم وتخندقوا لقطع الاتصالات بين عين زاره والمنشية.

20 نوفمبر « 3 ديسمبر» 1911م أخبر الاستطلاع الجوي أنه في عين زاره يوجد من غير العرب حوالي 2000 من القوات التركية النظامية المعسكرة في 300 خيمة، وأن المخيم محصن ولدى الأتراك العديد من المدافع. تم اتخاذ قرار بالاستيلاء على عين زاره يوم 4 ديسمبر ولأجل خدعة الأتراك قام الإيطاليون في 3 ديسمبر بقصف الواحة طوال اليوم وخصوصاً منطقة الفرناج.

نتائج القصف المادية غير معروفة، لكن الهدف كان قد تحقق في بداية المعركة وفي اليوم التالي اعتقد الأتراك أن العدو يقوم بالهجوم على واحة طرابلس، أما باتجاه عين زاره تتوجه فقط أرتال الجناح.

● **القتال في 21 نوفمبر 1911م.**

إذا صدقنا ما ورد في الصحف فإن الأوامر التي صدرت في طرابلس لتنظيم الجيش للقتال في 20 نوفمبر « 3 ديسمبر» تضمنت ما يالي:

أ. على السفن الراسية في طرابلس القيام بالقصف من الساعة 6 صباحاً وحتى الساعة 7 صباحاً لقسم من المنشية إلى الشرق من خط الفرناج وحتى العمروص. أما بعد الساعة السابعة فتقصف المناطق الواقعة إلى الشرق من مستنقع الملاحة وخصوصاً ضواحي تاجورا. واحدة من السفن عليها مراقبة الطريق الخارجة من جنزور وذلك بواسطة البالونات الحلزونية الموجودة لدى السفن وعليها توجيه القصف من السفن.

ب. القوات المهاجمة تقوم بالعمليات بثلاثة أرتال .

1 - الرتل الأول يتكون من:

الفرقة الأولى بقيادة الجنرال **بيكوري جيرالي** تهاجم من جبهة أبوملیانة الثكنة في عين زاره. ويتكون هذا الرتل من.

أ. اللواء المحمول بقيادة الجنرال **ليكيفو**.

كتيبتان من قاذفي القنابل.

ثلاث كتائب من فوج المشاة البرسالي رقم 11 .

كتيبة من فوج المتسلقين « فينستريلا » .

ب.لواء بقيادة الجنرال **جياردينا** ويضم:

كتيبتان من فوج المشاة رقم 6.

كتيبتان من فوج المشاة رقم 40 .

سريتان من فوج خيالة.

أربع بطاريات مدفعية جبلية تضم 24 مدفعاً.

سريتي هندسة ووحدة تلغراف.

■ **المجموع. 10 كتائب مشاة. سريتان من الخيالة. 24 مدفع جبلي. سريتان هندسة وسرية تلغراف.**

2 - الرتل الأوسط بقيادة الجنرال **رينالدي دولجنا**. يتحرك بالفرقة الأولى من الثكنات للهجوم على المواقع المعادية المتحصنة في الخنادق بين عين زاره والمنشية بالتنسيق في عملياته مع الرتل الأيمن. يضم هذا الرتل :.

كتيبتان من فوج المشاة 82.

كتيبان من فوج المشاة 84.

بطارية مدفعية بها 6 مدافع.

■ **المجموع. 4 كتائب مشاة، و6 مدافع.**

3 - الرتل الثالث الأيسر. بقيادة العقيد **امارا** من فوج المشاة 52. ويضم كتيبتان تكونان جاهزتين للهجوم من جبهة سيدي المصري على الجناح الأيمن ومؤخرة تواجد القوات التركية.

4 - المدفعية والاحتياط. وتضم بطاريات خط الدفاع وبطارية مورتير 210مم وبطارية 149مم، وهولاء أخذوا مواقعهم منذ 3 ديسمبر لتغطية الهجوم. القوات الاحتياطية. فوج المشاة " 37 " والكتيبة الأولى من فوج المشاة " 23 " عليها التمركز في الثكنات والبقاء تحت تصرف الجنرال فرقوني، وعلى القوات الباقية أن تشغل خط الدفاع الطرابلسي والمدينة مع ضواحيها والطرق المؤدية من المدينة إلى الواحة.

عموماً . للاستيلاء على عين زاره تم تحضير:

18 كتيبة مشاة و30 مدفع جبلي و8 مدافع ثقيلة وسريتين من الفرسان وأربع سرايا هندسية، أي ما مجموعه 16000 جندي.

● **الهجـوم:.**

نتيجة لسقوط الأمطار والرياح تكونت أمام الخنادق الإيطالية المستنقعات المائية مما أدى إلى صعوبة الحركة.

الرتل الأول. تحرك من شارع الزاوية قبل الساعة السابعة صباحاً بقليل، ومعه تحركت كتيبتان من الخيالة، وبعد عشر دقائق من الهجوم فتح عليه الأتراك النار من جهة عين زاره، لكن دون أي تنظيم وفي اتجاهات مختلفة ودون أية نتائج. بعد أن قطع الإيطاليون نحو ثلاثة فيرست اضطروا إلى التوقف تحت تأثير النيران من الجانب المعادي فحفروا الخنادق التي احتموا فيها لعدة ساعات.

الرتل الأوسط. تحرك في الساعة 6.30 صباحاً من سيدي المصري باتجاه؟؟؟؟؟ عند الخروج تحول الرتل إلى سرايا . في الأمام تحركت الطلائع ومن خلفهم وحدات الاتصال " التلغرافيين ". تعرض الفوج 82 وفوج المشاة الاحتياطي 84 لنيران القوات التركية، وكان التوجيه الأساسي للنيران التركية صوب الفوج الاحتياطي "على ما يبدو كان ذلك نتيجة لعدم دقة التسديد". الهجوم الإيطالي كان على شكل غارات قصيرة فيما كانت حركة تلك القوات بطيئة للغاية، في الوقت الذي كانت شظايا إنفجارات قنابل المدفعية التركية كثيرة جداً لكنها لم تسبب ضرراً كبيراً.

قبل الوصول إلى الخنادق بفيرست واحد توقفت القوات وحفرت الخنادق بانتظار تجديد الهجوم من قبل الفرقة الأولى. في منتصف النهار استولى الإيطاليون على الفرناج التي انسحب الأتراك منها . هجوم الرتل الأوسط كان قد دُعم من طرف وحدة المدفعية الجبلية الثقيلة. بعد الاستيلاء على الفرناج تم إرسال الفوج 82 إلى الجنوب لإسكات المدفعية التركية المتمركزة على بعد فيرست واحد من عين زارة، كما تم إرسال كتيبة واحدة مشاة من الفوج 84 لتطويق البطاريات التركية من اليسار. الهجوم الإيطالي تم تدعيمه بالمدفعية الجبلية، وبعد مبارزة قصيرة بالمدفعية بين الطرفين سكتت المدفعية التركية، وعندها قامت كتائب فوج المشاة 82 بالهجوم مدعومين بالمدفعية ومن قبل فوج المشاة 84.

الرتل الأيسر. تحرك متأخراً وتحديداً في الساعة 8.30 إلى بن سعيد في واحة طرابلس، وهنا واجه مقاومة من قبل العرب الذين استخدموا بمهارة الوسائل المحلية. عدة سرايا هاجمت العمروص، وبعد قتال دام ثلاث ساعات اضطروا للتراجع. فوج

المشاة 52 تخندق على خط الهنشير. عند الساعة الرابعة بعد الظهر اضطر للتراجع مع أن ذلك كان غير ضروري على الإطلاق، لأن الأتراك في هذا الوقت كانوا قد تحولوا إلى تاجورا . العقيد أمارا أبلغ أن الهجوم للاستيلاء على المسجد في بن سعيد لا يمكن « هذا المسجد اعتبر عائقاً لا يمكن تجاوزه وأن السيطرة عليه ستؤدي إلى خسائر كبيرة « انتظروا الأوامر» دافعوا وانتظروا « هكذا أجاب الجنرال فرجوني. في هذا الوقت هاجم فوج المشاة 52 الجناح الأيمن من الجبهة الشرقية. إحدى كتائب فوج المشاة 93 مع سريتين للهندسة هاجمت العمروص بهدف ضرب الجناح الأيمن للعرب، لكن العملية لم تنجح حيث كان يتواجد ما بين 600 إلى 700 من المقاتلين العرب.

بعد استيلاء الرتل الأوسط على البطارية التركية شرع الأتراك في الانسحاب، فيما تمكن الرتل الأيمن الذي جدد الهجوم على الخطوط التركية في حوالي الساعة 4.30 من احتلال عين زاره دون قتال تقريباً.

● **النتيجـــة.**

الاستطلاع. خطوط الدفاع المعادية ابتعدت عن بعضها البعض مسافة أربع فيرست، والمسافة بينهم مفتوحة تماماً. الإيطاليون قاموا بالاستطلاع خلال شهر كامل لأنه على ما يبدو أن الأركان العامة لا تملك المعلومات الدقيقة لا عن القوات المعادية ولا عن أماكن تواجدها. حسب معلومات أحد الخيالة يوم القتال تبين أن الجناح الأيسر للأتراك كان أطول مما توقعه الإيطاليون. الجناح الأيمن للرتل الأيمن تعرض لصعوبات كبيرة في الغرب وهذا ما أعاق تقدم اللواء الأخر.

● **هدف المعركة.**

تنظيم الجيش للقتال وضع هدف الاستيلاء على عين زاره، هذا الهدف غير كاف فيما لو أخذنا بعين الاعتبار أن التفوق كان أكبر بمرتين من حيث عدد الجيش و30 وحدة مدفعية ضد ثلاثة مدافع من أصل سبعة مدافع، وبالتالي كان من الضروري وضع هدف القضاء على القوات المعادية في المقام الأول أو على الأقل القضاء على

الجناح الأيسر للعدو وبالتالي إجبار الأتراك على الانسحاب من ساحة المعركة.

الرتل الأيمن المؤلف من 16 كتيبة و24 مدفعاً كان قد توقف لعدة ساعات مقابل 1000 من العرب تقريباً الذين كانوا متحصنين في الخنادق على الجناح الأيسر. عدم الحزم في العمليات من قبل هذا الرتل أعطى الأتراك إمكانية تصحيح أخطائهم التي ارتكبوها في البداية.

كما قلنا سابقاً أن الأتراك اعتقدوا في بداية المعركة أن العدو سيهاجم الواحة، وأن حركة الأرتال المعادية باتجاه عين زاره تحمل نفس الهدف، وكما حصل في معركة 26 أكتوبر أي تغطية الجناح الأيمن للقوات التي تقوم بالعمليات في الواحة، فإنهم أبقوا 1200 جندي في الجناح الأيسر و1000 في الوسط والقوات الباقية أرسلوها من عين زارة إلى الفرناج. ونتيجة لبطء الإيطاليين فإنهم لم يستخدموا هذا الخطأ لصالحهم، وبذلك فإن الأتراك تمكنوا بنجاح من إعادة إرسال قواتهم من جديد إلى عين زاره وفي الوقت المناسب قاموا بالتراجع بالاتجاه المناسب.

- **خسائر الإيطاليين.**

مقتل ضابطين و15 آخرين من رتب أدنى، جرح ثلاثة ضباط و90 من رتب أدنى. ثلث هذا العدد كان من السرية السابعة لفوج المشاة 52 التي تعرضت لخسائر شظايا القنابل الإيطالية نفسها.

هذه هي الخطوط العامة للعملية البرية الأكثر أهمية للقوات الإيطالية في طرابلس.

الأركان العامة.

العقيد.....

إلى الإدارة الرئيسية للأركان العامة 2 يناير 1912م.. روما

تقرير

أقدم لكم وصفاً للعمليات العسكرية الأكثر أهمية في طرابلس .

● **الحرب الإيطالية التركية.**

العمليات في 19/6 ديسمبر حول بئر طبراز. في نهاية نوفمبر في عين زارة كان معروفاً أن القوة الأساسية للأتراك تراجعت إلى قصر ترهونة. في 27 نوفمبر قامت ثلاث وحدات من الخيالة الإيطالية بالاستطلاع على مسافة 10 فيرست إلى الجنوب الشرقي من عين زارة، لكنهم لم يصطدموا بالعدو. حتى 5 يناير لم تكن هناك معلومات عن العدو.

● **هدف الاستطلاع.**

يوم 5 ديسمبر 5000 من العرب الطرابلسيين توجهوا بطلب لتحرير عائلاتهم الواقعة تحت سلطة الأتراك في بئر طبراز الواقع إلى الجنوب من عين زارة بـ 15 فيرست، هولاء العرب قالوا أن هناك أكثر من 200 شخص من المشاة النظامية وحوالي 50 بدوي بالمنطقة. تم اتخاذ القرار بالقيام بالاستطلاع في 6 ديسمبر بهدف الحصول على المعلومات عن العدو وبشكل رئيسي تحرير عائلات العرب.❊❊

● **تركيب الوحدة.**

لتحقيق هذا الهدف تم تشكيل فصيلة تحت قيادة قائد الفوج البرسالي رقم 11 العقيد فارا تتكون من:.

- كتيبة من الفوج القريناديري الثاني.
- الكتيبتان 27 و 33 من الفوج البرسالي رقم11 .
- فصيلة خيالة وفصيلة واحدة من المدفعية الجبلية تضم مدفعين.

■ **المجموع .. 3 كتائب مشاة. فصيلة من الخيالة. فصيلة مدفعية جبلية.**

لم تصاحب هذه العملية العربات العسكرية ولا العربات الناقلة للجرحى، وإنما اكتفوا بحمالتين لكل سرية بالإضافة إلى أنهم اعتبروا أدوات الحفر غير ضرورية. زود كل عسكري بـ 168 طلقة فقط. و120 قذيفة مدفع. من المؤن اخذوا وجبة واحدة ومن الماء ما يكفي ليوم واحد. بهذا الشكل تم تجهيز الفصيل الإيطالي الأول الذي دخل إلى عمق الصحراء.

العمليات. انطلق الرتل يوم 6 ديسمبر1911 الساعة 2.30 صباحاً معتقدين « الإيطاليين » أنهم في خلال ثلاث أو أربع ساعات سيصلون إلى بئر طبراز ليعودوا في المساء. وفي حوالي الساعة 10.30 صباحاً وجدت القوة الإيطالية نفسها على بعد حوالي خمسة فيرست إلى الشرق من بئر طبراز، وعندما لاحظوا أنهم أخطئوا الطريق أوقف العقيد فارا الرتل وأرسل إلى الواحة فصيلة الخيالة التي جوبهت بالنيران من خلف الأحراش، لكنها تمكنت من العودة دون أية خسائر، وهو ما تطلب إرسال الكتيبة الأمامية وقاذفة القنابل وقوبلت الكتيبة بالنيران فتخندق جنودها، وعندها لاحظوا أن العدو لا يتألف كما كان يعتقد من 200 رجل بل أن العدد قد يصل إلى 2500 شخص، تم تحويل الكتيبتين الأخريين لمساندة الكتيبة الأساسية مدعومة بالمدفعية من على بعد أربعة فيرست. كما فتحت نيران الرشاشات مكسيم لكنها وبسبب الرمال تعطلت بسرعة وتخندق الجميع بشكل بسيط وبقدر ما سمحت لهم أيديهم بالحفر. العدو بدأ بالهجوم وازداد عدده حتى 3000 رجل. عند الساعة 12 ظهراً اضطر العقيد فارا إلى التراجع.

حتى الساعة الثالثة ظهراً كانت هجمات العدو ثقيلة على القوات الإيطالية مما أجبر العقيد فارا وفصائله على الوقوف والتخندق من جديد، خنادقهم كانت على شكل مربع. اشتد القتال واقترب العرب حتى 300 خطوة من الخطوط الإيطالية بل البعض منهم حتى 40 خطوة لكن الهجوم لم يكن منظماً وتم دحرهم بالنيران. وفي حوالي الساعة الرابعة مساءً أرسل ضابط من الخيالة لطلب المساعدة ووصل

إلى عين زاره الساعة الخامسة وفي الساعة 5.30 انطلق رتل بقيادة الجنرال **ليكفيو** يتألف من ثلاثة كتائب من المشاة وسرية واحدة من الخيالة. ومن الفوج المدفعي الثاني 12مدفعاً.

هذا الرتل تاه في الطريق بعد أن قطع ثمانية فيرست وتوقف طوال الليل. في غضون ذلك العقيد **فارا** كان في وضع حرج. الخيالة لم تتمكن من الاتصال معه. سرية الخيالة عادت سالمة إلى عين زاره في اليوم التالي، الخيالة الآخرون والجرحى والمدفعية كانوا مجتمعين في عربة كبيرة. حوالي الساعة الثامنة مساءً قام العرب بمحاولتهم الأخيرة التي تم دحرها بسبب أن قواتهم الأساسية هاجمت الجوانب. في هذا الوقت كان لدى الإيطاليين ما بين 30 إلى 40 طلقة و48 قذيفة مدفعية علاوة على ما لحق بهم من عطش. خيم الهدوء حتى منتصف الليل ولم يرد الإيطاليون على بعض الطلقات لكن بعد منتصف الليل بقليل تجدد إطلاق النار لوقت قصير.

- **التراجع.**

منذ منتصف الليل وحتى الساعة الثالثة صباحاً توقف الإيطاليون عن التحرك، وبما أن **فارا** لم يكن على علم بالمساعدات القادم إليه، فإنه وتحت جنح الظلام اتخذ قراره بالتراجع والانسحاب وفي هدوء تام مع القيام بالتالي:

الجرحى والمدفعية وقادة السرايا والكتائب عليهم الابتعاد بشكل كاف ثم قرع الطبول كإشارة لبقية الكتائب. في الصباح التقى المنسحبون مع الجنرال **ليكفيو** عادوا جميعاً إلى عين زاره. القتلى كانوا ستة من الرتب الصغيرة ومن الضباط غير معروف وثلاثة وسبعون من الرتب الأدنى والجرحى غير معروف.

إن عدم تحديد الهدف بوضوح وسؤ تشكيل الكتائب وعدم الاستطلاع الجيد وقطع الاتصالات مع عين زاره وعدم وجود أية إجراءات للحرص والانتباه لما يقوم به العدو المتحرك دائماً وإلغاء فكرة التيه في الطريق، إضافة إلى تردد الأتراك في

شن هجومهم الذي أُجل حتى الصباح، كل ذلك فإنه ليس من باب الصدفة وضمن هذه الظروف نجاة هذه الفصيلة. ولذا فإذا لم يتجرأ أكثر من 2000 إيطالي بالهجوم على 2000 أو حتى 3000 من الأتراك والعرب، فإن القرار بالتراجع يعتبر صحيحاً، بكل الأحوال إن عملية التراجع كانت ناجحة. والنتيجة المباشرة لهذه العملية هي أن " العقيد فارا" رفّع إلى رتبة جنرال وأصبح بطلاً واحتفلوا بذلك بالعزائم والبرقيات.[1]*

العمليات في 28 نوفمبر، 11 ديسمبر، حول بنغازي.

أثناء إحدى الجولات الاستطلاعية ولمدة أسبوع قبل ذلك وقع أحد الضباط الكبار برتبة مارشال في الأسر لدى العرب بالقرب من منطقة سيدي خليفة، وقيل أنه عُذّب، فقررت القيادة الإيطالية معاقبة سكان سيدي خليفة. ولذا تحركت يوم 28 نوفمبر وفي الساعة 10 صباحاً من بنغازي فصيلة الجنرال **أميكو** والمؤلفة من عشر سرايا مشاة، وسريتين من الخيالة وبطارية مدفعية واحدة، أي ما مجموعه 1700 من جنود المشاة.أما عن العدو فقد كان معروفاً أن عدده أكثر من 100 شخص في ضواحي منطقة الكويفية. الخيالة تعرضت لنيران قوية وتراجعت. المشاة استعدوا للمعركة بمدفعيتهم التي فتحت نيرانها، لكن العدو ضل في مواقعه خلف البيوت.

لم يحقق الإيطاليون أهدافهم وعلى ما يبدو فإنهم لم يهاجموا ومع اقتراب الظلام انسحبوا، العرب لاحقوهم وتابعوا إطلاق النار عليم.

عاد الإيطاليون إلى بنغازي حوالي الساعة 10 مساءً، وقد قدروا القوات التي هاجمتهم بأكثر من 1000 شخص. في هذه العملية فقد الإيطاليون ضابط برتبة كبيرة وواحد وعشرين من رتب أدنى، وجُرح ثلاثة وخمسون من رتب مختلفة.

1 * تحولت مسؤولية تشكيل الرتل من قائد الفرقة الجنرال بيكوري جيرا لدي ولبضعة أيام إلى نائبه الجنرال كاميران.

عمليات يوم 11 ، 24 ، نوفمبر قرب درنة.

لم تكن هناك أية معلومات عن العدو، وتم اتخاذ قرار بالقيام بالاستطلاع باتجاه الجنوب للوصول إلى بئر هوادى حيث يتوقع وجود مخيم للعدو.

في 11 نوفمبر صباحاً انطلقت فصيلة مكونة من كتيبتين من فوج المشاة 22، وكتيبة الفوج الثاني لمتسلقي الجبال و350 بحاراً من الفرقاطة روما، ومدافع من البطارية الجبلية. أي ما مجموعه 2500 شخص مع أربعة مدافع وستة رشاشات. تحركوا دون أن يلاحظوا العدو، وفجأة وفي حوالي الساعة الحادية عشرة فتحت عليهم النيران ومن ثلاث اتجاهات ومن خلف الهضاب واستمر القتال حتى الساعة الرابعة وتحت ضغط العرب بدأ الرتل في الانسحاب والعدو يتابع ملاحقته.

في مؤخرة الرتل سار البحارة حيث قُتل واحد من عناصرهم الاحتياطية وثلاثة آخرين جرحوا. البحارة في البداية انتشروا وفي وقت متأخر من الليل تجمعوا من جديد. المدفعية أطلقت كل ذخيرتها " 120 " قذيفة لكل مدفع، وكانت ستقع في أيدي العدو تقريباً، ولم ينقذها إلا الهجوم بالسلاح الأبيض لمتسلقي الجبال الذين عادوا بعد إطلاق إشارة الاستنفار التي أطلقت من قبل البطارية.

● **الخسائر:.**

قتل ضابط واحد وستة عشرة من رتب أدنى، جرح خمسة ضباط وعشرون من رتب أدنى. على ما يبدو أن هذه الأرقام تم تقليلها بشكل متعمد.

العمليات في 18 نوفمبر، 1 ديسمبر، في الخمس.

انطلقت يوم 18 نوفمبر ثلاثة سرايا إيطالية " واحدة برسالية، وواحدة من المشاة الحدودية وواحدة من البحرية " إلى الخمس، وفور وصولهم اشتبكوا مع 800 من

المقاتلين العرب كانوا قد تحصنوا في الخنادق والبيوت الصغيرة على جبهة امتدت حوالي 2 فيرست. استمر القتال حوالي خمس ساعات، الأمر الذي أجبر القيادة الإيطالية على إرسال سريتين للدعم وعدد من المدافع. حسب المعلومات التركية كان الإيطاليون قد دُحروا، أما البيانات الإيطالية فإنها تقول أنهم عادوا إلى الخمس بعد طرد العدو عن مشارف المدينة. ووفق البيانات الإيطالية فقد قتل اثنان وجرح عشرة. أما المعلومات غير الرسمية فقد قتل ستة وجرح ثلاثة عشرة.

يوم 9 ، 22 نوفمبر « في طبرق.

سرية من المشاة وسرية أخرى من الهندسة كانتا تعملان إلى الجنوب من طبرق قرب إحدى التحصينات لتغطية البطارية الجبلية المرسلة إلى هناك مع قسم للرشاشات والفصيلة الثانية من المشاة. النقيب **ماركيز ماركوتشي** قائد قسم الرشاشات أخذ معه أقسام أخرى ووصل إلى المكان وقام بالتدريب على تنزيل العتاد في هذه المنطقة التي كان بها برج قديم مهدم.

بسبب عدم وضوح الرؤية ووجود الكثبان الرملية، فإنهم تعرضوا وبشكل مفاجئ لإطلاق النار. الفصيل لم يتحمل الأمر وتحرك باتجاه الفصيل الأخر والبطارية كانت في الخلف وتحت نيران الرشاشات الكثيفة. تعرض الفصيل للخسائر وقتل قائده **ماركوتشي** للمساعدة وصلت سرية الهندسة وبعض الأقسام الأخرى من المخيم. المدفعية فتحت النار من مواقعها المحصنة ومن السفن. فصيلة الرشاشات تمكنت من التراجع لكنها فقدت رشاشاً واحداً.

● النتيجة:

في طرابلس والخمس وبنغازي ودرنة وطبرق الإيطاليون كالعادة لم يكن لديهم الاستطلاع الكافي وعدم وضوح الهدف لعملياتهم تلك، كما لم يكن هناك وضوح

للخطط وعدم الحزم وانعدام الروح الهجومية. فعند تعرضهم لأي هجوم فإنهم سرعان ما يتخندقون. الجميع يفكرون بقضية واحدة فقط وهي أن النصر على العدو يمكن فقط بالتفوق العددي.

ضباط الأركان وقادة السرايا أظهروا قصر نظر غريب وعدم الكفاءة . إن سرعة التفكير التي يتميز بها الإيطالي تفتقد إلى التفكير التحليلي الهادي، فهم يذهبون إلى الأمام ولكن إلى أين ؟ ولماذا ؟ لا أحد يفكر بذلك والعامل النفسي الذي لا يفهم هو أين يختفي في الحرب ؟

الحيوية الطبيعية والاندفاع في حالة الاضطراب وقت انتظار المعركة تتبخر الحمية، هذه الحمية تكفي عند بعضهم للتعبير عن التضحية، لكن ذلك لا يغير من الأمر شيء مما يرضي بعض المشاعر القومية، ومما يعيق الإيطاليين أيضاً رؤيتهم لعدم كفاية تحضير الجيش للعمليات العسكرية الحازمة والمفاجئة. فلو لم تجر بشكل دائم عمليات غير محضرة ومحسوبة بدقة فما كان هناك داعي لذكر هذه المآخذ على الإيطاليين.

الحالة النفسية لدى الإيطاليين عند بداية أي هجوم تكون وكأن الهجوم هو عبارة عن مناورة في وقت السلم. فهم بكل بساطة يختارون اليوم والساعة، يقومون بتشكيل الفصائل من أية نوع من القوات، مع العلم أن لديهم الوقت الكافي للتفكير بأسهل العمليات. ومع ذلك النتيجة واحدة دائماً، انعدام بعد النظر والانتباه حتى وقوع المخاطر وعند وقوعها فهم سلبيون وبطيئون

الأركان العامة

العقيد .....

وزارة الحرب

الإدارة الرئيسية للأركان العامة

قسم الجنرال مسئول السكن والمؤن والتوزيع.

أمانة السر الخاصة

سري.

إلى الوكيل العسكري في إيطاليا .. 24 نوفمبر 1911م

الجنرال المسئول أصدر أمراً يطلب منكم جمع المعلومات والوثائق الدقيقة الممكنة حول ما فرضته إيطاليا في مرحلة الحرب مع تركيا بوضع رقابة عسكرية وأنظمة للمراسلين.

تقرير عن الحرب الإيطالية التركية

هيئة المراقبة مدعوة لمساعدة الصحف والصحفيين الذين ناضلوا لأجل مجد الوطن أفضل مما ناضل الإيطاليون ضد الأتراك.

الرقابة في مسرح العمليات القتالية وخصوصاً في طرابلس كانت ممثلة في شخص النقيب **كارابينيروف** وزميله من مدرسة الاختصاصيين. بسبب عدم تمكنهم من تفهم معنى ما كتب منهم الاثنان ودون ضمير شطبوا كل ما تراء لهم مثيراً للشك في البرقيات الإخبارية، وبذلك فإنهم قللوا وأفقدوا المعلومات المرسلة قيمتها وشوهوا المعنى لدرجة أن أكثر البرقيات كانت على شكل صور تحتاج إلى شرح وتفسير. الرقابة الثانية للمعلومات عن مسرح العمليات القتالية جرت في روما.

نسخة من جريدة الزمن الجديد « نوفيا فريما »:

في البداية أرعبوا ولفقوا القصص الطويلة عن التدابير الصارمة التي ستتخذ بخصوص المطبوعات، وبالنتيجة فإن إخواننا تصرفوا على هواهم وطبعوا البرقيات المرسلة على الذوق الإيطالي. نفس الصحيفة الإيطالية سبتسيليا بعد عدة ساعات استلمت رسالة بالبريد، وفي ملحقها الصادر يوم أمس أعادة طباعة النص الأول للبرقية مع جميع المتغيرات التي وردت في الرسالة. جرائد بطرسبرج تحصل على هذه المعلومات فقط في اليوم الثاني. لأجل أن نكون عادلين مع الجميع من الضروري اتخاذ إجراء عام موحد وهو عدم السماح لأي صحفي لا لصحفيينا ولا للغرباء الدخول إلى مسرح العمليات القتالية.

الحرب قضية حكومية عالية المستوى وتدّخل الصحف فيها قد يعثر سيرها ويربك قيادتها، هذه حقيقة تاريخية لا تحتاج إلى شرح . إلى مخيلتي جاءت كلمات المراسل الألماني غيتبرغ والتي قالها في بداية الحرب " إنني منذ الحرب الأسبانية الأمريكية بوصفي مراسلاً لا أفوت أية عملية عسكرية، فقد كنت قريباً من الجيش الياباني أثناء الحرب الأخيرة .

الأركان العامة

العقيد .....

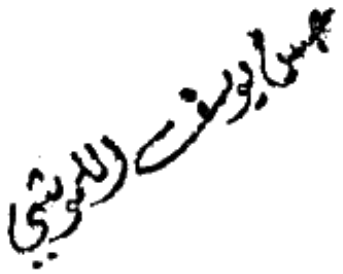

إلى الإدارة الرئيسية للأركان العامة. 29 يناير 1912م

تقرير

الرقابة العسكرية. الرقم 1144.

القانون العسكري الإيطالي لا يحدد ولا يقر تنظيم الرقابة العسكرية. والأساس الوحيد لإقرار الرقابة في مسرح العمليات هو ما مُنح للقادة الميدانيين في اتخاذ الإجراءات ضد نشر الإشاعات الضارة. معلومات عن هذه الإجراءات في طرابلس سنعلمكم بها لاحقاً.

القوانين الإيطالية العامة لا تتضمن الرقابة الوقائية (التحذيرية) وإن الصراع مع المراسلات التلغرافية التي تقوم بها الحكومة قائمة فقط على أساس الفقرة السابعة من المعاهدة التلغرافية العالمية الموقعة في بطرسبرج عام 1878م. وأن الوحدات العسكرية لم تدخل ضمن نطاق هذه الرقابة، فالموظف في التلغراف يرسل البرقية المشكوك فيها حسب رائه إلى إحدى محطات التلغراف المركزية في روما أو نابولي أو ميلان أو تورينو وغيرها، والإدارة هناك تقرر إرسال البرقية أو لا. في حالة الرفض يتم إخبار الشخص المرسل بالأجراء.

ليست هناك قواعد حول المعلومات التي يجب عرضها على القيادة، الموظف التلغرافي يعتمد على ما يسمى المنطق السليم. لكن الأمر عملياً يجري كالتالي. المرسل يوافق على شطب الكلمات التي لا تروق للموظف الذي يستلم البرقية لإرسالها. المرحلة الثانية الرئيسية للعملية هي المراقبة التي تقع على عاتق محطة التلغراف المركزية في روما، لأنه حسب الأنظمة المعمول بها هناك فإن أية برقية ترسل للخارج يتوجب إرسالها في البداية إلى روما.

وزارة الداخلية تملك الحق في الاطلاع على فحوى هذه أو تلك من البرقيات حيث هنا الرقابة محصورة في مكتب خاص تابع لرئس لجنة الوزارات. تركيب هذا المكتب لم يتغير بسبب الحرب حيث لا يوجد فيه ممثل لوزارة الدفاع والبحرية. الاتصال مع هذه الوزارات يتم بالهاتف. قسم من البرقيات من محطات التلغراف المركزية

ومنها البرقيات التي تخضع للرقابة في مسرح العمليات العسكرية ترسل إلى المكتب. أعضاء المكتب لم يحصلوا على أية أنظمة أو قوانين، ولذا فهم يعتمدون على المنطق السليم حيث لا يسمحون بإرسال برقيات تحمل معلومات كاذبة أو معلومات مفيدة للعدو، كتحرك السفن مثلاً أو وضع القوات أو نقل المعدات أو العمليات العسكرية المقترحة في المستقبل. وفي كل الأحوال فإن الشك في أية برقية يتوجب إحالتها إلى رئيس لجنة الوزارات رغم العلاقات الجيدة نسبياً لمراسلي الصحف مع هذا المكتب . هذه المعلومات المذكورة في رسالتنا لا تتميز بالتحديد لكنها عموماً تتوافق مع الوضع غير الواضح والواقع المعاش.

كل ما كتب يخص حصرياً البرقيات. فالبرقية التي منعتها الرقابة والتي أرسلت سابقاً بالبريد تطبع على صفحات الجرائد الإيطالية دون أية موانع أو محظورات. لا توجد هناك وسائل فعالة للنضال مع قضية عدم احترام الصحافة. مصادرة الصحف يسمح به قانوناً وبقرار من المحكمة مع تأخير الإصدار لعدة شهور، مخالفتين من هذا النوع تم إحالتهما للتحقيق والحكومة توجهت عدة مرات من خلال الوكالات الرسمية لرفع الروح الوطنية للصحافة مشيرة إلى الجرم الحاصل من جراء نشر الأسرار العسكرية.

بهذا الشكل فإن الرقابة العسكرية تعمل على منع وصول المعلومات المفيدة للعدو. ولأجل المصالح الوطنية والشعور القومي وتعطش الإيطالي للمعلومات المثيرة وانطباعاته وتأثره من جراء ذلك، فإنه يتطلب إجراءات جادة للتأثير على الصحافة، فالوضع لم يؤثر سلباً في الحرب الجارية بسبب ضعف تركيا.

لو كانت الحرب تجري في أوروبا لأخذت على مسؤوليتي كل الأمور " هكذا قال لي رئيس الأركان العامة الجنرال بالبو.

الأركان العامة

العقيد.....

إلى الإدارة الرئيسية للأركان العامة

25 فبراير 1912

تقرير

الفقرة 141 الجزء الأول من الرقابة العسكرية تقول.

مراسلي الصحف والوكلاء التلغرافيين السريين هي الشرط الأول لنجاح العملية. فنشر المعلومات حتى البسيطة منها في أكثر الحالات يجلب ضرراً كبيراً، لأن تاريخ ومكان الإرسالية يمكن أن يعطي أحدى الجهات المتحاربة الإشارة لمعرفة مواقع الجبهة الأخرى. ولذلك فلا يمكن لأي مراسل صحفي أو وكالة تلغرافية وتحت أي مبرر لا يمكنهم الحصول على تصريح مرافقة القوات الإيطالية.

وعلى أساس هذه الفقرة وضعت الرقابة العسكرية في مسرح العمليات القتالية. هذه الأنظمة لم تكن معلنة لكن كما هو معروف لي ومن مصدر سري موثوق به أن معناه كتالي.

رئيس الحملة العسكرية الجنرال **كانيفا** عليه إرسال كل يوم برقيتين إلى مجلس الوزراء في الساعة السابعة صباحاً والسابعة مساءً يشرح فيهما الأوضاع العسكرية خلال الـ 12 الساعة الماضية.

لا أحد يملك الحق في إرسال البرقيات للصحف عن الأحداث السياسية والعسكرية قبل مرور ست ساعات من إرسال البرقيات المذكورة وقبل التأكد من استلامها.

لا يسمح بالبرقيات المشفرة ولا المكتوبة بلغة معينة. الجنرال **كانيفا** فقط من يملك الحق في أن يعطي استثناءً للبرقيات القصيرة لأشخاص معينين إذا أعطى المرسل الشفرة إلى الموظف المعني بالرقابة.

يسمح بإرسال برقية عن طريق الكابل فقط للمراسلين الذين أعطوا تعهد مكتوب بأن لا يرسلوا برقيات عن أي طريق أخر.

البرقيات الخاصة بتحرك القوات والعمليات العسكرية يجب أن ترسل فقط من خلال إيطاليا حيث تجري عليها رقابة إضافية. بعض المراسلين فضلوا عدم استخدام الكابل واستأجروا سفينة صغيرة TOledo) (التي نقلت برقياتهم إلى جربه ومالطا ومصر، ونتيجة لذلك تم منع إرسال البرقيات إلا عن طريق الكابل. هذا المنع ألغى التحويل الوارد في البندين الرابع والخامس.

على المراسل أن يقدم برقيته إلى القائد العسكري، وهذا لا يمنع تكرار الرقابة على التلغراف من قبل الضباط أو أي شخص أخر معين من قبل السلطة العسكرية.

أية برقية لا يجوز أن تتضمن أكثر من 500 كلمة، هذا البند صدر بعد إحدى الإرساليات التي شغلت الكابل لعدة ساعات، والمراسل يمكنه أن يرسل أكثر من برقية بالإضافة إلى بعض الصحف التي كان لها أكثر من مراسل.

كل البرقيات التي تحمل معلومات عن الحرب في مسرح العمليات القتالية في إيطاليا أو إلى خارجها، كما من إيطاليا إلى خارجها. كما أن الرقابة من قبل وزارة الداخلية لم تكن تغطي كل البرقيات المرسلة من إيطاليا، إنما فقط البرقيات التي تم انتقاؤها من قبل الموظفين في محطات التلغراف. ومن أجل تسهيل عملية مراقبة نشاطات المراسلين فقد سمح لهم بالدخول فقط إلى طرابلس، فيما رفضت طلبات السفر إلى بنغازي أو الخمس أو غيرها من المناطق بحجة الخطر والأمن.

في إحدى المراحل في طرابلس كان يوجد ما يزيد على 84 مراسل. ولأجل الرقابة تم تعين ثلاثة ضباط وهم: **ماريو رويلو** الوكيل العسكري السابق في بيرن، والنقيب **كارتشولو** وزميله **كابالو**. المراسلون اجتمعوا عندهم مرتين في اليوم صباحاً ومساءً. وهنا جرت عملية الرقابة والتي استمرت دون حضور المراسلين. المراسلون

لم يحصلوا مطلقاً على أية تعهدات مكتوبة كما أن تصريحات المراسلين حول صرامة الرقابة مختلفة. فمثلاً مراسل Temps يعتبر أن ضباط الرقابة في طرابلس شطبوا فقط الأخبار غير الصحيحة أو الضارة دون شك للقضية، وأنهم كانوا يتعاملون بلطف معهم، وهم بأنفسهم حققوا صحة الأخبار من عدمها، فيما يرى أخر أن الضباط شطبوا كل ما تراء لهم أنه مشكوك فيه في البرقيات، وهو ما قلل من قيمة الأخبار أو غيروا مضمونها لدرجة عدم فهم محتواها.

على ما يبدو أن هذه الاتهامات من الصحيح توجيهها إلى الرقابة الثانية في روما. المراسلون الذين لم يوفوا بما وعدوا به بعدم إرسال برقياتهم عن طريق آخر غير الكابل تم طردهم بأوامر من السلطات العسكرية، أما الآخرون الذين أساؤوا للمشاعر الوطنية الإيطالية تم إبعادهم تحت ضغط نقابة الصحفيين.

تمكن الصحافيون من زيارة الخنادق والمخيمات في العراء، لكن وحسب المعلومات الواردة من طرابلس وضعهم أصبح صعباً. حيث الوصول إلى أماكن تواجد القوات أعطى فقط لمجموعة برفقة ضابط مع منع التصوير. في الأسبوع الماضي حصل سوء تفاهم شديد مما أدى إلى تظاهرة مؤقتة للصحفيين.

فيما يخص الرقابة في إيطاليا نفسها فإنني أستطيع أن أضيف على ما كتبته في التقرير السابق أن البرقيات في روما تمت مراقبتها ليس فقط فيما يتعلق بصحتها، ولكن أيضاً فيما يمكن أن تتركه هذه البرقيات من تأثير على المجتمع. وهكذا فإن الأخبار الصحيحة عن تعذيب الأسرى من قبل العرب لم يسمح بها لمدة طويلة. كل المراسلات إلى الصحف من طرابلس تم توقيفها لمدة 24 ساعة والحديث التلغرافي مثلاً عند ذكر كلمة طرابلس كان يتم قطعه عادة.

الأركان العامة

العقيد .....

إلى الإدارة الرئيسية للأركان العامة 18فبراير 1912م. روما.

تقرير

الحرب التركية الإيطالية.

أبلغكم بعض الأخبار الخاصة بمسرح العمليات القتالية.

الوزير الحربي الجنرال سبينجرادي صرح بشكل ما أن كمية الطلقات والقذائف المستهلكة من قبل الإيطاليين كبيرة جداً، وأنه فيما لو شاركت جميع الوحدات العسكرية في العمليات القتالية فإنه كان من غير الممكن ادخار الذخيرة.

حسب الإشاعات أن مدفعية الميدان الإيطالية 75A تتحمل فقط 800 قذيفة، أما مدفعية كروب طراز عام 1906 تتحمل 1600 قذيفة.

حصلت بعض حالات انفجار للقذائف قبل الوقت المحدد للمدافع الفولاذية149MM من الطراز القديم وفي مدفعين منهم تعطل المغلاق.

لأول مرة تم استخدام المحطة اللاسلكية التلغرافية في طبرق بوجود **ماركوني** في نوفمبر، وهي تتألف من ثلاثة صناديق يمكن نقلهم من قبل شخصين بسهولة ويمكن وضعها في أي مكان، وهي تعمل على مدى 20 – 25 فيرست ولا يسمح لأحد بالإطلاع عليها.

الجنود الصغار من دورة عام 1891م أنهوا دورتهم التدريبية وهم من سيعوضون النقص الحاصل للقوات في طرابلس وبرقة.

حسب الأمر الصادر من وزارة الدفاع بتاريخ 8 مارس حسب التقويم الجديد تم تسريح الجنود الاحتياط من دورة عام 1888م الذين تم سحبهم من الخدمة بالقرار الملكي بتاريخ 23 سبتمبر 1911م. التسريح في إيطاليا يبدأ من 7 - 20 مارس.

أما الاحتياط في ليبيا فيبدأ تسريحهم في أبريل المقبل حسب التقويم الجديد. وبهذا الشكل فإنه سيبقى في صفوف الجيش ثلاث دورات للأعوام 1889، 1890، 1891م.

تم نشر أول قائمة للخسائر الإيطالية منذ بداية الحرب وحتى 18 فبراير " 2 مارس " حيث قتل ومات بسبب الجراح أربعة وثلاثون ضابطاً و403 من رتب أدنى، فيما فقد ضابط واحد و323 من رتب أدنى.

تتم تقوية الخنادق بالتدريج في طرابلس. وحتى نهاية ديسمبر فإن مقاساتها ستصل تقريباً حسب الرسم المرفق.(لم نعثر على الرسم المشار إليه في هذا التقرير).المترجم.

الأركان العامة

العقيد.....

إلى الإدارة الرئيسية للأركان العامة 28 فبراير...روما

تقرير.

الحرب التركية الإيطالية .....إلى الرقم 353 1911

في عداد القوات الإيطالية المتواجدة في ليبيا وهي التسمية الجديدة لطرابلس وبرقة حصلت في الشهرين الآخرين بعض التغيرات غير الهامة، ولتصحيح المعلومات الأخيرة المعطاة في الجدول المرفق مع التقرير رقم 353 لعام 1911 من الضروري إدخال التعديلات التالية.

1 - **طرابلس تمت إضافة.**

كتيبة واحدة من الارتريين

سريتان من كتيبة الخيالة الخفيفة رقم 19 « guide ".

سرية ميخاري من أرتيريا.

2 - **الخمس تمت إضافة.**

ثلاث كتائب من فوج المشاة 89.

بطارية واحدة عيار A75 تضم 6 مدافع.

3 - **بنغازي.**

تعين الجنرال ج. م. تشانسيو قائداً للأركان، وعلى ما يبدو سيتم تعين الجنرال **ماركي** مكان الجنرال **كانيفا**.

على مستوى الميدان تمت إضافة الأتي.

سريتان من فوج Lucca .

ثماني بطاريات مدفعية عيار 149 mm تضم 32 مدفعاً.

4 - **درنة تمت إضافة ما يأتي.**

ثلاث كتائب من فوج المشاة 35.

كتيبة واحدة من المتسلقين " فيرونا ".

كتيبة واحدة من المتسلقين " إفيريا ".

عدد غير معروف من المدافع عيار 149 mm.

جميع الكتائب الأربعة للمتسلقين تم توحيدها تحت قيادة العقيد **جيزالا** «Gisla " كما تم نقل سرية واحدة من فوج الخيالة الخفيفة رقم 16 .

5 - **طبرق. تمت إضافة الأتي.**

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 34.

6 - **للإرسال:**. تم تجهيز ثلاث كتائب من فوج المشاة 30 لإرسالها إلى نابولي وثلاث كتائب من فوج المشاة 60 إلى فيتربو.

يبقى غير واضح أماكن توزيع الذين أبحروا إلى برقة في 16 ديسمبر وكذلك الأسلحة الثقيلة وهي بطاريتي مدفعية من نوع كروب، وثلاث بطاريات A75 وبطارية جبلية واحدة.

الأركان العامة

العقيد .....

إلى الإدارة الرئيسية للأركان العامة 9 مارس.... روما.

تقرير

كما هو واضح فإن المهام الأولية لوزارة الحرب الإيطالية هو تشكيل حملة عسكرية على طرابلس من العسكريين النظاميين غير الاحتياطيين، وبما أنه في سبتمبر» قبيل الغزو». بقى في الخدمة الفعلية منتسبي مواليد 1890 أي حوالي 100، 000 مئة ألف جندي والعدد اللازم للحملة وفق ما كان محسوباً هو 30، 000 ثلاثون ألف جندي، لذلك فإن جميع الوحدات الباقية في إيطاليا عليها أن تفرز للحملة المعبأة والوحدات الجديدة المشكلة من أغلبية العسكريين من الدورة المذكورة.

نسبة المفرزين كانت كبيرة جداً، وذلك بسبب أن وحدات المشاة تشكل نسبة ليست صغيرة في كل الجيش " حوالي ٪8.5 "، وأن تشكيل السرايا وصل حتى 200 شخص، وهذا ما يزيد عن التشكيل المعتاد في وقت السلم بـ أربع مرات 45 – 50 شخص في حالة السلم. التعبئة الميدانية للحملة بهذا الشكل تتطلب فرز حوالي ثلث عدد المشاة أي 8.5 x 4 من عدد المشاة في الجيش الإيطالي هذا النقص في الوحدات الباقية في إيطاليا تم تعبئته من احتياط عام 1888 الذي تم استدعاؤه حتى 26/13 سبتمبر. وحسب تطور الأحداث في مسرح العمليات القتالية فإن الأمر يتطلب تعبئة وحدات جديدة تشكلت بشكل أساسي من الاحتياطيين وتحديداً من دورتي عام 1888م و1889م.

الأفواج المرسلة إلى أفريقيا " ليبيا " تركت في إيطاليا أماكنها وثكناتها للأفواج الجديدة من المجندين الجدد بقيادة بعض الضباط والرتب الأدنى، وقد حملت هذه الأفواج الجديدة نفس أرقام الذين أرسلوا إلى أفريقيا.

بهذا الشكل يمكن تقسيم الجيش الإيطالي إلى أربعة أصناف هي:

1 - الأقسام التي تشكل أساس الحملة.

2 - الأقسام المرسلة إلى مسرح العمليات القتالية بشكل إضافي.

3 - مفارز من هذه الأقسام بقيت في إيطاليا

(Distaccamenti in Italia pai - reggimnta rartita partiti col corpo di speoizione).

4 - الأقسام غير المعبأة: هذا التقسيم الدقيق للمشاة لا يتجاوب مع تركيب أقسام المدفعية والهندسة لأنهم جميعاً فرزوا أُناس بالتساوي لتشكيل وحدات جديدة لإرسالها إلى أفريقيا. وحول تركيب هذه الأقسام يمكن الحكم بالأمثلة التالية.

- المعبأون بالدرجة الأولى: من فوج المشاة 82 الموجود في روما، أرسل إلى أفريقيا 2500 شخص منهم 500 من دورة 1890 موجودين في روما، و400 شخص التحقوا بالفوج من احتياطي دورة 1888 والباقي 1600 من دورة عام 1890 التحقوا من الأفواج الأخرى.

- الفوج البرسالي الثامن: في نهاية أكتوبر من التقويم القديم ضم هذا الفوج ثلاثة كتائب أي ما يساوي تسعة سرايا من باليرمو. أما عندما شاهده الوكلاء العسكريون في الخمس فقد كان 1800 مجند، منهم 1000 كانوا ضمن تشكيله قبل التعبئة. وعلى ما يبدو كانوا جمعيهم من دورة 1889 من الفيلق السابع المحتفظ به، بالإضافة إلى 800 شخص من دورة 1890 تم تحويلهم من الأفواج 7، 12، 46 البرسالية وشكلوا سرايا تكونت من 220 شخص من كل فوج، شكلت في مجملها ثماني سرايا بالجبهة عدد أفرادها 191 عسكري.

- كتائب المتسلقين: في ليبيا يوجد 18 ضابطاً و582 من رتب أدنى، فيما يوجد في السرية الواحدة 145 شخص. وبالتالي فإن أفواج المشاة الداخلة في

التركيب الأساسي للحملة على طرابلس وبرقة تألفت وخصوصاً في الأشهر الأولى بشكل كامل من عسكريي الخدمة الفعلية.

- المعبأون في أواسط أكتوبر " حسب التقويم القديم ":

فوج المشاة 93 وصل إلى أنكون وعدده 2500 شخص منهم 600 كانوا في أنكون، و1900 شخص جاءوا من الأفواج الأخرى، بينهم عناصر الخدمة الفعلية وكذلك من الاحتياط، هولاء الـ 600 تم تشكيلهم تقريباً على النحو التالي: المسرحين والمتحولين إلى الاحتياط من دورة 1889 بالفوج يجب أن يكون من 45 50 شخص في كل سرية من دورة 1890، أي حوالي 540 إلى600 شخص، وعند تعبئة الحملة كان على كل فوج فرز حوالي200 شخص. وهكذا حتى وقت الحملة بقى من دورة 1890 ما بين 350 إلى 400 شخص في أنكون لتعليم الملتحقين الجدد.

- الفوج التاسع " Jirenze " الموجود في روما عبأ أربع سرايا من الخيالة مستعيناً بـ150 عنصراً من السرية الخامسة. كما تم تحويل 180 شخصاً من فوجين آخرين « أوستا ودينوفا » جميعهم من دورة 1890، أما دورة 1889 أرسل منها إلى ليبيا فقط ما تم سحبه في أبريل 1910م.

- فيما يتعلق بالأعداد الباقية التي تم إبقاؤها في إيطاليا فهي وفق المعلومات التي لدي كالتالي ومن شهر ديسمبر:

1 - فوج المشاة 82 في روما كان هناك من الضباط اثنان برتبة عقيد " واحد منهم خارج روما" وثلاثة برتبة نقيب من الخدمة الفعلية، وتسعة برتبة ملازم من الاحتياط دورة 1889 .**المجموع خمسة ضباط خدمة فعلية وتسعة من الاحتياط.**

2 - ضباط الصف والجنود. ضباط الصف من الخدمة الفعلية اثني عشرة من دورة 1890 حيث بقوا مع الدورة الجديدة، أما الوظائف الشاغرة الأخرى فقد تم تغطيتها على حساب ستة عشرة من ضباط الصف الآخرين من احتياطي دورتي 1888 و1889م.. كما تم إيفاد احد عشر ضابط صف ممن تخرج مبكراً وأربعة ضباط بمهمة من أفواج برسالي.

■ **المجموع** سبعة وعشرون شخصاً خدمة فعلية وستة عشرة من الاحتياط من الجنود.

من دورة 1888 100.

من دورة 1889 450 - 500.

من دورة 1890 100.

من دورة 1891 700 – 750.

■ **المجموع.** 1350 – 1450.

تحت إمرة كل نقيب كان حوالي 450 شخصاً منهم 205 من الجنود الصغار.

وتحت إمرة كل ملازم احتياط 150 شخصاً منهم 80 جندياً.

● الفوج التاسع"Jirenze" بقى في روما نقيب وخمسة ضباط صغار من الخدمة الفعلية. الرتب الأدنى كانت من الدورة الخريفية لعام 1889.

● 300 – 350 جندي في البداية وحسب الأوامر الصادرة عن وزارة الدفاع الإيطالية في 11 أغسطس حسب التقويم الجديد من المفترض تسريح الخيالة من دورة 1889 في 7ـ20 ديسمبر1911، لكن هذه الإجراءات تأخرت حتى صدور تعليمات جديدة، سبب التأخير ليس فقط الرغبة بتسوية وضع الخيالة مع الوحدات القتالية الأخرى إنما بسبب أن أفواج الخيالة تم فرزها مع الحملة للعمل مع القوافل والعربات.

● وحدات المشاة غير المعبأة: بسبب الفرز الدائم للعسكريين من دورة 1890 وقسم من احتياط هذه الأفواج فإنها تتألف اليوم من :

1 - القسم الأكبر من ضباط الوحدة ويتكون من احتياطي دورات 1888م و1889.

2 - الجنود الجدد من دورة 1889. وتضم احتياط دورة 1889، والقسم الأكبر من احتياط دورة 1888م، ويشمل هذا التكوين كل القوات الخاصة من الوحدات التي تم تعبئة أقسام منها وإرسالها إلى ليبيا وقسم آخر فرز منها لتشكيل أفواج وكتائب جديدة.

فيما يخص عدد الموجودين حالياً تحت السلاح، فحسب المعلومات التي حصلتُ عليها من وزارة الدفاع الإيطالية هي كالتالي:

الدورة	عند الاستدعاء ممن هم في وضع الاحتياط بالآلاف		العدد بالآلاف	
	في إيطاليا	في ليبيا	عند الاستدعاء للخدمة الاحتياطية	عام التجنيد
1888	30	23	53	99
1889	48	18	66	118
1890	35	51	86	115
1891	115	-	-	115
المجموع	228	92	320	447

مجموع الجيش الموضوع تحت السلاح منذ بداية الحرب وصل إلى(320000) ثلاثمئة وعشرون الف جندي. فإذا أخذنا في الاعتبار النقص العادي في إيطاليا والكبير جداً بسبب المرض في أفريقيا " ليبيا "، فإن المدد الدائم من إيطاليا يجب أن ينخفض إلى ما نسبته 25٪ من القوات المجودة في إيطاليا، أي ما يعادل 57000 جندي. من جهة أخرى علينا أن نضيف كل من يقوم بالخدمة أكثر من سنتين

وعددهم 38000 في إيطاليا و5000 في أفريقيا وعندها نحصل على الآتي:.

320000 - 57 = 263000 + 38000 = 301000 جندي.

من هذا الرقم: يوجد في ليبيا. 92000 + 5000 = 97000 جندي.

يوجد في إيطاليا. 171000 + 33000 = 204000 جندي.

من 7 " 20 " مارس بدأ في إيطاليا نفسها تسريح منتسبي دورة 1888م، بينما بدأت تسريح منتسبي نفس الدفعة في ليبيا منذ 19 مارس. وبذلك فإن عدد الجيش سيتناقص بسرعة لأن عناصر هذه الدورة المتواجدين في ليبيا سيتم تغيرهم بالجنود الجدد من منتسبي دورة 1891م.

● **النتيجة.**

وفق ما سبق ذكره وبسبب إرسال حوالي 100000 جندي إلى ليبيا ومن أفضل العناصر، وبسبب أن التعبئة للوحدات المرسلة تمت بشكل جزئي وليس بشكل كامل كما كان مقرراً في البداية، فإن الأفواج الباقية في إيطاليا أصبحت ضعيفة جداً.

هذا يما يخص بالدرجة الأولى أفواج المشاة الـ 32، التي تم فرزها وإرسالها إلى أفريقيا، حيث ضمت تلك الأفواج عدداً كبيراً من ضباط الخدمة الفعلية وضباط صف أكثرهم من الاحتياط.

في الأفواج الأخرى حصل نقص كبير في ضباط الأركان، وكذلك في ضباط الصيانة، وفي حالات كثيرة بقى بكل سرية ضابط واحد من الخدمة الفعلية. هذا الوضع أثر طبعاً على تعليم الجنود الجدد بالإضافة إلى أن وقت التعليم والتدريب تم اختصاره. كما أن فرق المدفعية الجبلية الباقية في البلد ستتعرض لخسارة هي الأخرى حيث على حسابها سيتم تعبئة النصف الآخر من هذا النوع من الأسلحة أفواج المدفعية التي فُرز منها للحملة لتشكيل وحدات المدفعية تشكل 9/1 من كل البطاريات، وهي تعاني نقصاً كبيراً في الخيول. ففي الأوقات العادية فإنه تتواجد

فقط ما بين 40 – 45 حصاناً. بينما الوحدات العسكرية الأخرى ظروفها أفضل.

عند الحديث عن أن الجيش الباقي في إيطاليا يتألف فقط من احتياطيين ومجندي الدورات الجديدة، من الضروري الأخذ في الاعتبار أن دورة عام 1889 هي الآن في الاحتياط منذ شهر واحد فقط، ويمكن اعتبارها في الخدمة الفعلية للعام الثالث على التوالي.

بشكل عام فإنني اعتبر أنه في الوقت القريب أن القوات المسلحة الإيطالية يمكن وصفها بالضعف وخصوصاً في حل القضايا السياسية. والسلطة الحكومية مضطرة لأخذ هذا العامل بعين الاعتبار، وخاصة العامل النفسي والاجتماعي في بداية الحرب وكذلك في العلاقات مع النمسا.

وضع القوات البرية الإيطالية سيتوتر بشكل أساسي، لأن هذا الوضع سيقلل من فرص إيطاليا الدخول في الحلف الثلاثي، وإن المحاولات الدبلوماسية في هذا الاتجاه من الأرجح أن تعطي إيطاليا فقط الإمكانية على بيع موافقتها للنمسا في سبيل بقائها في الحلف الثلاثي بقيمة أكبر.

إن موضوع تسريح الدورة الاحتياطية الكاملة بعد الأول من أبريل يشير على أن الحكومة الإيطالية وبغض النظر عن واقع الجيش المذكور ولاعتبارات سياسية داخلية تعتبر نفسها محمية من أية ضغوط من جهة النمسا في المستقبل القريب. من ناحية ثانية فإن نهاية الحرب الناجحة بعد عام أو عامين سيكون له نتائج أخرى، ويمكننا أن نقول وبكل ثقة أن الجيش سيخرج من الحرب قوياً من حيث العدد والنوعية، والوحدات الباقية اليوم في إيطاليا ستتحول دون شك إلى أفواج منظمة بشكل عادي، وأن المرسوم الصادر في 7 ديسمبر 1911م يشير إلى هذه النتيجة الحتمية، حيث أنه يقرر تشكيل كتائب وبطاريات جديدة .

وبالحقيقة فإن قيادة الحملة ستجلب من أفريقيا مبادئ الحروب الاستعمارية

والتي لا تصلح مطلقاً للحروب الأوروبية. لكن الضباط الجدد لدورة عام 1890 وأكثر من ½ دورة 1888م و½ دورة 1889م وقسم من دورة 1891 سيكونون قد مروا في عملية تحضير عسكرية قتالية، وأن الذين لم يشاركوا في العمليات العسكرية من دورة 1888م 1889م إضافة إلى التدريب العسكري سيكونون قد أنهوا أكثر من نصف مدة الخدمة العسكرية الفعلية.

الأركان العامة

العقيد.....

إلى الإدارة الرئيسية للأركان العامة 2 أبريل . روما .

تقرير

الإنزال بالقرب من سيدي سعيد .

العملية المنتظرة من قبل الإيطاليين على الساحل الممتد بين طرابلس وتونس انتهت بالإنزال البحري في 28 مارس « 10 أبريل » قرب زواره. الإنزال حصل من البحر ضمن شروط المناورات التي تحصل في أوقات السلم. في البر واجه الإيطاليون مقاومة ضعيفة. في الأوقات الأخيرة يلاحظ لدى الإيطاليين التخطيط الذي لم يكن له وجود سابق كما حصل عند الاستيلاء على واحة النخلتين قرب بنغازي.

لهذا فإن الإنزال قرب سيدي سعيد سيكون له أثار جدية وصعبة على العرب والأتراك فيما يخص عمليات التهريب، وإن إشارة الصحف عن إمكانية هجمات جانبية ليس لها أساس جدي. من زواره حتى مرتفعات الجبل " الجبل الغربي " نفس المسافة منها إلى طرابلس " 100 فيرست " وإن اتجاهات الطرق منها عبر الهضاب غير مستقيمة كما الطريق من طرابلس. والحديث ضمن هذه المعطيات لأحداث التفاف استراتيجي حول العدو الحذر والمنتشر عل مساحات واسعة غير ممكن، وليست لدينا أية معلومات حول أن الهجوم من جهة زواره يمكن أن يكون ناجحاً أكثر من جهة طرابلس، وأن حر الصيف يجبر الإيطاليين عن الامتناع عن كل المحاولات بالهجوم. كما توجد هناك بعض الاحتمالات لاستدعاء قسم من الجيش من ليبيا إلى إيطاليا في فترة الصيف بقصد التوفير.

الأركان العامة

العقيد.....

إلى الإدارة الرئيسة للأركان العامة 2 مايو .. روما.

تقرير

نرفق إليكم لائحة عن القوات الإيطالية المتواجدة في ليبيا حتى 22 أبريل 1912م

القوات الإيطالية العاملة في ليبيا حتى 22 أبريل « 5 مايو « 1912م.

قائد القوات الجنرال **كانيفا**.

رئيس الأركان الجنرال **تشانتشيو**.

1 - **طرابلس وضواحيها**.

قائد الفيلق ..... الجنرال **فرغوني**.

الفرقة الأولى في عين زاره بقيادة الجنرال **كاميرانا**.

الفرقة الأولى بقيادة الجنرال **رينالدي** وتضم.

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 82.

ثلاثة كتائب من الفوج 84.

الفرقة الثانية بقيادة الجنرال **غارديني** وتضم.

كتيبتان من المشاة من الفوج السادس.

كتيبتان من المشاة من الفوج 40 .

الفرقة ؟؟؟؟ بقيادة الجنرال **فارا** وتضم.

ثلاثة كتائب من فوج البرسالي الحادي عشر.

كتيبة من فوج الغرينادي الأول .

كتيبة من فوج الغريبادي الثاني .

الفرقة الثالثة في قرقارش بقيادة الجنرال **ديشوران** وتتكون من.

الفصيلة الخامسة بقيادة الجنرال **ديلماسترو** وتضم.

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 18 .

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 93.

الفصيلة السادسة بقيادة الجنرال **مونتيوري** وتضم.

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 23 .

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 52.

الفصيلة ؟؟؟؟ بقيادة الجنرال..... وتضم.

كتيبتان من فوج المشاة 37.

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 50.

كتيبة واحدة من فوج المشاة 63.

كتيبة واحدة من غير الاحتياطيين من أرتيريا.

فصيلة الخيالة بقيادة الجنرال **كاربانيتو** وتضم.

سريتان من فوج الخيالة رقم 15.

سريتان من فوج الخيالة رقم 19.

أربعة سرايا من الفوج التاسع .

سرية واحدة من المجندين الاريتريين.

المدفعية. وتضم السرايا الآتية:

سريتين من مدفعية القلاع.

ثماني بطاريات مدفعية 75A تضم 48 مدفعاً.

خمس بطاريات مدفعية جبلية تضم 30 مدفعاً.

أربع بطاريات مدفعية كروب عام 1906 تضم 16 مدفعاً.

ثلاث بطاريات مدفعية عيار 149mm تضم 12 مدفعاً.

بطارية مدفعية عيار 210mm نوع Mort تضم 4 مدافع.

● **الوحدات الهندسية:**

الأقسام الصغيرة للقوات الهندسية غير موجودة، إلى ليبيا تم إرسال حوالي 12 سرية هندسة تم تشكيلها من تخصصات مختلفة شكلت في مجموعها 2 – 3 كتائب هندسة.

المجموع. 34 كتيبة مشاة و9 سرايا خيالة و110 مدفع وثلاثة كتائب هندسة، سريتين من مدافع القلاع، إضافة إلى منطادين نوع (P11 & P111) . منطاد حلزوني واحد وحوالي 10 طائرات و80 سيارة حمولة وركاب.

2 - **الخمس**

قائد الوحدة الجنرال **ريزولي** وتحت قيادته.

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 89.

كتيبة من فوج المشاة 6.

كتيبة من فوج المشاة 37.

ثلاثة كتائب من فوج البرسالي 8.

كتيبة من المتسلقين.

بطاريتي مدفعية عيار 75A.

بطارية مدفعية جبلية تضم 6 مدافع.

■ **المجموع**:. تسع كتائب و18 مدفعاً . إضافة إلى كتيبة واحدة خاصة وأربعة مدافع عيار76mm .

3 - **بنغازي**

الفرقة 11 بقيادة الجنرال **بريكولا** .

الفصيلة الرابعة بقيادة الجنرال **مارتي** وتضم.

كتيبتين من فوج المشاة 63.

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 4 .

الفصيلة ؟؟؟ بقيادة الجنرال **ماكاتشاتا** وتضم.

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 68 .

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 79.

الفصيلة ؟؟؟؟ بقيادة الجنرال ؟؟؟؟؟. وتضم.

كتيبة من فوج البرسالي الرابع.

سريتين من فوج الخيالة الخفيفة 18 .

سريتين من فوج الخيالة الخفيفة 16 .

ما يزيد عن ثلاث بطاريات مدفعية عيار 75A تضم 18 مدفعاً.

ما يزيد عن ثلاث بطاريات مدفعية جبلية تضم 18 مدفعاً.

ثماني بطاريات مدفعية عيار 149mm تضم 32 مدفعاً.

■ **المجموع**:. 12 بطارية و4 سرايا خيالة و68 مدفع، إضافة إلى 10 طائرات.
ومن المنتظر وصول منطاد (P1).

4 - **درنـة**

الفرقة الرابعة. بقيادة الجنرال **ترومبي**.

الفصيلة ؟؟؟؟ بقيادة الجنرال **كابيلو** وتضم:

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 7.

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 26.

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 35.

الفصيلة ؟؟؟ بقيادة الجنرال **ديلبوأونا** وتضم .

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 22.

كتيبة من فوج المشاة 40.

كتيبة من فوج المتسلقين « سالوتسيو».

كتيبة من فوج المتسلقين « إيدلو « .

كتيبة من فوج المتسلقين « فيرونا « .

كتيبة من فوج المتسلقين « إفيريا « .

ثلاثة بطاريات مدفعية عيار 75A تضم 18 مدفعاً.

ثلاثة بطاريات مدفعية جبلية تضم 18 مدفعاً.

بطارية مدفعية عيار 149mm عدد غير معروف من المدافع.

■ **المجموع**. 17 كتيبة مشاة. 36 مدفعاً. بالإضافة إلى 10 طائرات تقريباً.

5. طبرق

قائد الوحدة الجنرال **سينيوريلي** وتضم.

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 20.

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 21.

ثلاثة بطاريات مدفعية عيار75A بها 18 مدفعاً.

بطاريتي مدفعية جبلية بها 12 مدفعاً.

بطارية مدفعية عيار149mm بها 4 مدافع.

■ **المجموع:** 6 كتائب مشاة و34 مدفعاً، إضافة إلى 5 طائرات و450 من مشاة البحرية و2 بطارية مدفعية للوحدة الخاصة تضم 8 مدافع.

5 - **الزاويــة**

الفرقة ؟؟؟؟ بقيادة الجنرال **غاريوني**. وتتألف من فرقتين بقيادة كل كم الجنرال **لكيفيو** والجنرال **كافاتشوك** وتضم.

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 60.

ثلاثة كتائب من فوج المشاة 30.

ثلاثة كتائب من فوج البرسالي التاسع.

كتيبة من ماسوا.

بطارية مدفعية عيار149mm نقلت من الخمس بها 4 مدافع.

مدافع جبلية وميدانية تضم 30 مدفعاً.

سريتين هندسة.

■ **المجموع:** 10 كتائب مشاة و34 مدفعاً و2 سرية هندسة.

مجموع ما كان في ليبيا حتى 12 مايو من التقويم الجديد لعام 1912م دون حساب القوات البحرية لا أقل من 89 كتيبة مشاة و13 سرية خيالة و 244 مدفعاً ميداني وجبلي منها 56 مدفعية ميدان ثقيلة و3 كتائب هندسة و2 سرية هندسة و2 مدفعين جبلي.

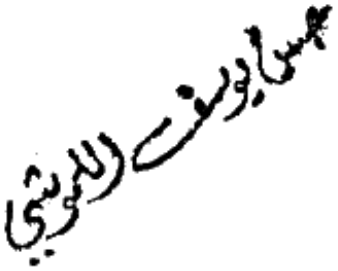

الأركان العامة

العقيد .....

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

إلى الإدارة الرئيسة للأركان العامة 25 مايو 1912م.

تقرير

أبلغكم بعض المعلومات والآراء حول العمليات العسكرية خلال الأشهر الأخيرة والتي سمعتها من ضباط الأركان العامة الإيطالية.

الإنزال قرب سيدي سعيد.

1 - ترافق الإنزال الأول قرب سيدي سعيد في 28 مارس مع صعوبات كبيرة، فالسواحل لم تدرس بشكل كافٍ، والمقدم **كاكاتشي** مع بحارين قام عشية الإنزال باستطلاع خطر حيث تمكن من الاقتراب إلى طابية طرفاTorva وجاء بمعلومات قيمة ولكنها لم تكن كافية.

يوم الإنـزال كان البحر مضطرباً، فالسفن وقفت بعيداً وبعض المراكب مع البحارة تأرجحت حوالي سبع ساعات. ومع الإنزال على اللسان البحري أضطر الإيطاليون إلى بناء مرسى طويل لعبور المراكب فيما بينهم. كما تم نقل احتياطات كبيرة وذلك لعدم وجود أي شيء على الشواطئ بما فيها المحروقات " حسب ما قاله رئيس الأركان العامة الجنرال **بوليو**« إن سبب عدم تنفيذ الإنزال في شهر آخر قبل ذلك هو عدم هدوء البحر، حيث لم يخاطروا بإنزال القوات وبعد ذلك إبقاؤها دون مؤن. إن تجربة زواره كانت كافية في هذا المجال، حيث السفن بقيت هناك على الماء لمدة 20 يوماً ولم تقم بأية محاولة للإنزال. وبسبب عدم وجود المياه في ضواحي سيدي سعيد سترسل إلى هناك سرية لضخ الماء وهم ينتظرون الانتهاء من تبديل الإطارات الهوائية إلى إطارات ثقيلة من المطاط.

2 - في الأقسام الأخرى من ليبيا مازالت الصدامات الخفيفة مستمرة من قبل العرب والأتراك، يلاحظ نشاط أقل وهم يعتقدون أن السبب الرئيسي لذلك هو وجود الماء. العمليات الأكثر أهمية تحصل عند أبي كماش، حيث يحاول الجنرال **غاريوني** قطع الطريق التجارية التي تصل العرب والأتراك بتونس. ويقوم بالاستطلاع لمسافة حوالي 10 فيرست في عمق البلاد. عمليات استطلاع ناجحة تمت في 7 « 20 » و10 « 23 » مايو. الجنرال **غاريوني** مع رفيقيه **أميليو وريزولي** يختلفون بعملياتهم عن الآخرين بالإرادة والحزم والتخطيط. عموماً يلاحظ تحسن واضح في العمليات الإيطالية كما في معركة النخلتين ببنغازي.

الهجوم إلى عمق البلاد يعتبر ممكناً بسبب وجود سيارات النقل، لكن ليس الآن إنما بعد اعتدال الحرارة، ولذلك فإن فكرة استدعاء بعض القوات من ليبيا مازالت موجودة.

الأركان العامة

العقيد .....

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الشيوعية الدولية الكومنترن أو الأممية الثالثة والقضية الليبية 1919 - 1939 م

Коммунистический Интернационал

ينظر إلى القرن العشرين على أنه قرن التغيرات الكبرى في تاريخ البشرية وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك العلمية، ففي العقد الثاني منه اندلعت الحرب العالمية الأولى 1914 – 1918م، وخلال هذه الحرب قامت الثورة البلشفية في روسيا القيصرية أكتوبر1917م والتي ربما كانت إحدى أهم نتائج تلك الحرب قبل أن تنتهي، كما أدت تلك الحرب إلى سقوط أسر حاكمة عريقة في أربع إمبراطوريات كبرى وهي الروسية والعثمانية والألمانية والنمساوية، علاوة على النتائج المدمرة التي لحقت بالعالم جراء تلك الحرب وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إذاً كانت أحدى نتائج تلك الحرب وقبل أن تنتهي هي قيام الثورة البلشفية في روسيا التي أحدثت تغيراً كبيراً في العلاقات الدولية وأسست قطباً جديداً في العالم نتيجة لسياستها المناهضة للقوى الامبريالية الغربية، إذ رفعت هذه الثورة منذ أيامها الأولى شعارات سياسية بينت الاتجاه العام للدولة السوفيتية الجديدة على الأقل من الناحية النظرية. فجاءت دعوتها لشعوب الشرق من عرب وهنود وفرس للثورة على مستعمريهم ومساندة روسيا الثورة، التي تخلت عن كل المعاهدات التي وقعتها الحكومة القيصرية السابقة مع الدول الاستعمارية الغربية فرنسا وبريطانيا وخاصة فيما يتعلق بإيران والقسطنطينية دليلاً على ذلك التوجه كما يرى مؤرخو هذه الثورة[1].

بعد ترسيخ البلاشفة لسلطتهم في روسيا أخذوا في رسم سياسة خارجية جديدة للدولة السوفيتية الفتية، استندت على نشر الفكر الاشتراكي وإقامة دولة العمال العالمية، وذلك من خلال تقوية العلاقات مع المنظمات والأحزاب ذات التوجهات والميول الاشتراكية ودعمها، ومن ثم جعلها أداة لتنفيذ السياسة الخارجية السوفيتية الجديدة الساعية إلى إيجاد مكان لها بين القوى العالمية؛ والذي هو في حقيقة الأمر إعادة دور روسيا القيصرية

1 المقصود بذلك المعاهدات التي وقعتها حكومة روسيا القيصرية مع بريطانيا بخصوص إيران، ومع بريطانيا وفرنسا بخصوص تقسيم أملاك الدولة العثمانية والمعروفة بمعاهدة سان بطرسبرج والتي كشفت الثورة نصوصها وعرفت فيما بعد بمعاهدة سايكس بيكو 1916م.

ولكن بثوب جديد قائم على شعارات مناهضة الإمبريالية ومقاومة الاستعمار الغربي ودعم الشعوب في نيل حريتها وحقها في تقرير المصير. ولتحقيق ذلك تم تأسيس الحركة الشيوعية الدولية Коммунистический Интернационал المعروفة اختصاراً بالكومنترن عام 1919 م أو الأممية الثالثة،[1]* والتي كانت الوجه الآخر للسياسة الخارجية السوفيتية.

انحصر عمل الكومنترن منذ تأسيسها على إقامة التحالفات بين الحركة العمالية " البروليتارية " العالمية بقيادة روسيا السوفيتية من جهة، وبين الحركات التحررية في البلدان المُستَعْمَرَة في أسيا وأفريقيا من جهة أخرى لمقاومة الاستعمار والإمبريالية . وقد اصطدمت هذه السياسة أحياناً بالاتجاه الرسمي للحكومة السوفيتية التي كانت تسعى إلى فك العزلة السياسية المفروضة عليها من قبل المعسكر الإمبريالي الغربي آنذاك. ذلك أن الكومنترن تبنت في سياستها الخارجية مبدأ التحالف مع القوى الوطنية المناهضة للاستعمار دون النظر إلى وضعها الاجتماعي والاقتصادي، على أساس أن تلك القوى وإن كانت في معظمها من الطبقة البرجوازية، لكنها تتولى قيادة حركات التحرر الوطني في المستعمرات. ولذلك فهي تلتقي مع الكومنترن في هدف واحد وهو محاربة القوى الامبريالية. ويتضح هذا الاتجاه في أدبيات المؤتمر الثاني للكومنترن ضمن مؤتمر شعوب الشرق الذي انعقد تحت رعايتها بمدينة باكو

1 * تعود فكرة تأسيس هذه المنظمة إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر إذ كانت العوامل السياسية الدولية وأهمها الحرب الأهلية الأمريكية ونضال الشعبين الإيطالي والبولندي ضد النمسا وروسيا من الأسباب الرئيسة في ظهور فكرة الدولية الأولى. ففي عام 1862م زار وفد من العمال الفرنسيين بريطانيا للاشتراك في معرض لندن، وقد وجدت الحركة العمالية البريطانية بزعامة أودجر الفرصة سانحة لعرض اقتراحها بعقد مؤتمرات دولية لمناقشة أوضاع الطبقة العاملة، فكان اجتماع 1864م الذي عقد للدفاع عن بولندا والاحتجاج عن العدوان الروسي عليها بداية لظهور الدولية الأولى برئاسة الحركة العمالية البريطانية؛ لكن الوفاق بين أعضاء هذه المنظمة والحركة العمالية البريطانية لم يدم طويلاً بسبب ميول الدولية الأولى للآراء الماركسية. للمزيد. أنظر. جمال البناء. التاريخ النقابي المقارن. القاهرة. دار الاتحاد العربي. 1961م. ص44.. أما الدولية الثانية فقد ظهرت في عام 1886م واستمرت حتى عام 1914م، وتألفت من الحركات العمالية في أوروبا وكانت اشتراكية في معظمها، وإن تطهرت من المبادئ الماركسية وانهارت بقيام الحرب العالمية الأولى. أما الدولية الثالثة والمعروفة باسم الشيوعية الدولية واختصارا بالكومنترن فقد تأسست في موسكو عام 1919م وحلتها السلطات السوفيتية عام 1943م مقابل المساعدات الغربية العسكرية والاقتصادية للاتحاد السوفيتي في الحرب العالمية الثانية.. للمزيد أنظر. فلورنس بيتر سون . نقابات العمال الأمريكية. ترجمة أحمد الشناوي. عالم الكتب. دار الثقافة العربية للطباعة. القاهرة . 1963م . ص286. .

عاصمة جمهورية أذربيجان السوفيتية سابقاً عام 1920م. حيث دعت المنظمة جميع الأحزاب والمنظمات الشيوعية في الدول الغربية ومستعمراتها إلى تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة لنضال الحركات الوطنية التحررية المناهضة للامبريالية الأوروبية[1]، كما وجهت نداءاتها إلى شعوب المستعمرات ودعتها إلى شن الحرب الثورية المقدسة والثورة على القوى الامبريالية، وقد شملت تلك النداءات الأحزاب الشيوعية والقوى العمالية في الدول الكبرى آنذاك في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان داعية إياها إلى الثورة على مستعبديهم وتقديم العون اللازم والضروري إلى الحركات الوطنية في المستعمرات[2].

إذاً يمكننا القول أن السياسة العامة للكومنترن في مرحلتها الأولى تمحورت حول نقطتين أساسيتين. **أولها** مطالبتها للأحزاب الشيوعية الغربية وفروعها في المستعمرات والقوى اليسارية الأوروبية بشكل عام بضرورة دعم وتأييد نضال الحركات الوطنية في تلك المستعمرات. **وثانيها** التحالف مع القوى الوطنية وقياداتها في المستعمرات دون النظر إلى وضعيتها الاجتماعية أو الاقتصادية. وقد تجلى ذلك الاتجاه للكومنترن على المستوى العربي في دعمها لثورة الريف المغربية التي قادها الزعيم عبد الكريم الخطابي والمعروفة بثورة جمهورية الريف عام 1921 م ضد المستعمرين الأسبان وحلفائهم الفرنسيين، وكذلك الثورة السورية الكبرى التي حدثت بين عامي 1925 و1927 م، والتطورات التي عرفتها القضية الفلسطينية ابتداء من عام 1919 م وحتى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين[3].

في هذه الفترة " فترة ظهور الكومنترن " شهدت ليبيا حرباً غير متكافئة بين

1 ماهر الشريف. الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين 1919 – 1948م. مركز الأبحاث الفلسطينية. بيروت. 1981م ص 21.

2 Коммунистический Интернационал . " Воззвние к народам Востока " и " К рабчим Европы , Америки и Японии " представлявшие собой наиболее принципальные документы бакинского сьезда . Коммунистический Интернационал . Москва . 1920 . стр 3141 – 3156 .

3 ماهر الشريف . المرجع السابق ص 159 – 168 .

الفاشية الإيطالية وحركة المقاومة الليبية، سخرت لها إيطاليا كل إمكانياتها المادية والمعنوية لإعادة احتلال ليبيا وتأكيد تبعيتها لها. فما موقف منظمة الكومنترن من تلك الأحداث ؟ وما موقفها من حركة المقاومة الليبية التي كانت واحدة من أهم حركات التحرر في العالم آنذاك ؟

كانت روسيا القيصرية أكثر الدول الأوروبية تأيداً لإيطاليا وسياستها الاستعمارية في ليبيا[1]*، ولذلك فإن الاهتمام الروسي بالحرب التركية الإيطالية على الأراضي الليبية انتهى بانتهاء تلك الحرب وفق معاهدة أوشي لوزان أكتوبر 1912م خاصة وأن هناك أحداثاً أخرى طغت على الساحة السياسية العالمية أكثر أهمية في نظر تلك الدول مما كان يجري في ليبيا، كحرب البلقان الأولى ضد تركيا 1912 - 1913 م، ثم الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918 م.

تزامن مع قيام الثورة البلشفية في روسيا وتأسيس منظمة الكومنترن قيام الجمهورية الطرابلسية في ليبيا عام 1918م والتي مثلت حركة المقاومة الليبية ضد الاحتلال الإيطالي وتحديداً في الجزء الغربي من ليبيا. ورغم مطالبة حكومة الجمهورية لدول العالم الاعتراف بها إلا أن الدولة السوفيتية الجديدة لم تصغ إلى ذلك النداء، ولم تنظر إلى الجمهورية الوليدة كحركة تحريرية ضد الإمبريالية الإيطالية طبقاً للشعارات المرفوعة للثورة الروسية، والشئ نفسه ينطبق على منظمة الكومنترن.

أما أول إشارة عثرنا عليها لنشاطات الكومنترن أو الأممية الثالثة في شمال أفريقيا تعود إلى عام 1923 م والتي توضح نشاطات قسم الشرق الأوسط لهذه المنظمة. إذ يشير إلى أن القسم " يشرف على مناطق تركيا و بلاد مابين النهرين وسوريا وإيران والشرق السوفيتي وفلسطين ومصر والسودان وطرابلس وتونس

1 * حول هذه النقطة يمكن العودة إلى كتابنا « ليبيا في السياسة الخارجية لروسيا الاتحاد السوفيتي 1911 - 1951م ». منشورات جامعة السابع من أبريل « سابقا ». الزاوية .2007م

والجزائر والمغرب، إلى جانب تخصصه في المسألة الزنجية "[1]. إن إشراف الكومنترن على هذه المنطقة الواسعة من العالم استندت أساساً إلى وجود أحزاب أو منظمات شيوعية اشتراكية حليفة للدولة السوفيتية الجديدة، أو العمل على إيجاد قوى ومنظمات سياسية تحمل توجهات يسارية تتمشى مع توجهات الدولة السوفيتية، أو استغلال الشعور المناهض للهيمنة الغربية على تلك الشعوب وتحريضها على الثورة، ومن ثم العمل على محاولة استمالة القيادات الوطنية في المستعمرات مهما كانت توجهاتها إلى جانبها في صراعها مع القوى الغربية . وفيما يتعلق بشمال أفريقيا فقد كان عمل الكومنترن ينحصر في التحالف مع الأحزاب الشيوعية الفرنسية والإيطالية والأسبانية وفروعها في هذه المستعمرات وحثها على الاهتمام بتطوير تحالفها مع الحركات الوطنية هناك[2].

أوضحت الكومنترن في تحليلها للنشاط الاستعماري في شمال أفريقيا " أنه إلى جانب فرنسا سعت إيطاليا إلى إيجاد مكان لها في المنطقة، ونظراً لأن معظم مناطق شمال أفريقيا تحت السيطرة الأوروبية لم تجد إيطاليا إلا التوجه إلى طرابلس والتمسك بها بوصفها منطقة حرة ... لقد أوضحت الحركة الاستعمارية الإيطالية في ستينيات القرن التاسع عشر الأسباب السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تدفع إلى زيادة نشاط الحركة الاستعمارية الإيطالية الفتية. لكن تاريخ تطور إيطاليا كدولة استعمارية واجهه تحد كبير من بريطانيا وفرنسا في شمال أفريقيا والبحر المتوسط، بحيث لم يبق أمام إيطاليا إلا طرابلس[3]. على الرغم من إشارة الكومنترن إلى الأسباب التي دفعت بإيطاليا إلى احتلال ليبيا إلا أنها تعود وتؤكد في أدبياتها على أنه لم يكن لإيطاليا أي مبرر في احتلالها لتلك الولاية العثمانية[4]. وهذا في تقديرنا

1 Российский центр хранения и изучения докентов новейшей истории ((РЦХИДНИ)) Ф 495 . ОП 154 . Дело 196 . ((Ооображения о работе восточного отдела в 1923 г)) с 130.
2 Там же . с 173.
3 ((РЦХИДНИ)) Ф 495 . ОП 154 . Дело 262 . ((П . Китайгородский - Историческая справка о народонаселении Северной Африки)) . с 453.
4 Там же . с 451.

إشارة إلى عدم اعتراف الكومنترن بذلك الاحتلال وإن لم يتحول ذلك إلى سياسة رسمية واضحة المعالم والأسس من خلال دعمها لحركة المقاومة الليبية في صراعها مع الغزاة الإيطاليين، موضحة في نفس الوقت أن إيطاليا استغلت النزاع الأوروبي حول مراكش لتحصل على موافقة فرنسا في طرابلس، وإنه بعد الحرب مع الجيش التركي الفتي[1]* استطاعت القوات الإيطالية طرد الأتراك من طرابلس، كما أن الحرب من أجل هذه الولاية كانت حلقة ضمن سلسلة من الحروب الاستعمارية الأوروبية انتهت بالحرب العالمية الأولى والتي يصفها السوفييت بمذبحة عام 1914 م[2]

إن أهم ما في هذا التحليل هو إصرار الكومنترن على مسؤولية فرنسا في احتلال إيطاليا لليبيا. وهو تحليل لا يمكن الركون إليه والقبول به نظراً لأنه استبعد الأدوار الأخرى للدول الكبرى آنذاك ومن بينها روسيا التي كانت أكثرهم تأييداً للعمل الاستعماري الإيطالي في ليبيا وبشهادة الساسة الإيطاليين أنفسهم[3]**. وهذا يبين لنا أنه حتى الشيوعيين الروس لم يكونوا واقعيين في تحليلهم للأحداث، فقد أعطوا صك البراءة لروسيا القيصرية من المسؤولية التاريخية في دفع وتشجيع إيطاليا على التمسك بطرابلس طوال فترة الحرب مع تركيا، ويتضح ذلك من خلال المبادرات السلمية التي قدمتها روسيا لإنهاء النزاع الإيطالي التركي حول طرابلس طوال عام 1912م[4]*.

دأبت الكومنترن على إصدار تقييمها السنوي للأوضاع الدولية متضمناً نشاطها على الساحة العالمية وكذلك أوضاع حركات التحرر في العالم المناهضة

---

1 تبدو المبالغة واضحة في تقدير قوة الجيش العثماني في الولاية آنذاك، فجل المصادر التاريخية تتفق على أنه لم يكن في ليبيا حين وقوع الغزو أكثر من 7000 جندي وضابط عثماني سيئي التسليح، وأن الحكومة العثمانية لم تستطع أن تفعل شيئا أمام الحصار البحري الذي فرضه الأسطول الإيطالي على تحركات الأسطول العثماني في البحر المتوسط. ولذلك فإن العبء الأكبر للمقاومة وقع على كاهل الشعب الليبي، وقد أثبتت الأحداث صحة هذا الاستنتاج بعد خروج الجيش العثماني من ليبيا إثر توقيع معاهدة أوشي لوزان 1912م، إذ لم يستطع الإيطاليون فرض سيطرتهم على كامل التراب الليبي إلا بعد مرور عقدين من الزمن.

2 ((РЦХИДНИ)) Ф 495 . ОП 154 . Дело 262 . с 454 .

3 * للمزيد أنظر. مذكرات جيوليتي. الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا 1911 – 1912م تعريب. خليفة التليسي. منشورات. الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان . طرابلس. 1976م.

4 * حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى كتابنا . دراسة في تاريخ العلاقات الدولية « ليبيا في السياسة الخارجية لروسيا - الاتحاد السوفييتي 1911 - 1951م. مرجع سابق.

للقوى الامبريالية. فيما يخص حركة المقاومة الليبية ضد الغزو الإيطالي أوضحت الكومنترن " أن تجربة حرب طرابلس والأساليب التي استخدمت خلالها أدت إلى تنظيم أول مقاومة فعلية ضد الإيطاليين... وأنه من الممكن أن تبدأ نهضة الشعوب الإسلامية ضد السيطرة الاستعمارية بمثل تلك المقاومة التي نراها في طرابلس، لأن هذه النهضة تعتمد على حق الشعوب في الحرية والتحرر، كما إنه لا يمكن القضاء على الحركة الشعبية في حينها ضد الاستعمار الإيطالي، ممثلة في الحركة السنوسية التي أعلن زعيمها أحمد الشريف الحرب على الإيطاليين، وهو ما شجع بقية القبائل في طرابلس على الالتفاف حول هذه الحركة واشتراكها جميعاً في القتال ضد المستعمرين الإيطاليين[1].

إن هذا التحليل للمرحلة الأولى من كفاح الشعب الليبي ضد الغزو الإيطالي يتمشى مع النسق العام لسياسة الكومنترن خلال الفترة 1920 - 1928م والقائمة على التحالف مع جميع القوى الوطنية في المستعمرات ضمن الجبهة العالمية المتحدة المعادية للاستعمار والامبريالية، كتحالف يجمع كل القوى السياسية من الشيوعيين والبرجوازيين الوطنيين والقوميين في النضال العالمي المعادي للامبريالية بل والحركات ذات الصبغة الدينية كما هو الحال بالنسبة لليبيا. ولذلك فقد اعتبرت الكومنترن الحركة السنوسية حركة إسلامية ثورية تقف في خندق واحد مع الأممية العالمية ضد قوى الاستعمار رغم وصفها للدول الإسلامية بأنها دول ثيوقراطية[2]، بل أكثر من ذلك فقد أيدت الكومنترن فكرة إنشاء اتحاد عام للجمعيات الإسلامية الثورية كأداة جديدة في الصراع مع القوى الامبريالية، من خلال إدخال الدين كعنصر من عناصر الصراع ضد القوى الغربية، لما لهذا العنصر من أهمية في استنهاض همم المسلمين الخاضعين للسيطرة الغربية المسيحية، فقد جاء في أدبيات الكومنترن ما يفيد " أن الحركة السنوسية تنظم كلياً إلى اتحاد الجمعيات الإسلامية الثورية[3].

1 Там же . с 455 .
2 Там же . с 442 .
3 Там же . с 460 .

ومن خلال بحثنا في أرشيف منظمة الكومنترن لم نعثر على أي شيء يتعلق أو يشير إلى هذا الاتحاد المزعوم ولا أسماء الجمعيات المنضوية تحت لوائه ولا الأهداف التي أنشئ من اجلها والتي يسعى إلى تحقيقها.

تأكيداً على الاهتمام بطرابلس وما يجري فيها من حرب تحريرية بوصفها قاعدة العمليات المستقبلية لتحرير البلدان المجاورة وفق رأى الكومنترن أكدت المنظمة " أن المنظمة الطرابلسية " السنوسية " أقوى من كل المنظمات المماثلة المتواجدة في أفريقيا الشمالية، حيث أكدت على قدرتها وإمكانياتها القتالية بصورة عملية[1].

كانت هذه أول إشارة لنضال الشعب الليبي في المرحلة الثانية من الغزو الإيطالي " العهد الفاشي " المعروفة في الأدبيات الفاشية بمرحلة الاسترداد، لكن هذا الاهتمام السياسي والتنظيمي للكومنترن بما يجري في ليبيا لم يتحول إلى دعم حقيقي وفعال من قبل الدولة السوفيتية للمجاهدين الليبيين رغم اتصال مجموعة من القادة العرب والمسلمين ومن بينهم ليبيين بالحكومة السوفيتية ومنظمة الكومنترن للحصول على مساعدات عسكرية في قتالهم ضد الإيطاليين، وقد ضم الوفد كل من " علي بي، أنور باشا، الدكتور جامي باشا. الدكتور سعيد بي، وهولاء جميعاً عن تركيا. وشاكر بي عن سوريا، وبدري بي عن أفغانستان، وخالد بي القرقني ورياض بي عن طرابلس، والدكتور رأفت بي عن مصر، وفوزي بي عن تونس.[2]

لم يتمكن الوفد المذكور من إقناع من قابلهم من الحكومة السوفيتية أو منظمة الكومنترن بتقديم أي نوع من المساعدات المادية والعسكرية لحركة المقاومة في طرابلس، أو نيل اعتراف المنظمة بحركة المقاومة الليبية على أنها حركة تحررية نضالية ضد القوى الإمبريالية الإيطالية، التي تناهضها الدولة السوفيتية وفق شعاراتها الثورية المرفوعة آنذاك، رغم الإشارة إلى قوة وتنظيم الحركة السنوسية وقبائل طرابلس في تصديهما للقوات الإيطالية ضمن أدبيات المنظمة.

1 - Там же . с 460 .
2 Там же . с 460 .

دأبت الكومنترن على إصدار تقييم سنوي عن تطور حركة مناهضة الامبريالية في العالم بما فيه الوطن العربي من منظور سوفيتي، وعلى ذلك أصدرت خلال عامي 1926، 1927 م تقييماً عاماً للأحداث خاصاً بالوطن العربي بينت من خلاله " أنه خلال السنتين الأخيرتين ازدادت مواقع الامبريالية في الشرق العربي بشكل ملحوظ، ففي عام 1926 م تم القضاء على ثورة عبد الكريم الخطابي في مراكش، وفي عام 1927 م وبمساعدة البريطانيين تم القضاء على الثورة في سوريا، كما يتم الآن وبصورة وحشية لا سابق لها على يد الإيطاليين القضاء على الثورة في طرابلس [1]. إنها إشارة واضحة إلى حملات الجنرال رودلفو غراتسياني Rodolfo Garziani على طرابلس وبرقة ونجاحه في إعادة فرض السيطرة الإيطالية على كامل التراب الليبي فيما عرف في المصادر الإيطالية بمرحلة الاسترداد والتي استخدمت فيها إيطاليا كل أساليب القهر من تجويع ومعتقلات ونفي وتهجير لإجبار الليبيين على الاستسلام والخنوع للحكم الإيطالي[2]*. وأرجعت الكومنترن أسباب هذا التوسع الامبريالي في الوطن العربي بشكل عام إلى أسباب أيديولوجية محضة تمحورت حول استعدادات القوى الغربية للحرب ضد الاتحاد السوفيتي الداعم لحركات التحرر[3]. وهو تبرير لا نعتقد بصحته ولا يتناسب مع الواقع الدولي آنذاك، أو أنه السبب الوحيد وراء الاستعمار الغربي للمنطقة العربية. فالوجود الغربي البريطاني والفرنسي والإيطالي والاسباني في البلاد العربية يسبق سياسياً وتاريخياً ظهور الاتحاد السوفيتي على الخارطة السياسية الدولية؛ لكن الذي لا خلاف عليه هو أن تنامي نفوذ الدول الغربية الكبرى في الوطن العربي قد زاد من حدة النزاعات والمنافسة فيما بينها، إضافة إلى ظهور الأنظمة الشمولية في روسيا

1 « РЦХИДНИ » . Ф 495 . ОП 154 . Дело 351 . "Важнейшие события политической жизни и рабочего движения в арабских странах в 1926 - 1927 гг". с 110 .

2 يمكن الرجوع في هذا الجانب إلى كتاب الجنرال جرسياني. إعادة احتلال فزان. ت. عبد السلام باش إمام . مراجعة. صلاح الدين السوري . منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس. 1993م. وكتابه. برقة الهادئة. وكتاب أتيليو تروتسي. برقة الخضراء . ترجمة. خليفة التليسي. الدار العربية للكتاب . ليبيا تونس.1991م

3 ((РЦХИДНИ)) . Ф 495 . ОП 154 . Дело 351 . с 101 .

وإيطاليا وألمانيا ثم الحرب الأهلية الأسبانية 1936 - 1939م بين الجمهوريين والملكيين، والتي اشتركت فيها كل القوى الغربية بما في ذلك الاتحاد السوفيتي نفسه أدت في النهاية إلى الحرب العالمية الثانية كنتيجة حتمية وطبيعية لذلك التنافس على اقتسام العالم.

أفرز ذلك التنافس ظهور منظمات سياسية عديدة بدعم سوفييتي أغلبها لا قاعدة شعبية لها، ومن بينها منظمة رابطة النضال ضد الاضطهاد والاستعمار التي وجهت نداء إلى المنظمات والأحزاب الثورية العربية بعدم قصر نشاطها على المشرق العربي، بل عليها العمل على الاتصال بالمنظمات والزعماء القوميين الثوريين في المغرب العربي[1]، كما حثت الكومنترن في مشروع قرارها تلك المنظمات على ضرورة استغلال التناقضات بين الدول الاستعمارية لصالح المد التحرري الثوري، والابتعاد قدر الإمكان عن التيارات الدينية وخاصة تيار الجامعة الإسلامية الذي أصيب بالضعف الشديد أمام تنامي التيار القومي، وانهيار الدولة العثمانية الراعية له وقيام تركيا الحديثة بزعامة كمال أتاتورك ذي التوجه العلماني الغربي[2]. ومن خلال بحثنا في أرشيف الكومنترن لم نعثر على أية معلومة عن هذه الروابط وعن مؤسسيها ونوعية نشاطها.

كانت هذه التوجيهات مقدمة لخطوة أهم في نظرة الكومنترن لقيادات حركة التحرر الوطني في المستعمرات ومنها البلاد العربية . ففي المؤتمر السادس للكومنترن الذي انعقد في صيف عام 1928 م بموسكو تخلت الشيوعية الدولية عن شعار الجبهة العالمية المتحدة المعادية للاستعمار والامبريالية كإطار يجمع كل المنظمات السياسية في العالم من شيوعيين وبرجوازيين وقيادات وطنية في النضال المعادي للامبريالية، متخذة مساراً جديداً وموقفاً انعزالياً في علاقاتها مع تلك المنظمات السابقة الذكر وتحديداً

1 ((РЦХИДНИ)) Ф 495 . ОП 154 . Дело 283 . ((Проект резолюции по вопросу об арабском секретариате Лиги борьбы против колониального угнетения)) . 21 сентября 1927 г. с 35 .
2 Там же . с 39 .

البرجوازية منها، مستندة إلى تجربة الثورة الصينية[1]*، حيث أكد ذلك المؤتمر " على أن البرجوازية الوطنية في المستعمرات تحولت في الواقع إلى قوة مضادة للثورة ومهادنة للامبريالية وأداة طيعة لخدمة مصالحه[2]. وبهذا التوجه الجديد للكومنترن والمنافي لواقع الكثير من حركات التحرر الوطني في المستعمرات ومنها حركة المقاومة الليبية خرجت الأخيرة من اهتمامات المنظمة وهي التي لم تحظ أصلاً باهتمام ذا شأن في سياسة الكومنترن. علماً وأن حركة المقاومة الليبية من وجهة نظرنا لا ينطبق عليها تصنيف الكومنترن. فالقيادات الوطنية في طرابلس وبرقة لا يمكن اعتبارها من ذوي الأصول البرجوازية الإقطاعية كما فسر ذلك بعض المؤرخين السوفييت[3]**. فالملكية العقارية والتي كانت الأرض مقياسها الأساسي لم تعرفها ليبيا بشكل كبير وواضح كما هو معروف في العديد أقطار الوطن العربي كمصر أو بلاد الرافدين أو الشام وذلك لتوفر عوامل ظهور النظام الإقطاعي والتي من أهمها الأنهار والتربة الخصبة. وعلى ذلك فإن الملكية في ليبيا يغلب عليها الطابع المشاعي أي الملكية الجماعية لكل أفراد القبيلة بسبب طبيعة ليبيا الصحراوية وقلة الموارد التي لا تسمح بالاستحواذ على مصادر الحياة لفئة قليلة في المجتمع وتحرم الأغلبية منها، لكن هذا لا يعني بالمطلق انعدام الملكية الفردية للأرض وهي المصدر الأساسي للثروة، لكنها لم تكن بذلك الشكل الذي يترتب عليه بروز فئة إقطاعية بالمفهوم المتعارف عليه للإقطاع. أما الحركة السنوسية في برقة فلم يعد لها أي دور في حركة المقاومة بعد خروج إدريس السنوسي إلى مصر عام 1922 م، رغم أن زعيم المقاومة في الإقليم " عمر المختار" كان من أتباع السنوسية، إلا أنه أعلن رفضه للنداءات التي وجهها له بعض أعضاء الأسرة السنوسية للاستسلام وإلقاء السلاح والقبول بالسلطة الإيطالية كقوة حاكمة في البلاد[4].

1 * اعتمدت الثورة الصينية بعد تولي ماو تسي تونج زعامة الحزب الشيوعي الصيني عام 1931م على نقل العمل الثوري من المدن إلى الريف والاعتماد على الفلاحين بدل العمال كقوة فاعلة في النضال الوطني ضد القوى الغربية والوطنية الموالية لها.

2 ماهر الشريف. المرجع السابق، ص 69 .

3 ** على سبيل المثال أنظر كتابات كل من، بروشين « تاريخ ليبيا في العصر الحديث منذ نهاية القرن 19 – 1969م» . ترجمة عماد حاتم . منشورات مركز الجهاد للدراسات التاريخية . طرابلس 1991م، وأيضا ياخيموفيتش « الحرب التركية الإيطالية 1911 – 1912م» ترجمة. هاشم صالح التكريتي . منشورات الجامعة الليبية . بيروت. 1970م.

4 John Wright . Libya . London 1969 . page 148 .

شكل هذا المؤتمر نهاية لاهتمام الشيوعية الدولية بما كان يجري في ليبيا على الأقل نظرياً، ولم تعد أدبيات الكومنترن تذكر شيئاً عنها، خاصة بعد أن تمكنت إيطاليا من القضاء على حركة المقاومة الليبية أواخر عام 1931 م وبسطت نفوذها وسيطرتها على كامل التراب الليبي، وهي ذات السنة التي أصدر فيها الحزبان الشيوعيان العربيان السوري والفلسطيني تقييماً عاماً للأوضاع في الوطن العربي في ظل الهيمنة الغربية الكاملة تضمن " أن القوى الغربية المختلفة سواء البريطانية أو الفرنسية أو الاسبانية أو الإيطالية مارست نظام السيطرة الامبريالية على الشعوب العربية وبأشكال مختلفة، إما بتنصيب حكام تابعين لها كما هو الحال في تونس والمغرب ومصر، أو الحكم المباشر كما هو الحال في طرابلس وفلسطين وسوريا والجزائر، اعتماداً على البرجوازية المحلية والمراتب العليا من رجال الدين [1]*. ورفضاً لهذا الواقع دعا الحزبان لتوثيق الروابط بين القوى الثورية في الوطن العربي، والتأكيد على ضرورة إقامة الصلات الأكثر تنظيماً وثباتاً من أجل تبادل الخبرة وتنسيق العمل بين الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي دون أن يغيب على نظرها كسب شيوعي طرابلس وتونس والمغرب والجزائر[2].

إن إيراد اسم شيوعيي طرابلس بالذات أمر له دلالته الخاصة، فطبقاً لما بين أيدينا من وثائق ومعلومات وما قمنا به من مراجعة لأرشيف الشيوعية الدولية في موسكو أو ما كتبه الباحثون الغربيون حول ليبيا في هذه الفترة، فإن ليبيا لم تعرف قط تنظيماً من هذا النوع بين الليبيين خلال العهد الفاشي. ولذا لا ندري على أي أساس اعتمد الحزبان في إشارتهما تلك، وهل قصد بذلك الشيوعيين الإيطاليين ؟

---

1 * لا يمكن القبول بهذا الاستنتاج كحقيقة تاريخية مسلم بها، فالتاريخ العربي الإسلامي على مر العصور يشهد لهذه الفئة والدور الكبير الذي قامت به في حركة التحرر العربية بل وقيادة النضال ضد القوة الإمبريالية الغربية، وليس بخاف عنا الدور الذي لعبته المؤسسات الدينية العربية ورجالها كالأزهر في مصر والزيتونة في تونس والقرويين في المغرب في مقاومة المحتل، علاوة على دور الحركات الدينية الإصلاحية التي شهدتها المنطقة العربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومن أهمها الوهابية والسنوسية والمهدية.

2 РЦХИДНИ . Ф 495 . ОП 154 . Дело 479 . «Резолюция о задачах коммунистов во всеарабском национальном движении». 15 мая 1931 г . с 3 – 10 .

[1]• ربما. تجدر الملاحظة أن الأفكار الشيوعية بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا لاقت رواجاً وقبولاً لدى العديد من المثقفين الأوروبيين خاصة من ذوي الاتجاهات الاشتراكية واليسارية، علاوة على الطبقات الفقيرة في المجتمعات الأوروبية أو غيرها التي عادة ما تكون هي التربة الصالحة لنمو هذه الأفكار وانتشارها. أما بين الليبيين فذاك ما لا نعتقد بوقوعه أبداً لأسباب عديدة لعل أولها: حالة الفقر والجهل والأمية التي كان يعيشها الشعب الليبي بشكل عام، وهذا لا يعني انعدام وجود شريحة متعلمة لها دراية بما يجري في العالم من تطورات فكرية وسياسية، خاصة أولئك الذين امتهنوا العمل السياسي خلال الحكم العثماني أو الذين تلقوا تعليمهم في المدارس العثمانية أو الأوروبية، لكن هذه الشريحة لم تكن لتعتنق الفكر الماركسي وهي البعيدة عنه ولم تحتك به بأية صورة من الصور، أيضاً لا ننسى تيار الجامعة الإسلامية الذي لم يخبو تأثيره بعد لدى جمهور المسلمين ومنهم الليبيين الذين يقاتلون الإيطاليين دفاعاً عن وطنهم من منطلق ديني تحت شعار الجهاد في سبيل الله.

ثانياً التعارض الشديد بين الإسلام كدين سماوي يدعو إلى الإيمان بوحدانية الله والماركسية كفكر ينكر وجود الله أصلاً بل ويعتبر الدين من الأمور المتعارضة مع الحرية المطلقة للإنسان، ومن ثم فهو بالمطلق يتعارض مع الثقافة العامة للشعوب الإسلامية التي رأت في اعتناق الماركسية إلحاداً وخروجاً عن الدين الإسلامي. ثم إنه إذا كان هناك شيوعيون طرابلسيون فلماذا لم تقم الكومنترن بضمهم إليها ضمن جبهتها العالمية المتحدة المعادية للاستعمار والامبريالية ؟ أو على الأقل الإشارة إليهم في أدبياتها، وهي التي لم تقدم أي دعم أو عون مهما كان نوعه لحركة المقاومة الليبية بالرغم من الوفد الإسلامي المشار إليه سابقاً الذي ذهب إلى موسكو طلباً للعون والمساعدة ضد الإيطاليين. وكما رأينا فقد اكتفت الكومنترن بذكر حركة المقاومة الليبية في أدبياتها ممثلة في الحركة السنوسية وقبائل طرابلس الثائرة في وجه الغزاة الإيطاليين. إنها إشارة لم نجد لها إجابة في وثائق الكومنترن لا تصريحاً ولا تلميحاً.

1 • يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى ما أشرنا إليه في المقال المتعلق بنشاط الحزب الشيوعي في ليبيا من هذا الكتاب.

عاد اسم ليبيا للظهور من جديد في أدبيات الكومنترن عام 1935 م عندما قامت إيطاليا بغزو الحبشة. وذكر اسم ليبيا هنا جاء من منطلق المعارضة الدولية لذلك الغزو. عربياً قاد هذه المعارضة الأحزاب الشيوعية العربية الأعضاء في الكومنترن والتي عقدت مؤتمرها الأول في موسكو عام 1935 م. رأت تلك الأحزاب أن الفرصة سانحة لإعادة إحياء النضال التحرري للشعب الليبي من خلال استغلال المعارضة الدولية لتلك الحرب وشن حملة دعائية مضادة لإيطاليا ونظامها الفاشي المعادي لحرية الشعوب. المندوب الفلسطيني في ذلك المؤتمر أكد على أن مجابهة إيطاليا الفاشية في الحبشة تنطلق من استغلالنا لجرائمها التي ارتكبتها في طرابلس[1]. أما ممثل الحزب الشيوعي السوري في الكومنترن خالد بقداش فقد أوضح أن العرب لن ينسوا دماء الليبيين وقادتهم الذين ألقى بهم موسوليني من الطائرات، ولا انتزاع الأراضي الزراعية من أهلها ومنحها للمعمرين الإيطاليين[2]. أوروبياً كان الحزب الشيوعي الإيطالي من بين المشاركين في ذلك المؤتمر، حيث أكد المندوب الإيطالي على " أن الحركة الشعبية في ليبيا لم تنتظم حتى الآن بشكل يمكنها من مواجهة الإمبريالية الإيطالية، وعلى ذلك فإنه يجب القيام بعدد من الفعاليات لزيادة مقاومة الشعب الليبي في مواجهة الفاشية الإيطالية، وذلك عن طريق تقديم الدعم والمساندة من الأحزاب الشيوعية العربية لتطوير الحركة الثورية في طرابلس، مشيراً إلى الحاجة الماسة إلى التعاون بين القوى القومية والشيوعية العربية والأوروبية من اجل مواجهة خطر الإمبريالية الإيطالية[3] .

واقعياً لم يفعل الحزب الشيوعي الإيطالي ما يبرهن على تحويل تلك الشعارات إلى عمل حقيقي ضمن سياسته المعارضة للنظام الفاشي الإيطالي، بدليل أن الحزب لم يبين في هذا المؤتمر موقفه السياسي والرسمي مما كان يجري في ليبيا من جرائم

1 РЦХИДНИ . Ф 495 . ОП 154 . Дело 550 А . «Стенограмма заседания первой конференции в восточном секретариата ИККИ компартий арабских стран». 29 августа - 2 сентября 1935 г . Москва . 1940 г . с 182 .
2 Новейшая история арабских стран Африки . 1917 1987 - гг . Москва . 1990 . г . с 179 .
3 РЦХИДНИ . Ф 495 . ОП 154 . Дело 550 А . с 175 – 176 .

ترتكب باسم الحضارة والتقدم على أيدي أبناء جلدته ضد أبناء الشعب الليبي، كذلك لم يبين موقفه حول حق الليبيين في تقرير المصير والحرية والاستقلال أسوة باعترافه بنفس الحق لباقي القوميات في إيطاليا، وهو موقف عام اتسمت به مواقف الحزب الشيوعي الإيطالي منذ بداية الغزو وحتى تاريخ انعقاد هذا المؤتمر[1]*. ولذلك كان موقفه إعلامياً لا أكثر، إذ أن مسألة الاستعمار والتوسع كانت مسألة اتفقت عليها كل القوى السياسية والاجتماعية في أوروبا بشكل عام ومن بينهم الإيطاليون [2].

ترتب على مؤتمر موسكو السالف الذكر أن أصدرت الأحزاب الشيوعية العربية قرارات وتوصيات تضمنت مبدأ الدفاع عن الحبشة، والتأكيد على ضرورة قيام الشيوعيين العرب ببذل قصارى جهدهم من أجل إصدار جميع الأدبيات الدعائية المضادة للحرب في الحبشة باللغة العربية وبالذات في طرابلس واليمن[3]. لكن القبضة الحديدية التي حكمت بها إيطاليا مستعمراتها لم تمكن المعارضين للحرب من القيام بأي نشاط من داخل المستعمرات الإيطالية. ولذلك لم يحصل أي أمر ذو أهمية يتعلق بليبيا آنذاك، بل إن هذه الفترة التي شهدت تنامي التيارات الفاشية والنازية في أوروبا نفسها ونذر الحرب تلوح في الأفق، لم يسمح فيها حتى للإيطاليين بالتعبير عن آرائهم فيما يتعلق بسياسة بلادهم، حيث مُنعت الأحزاب السياسية المعارضة للنظام الفاشي من ممارسة نشاطها فكان عليها مغادرة الساحة السياسية الإيطالية والعمل كأحزاب معارضة للنظام الفاشي في الخارج، أو العمل في الخفاء أو الصمت وتأييد السلطة الفاشية.

---

1 РЦХИДНИ . Ф 513 . ОП 1 . Дело 1 . «Programma della frazione communista ». Рим . 6 июля 1919 г . Ф 513 . ОП 1 . Дело 11 . «Съезд коммунистической фракции в Имоле» 29 ноября 1920 г . Ф 513 . ОП 1 . Дело 93 . «2 - й конгресс Нтальянской коммунистической партии». Рим . 1922 г . Ф 513 . ОП 1 . Дело 99 . «Тезисы по вопросу о тактике Нтальянской коммунистической партии». Рим . 1922 г .Ф 513 . ОП 1 . Дело 387 . «Il terzo congresso del partito communista d'Italia . sezione del Internazionale Communista. 24 февраля 1924 г . Ф 495 . ОП 145 . Дело 357 . «Выступление товарища Гарланди (Италия) на комиссии ближнего Востока». 14 декабря 1928 г .

2 انظر . محمود العرفاوي. مخاض الامبريالية والفاشية الإيطاليتين عسر ولادتهما ودفنها في ليبيا 1882 - 1912م ج1 . مرجع سابق.

3 РЦХИДНИ .Ф 495 . оп 154 . д 550 а . л 194

أمام تنامي النظم الفاشية والنازية في أوروبا وتوتر العلاقات الدولية رأت الكومنترن ضرورة تعديل سياستها الخارجية وعلاقاتها بالقوى المعادية للامبريالية بما يتمشى والموقف الدولي فعقدت مؤتمرها السابع في موسكو خلال الفترة من 25 يوليو إلى 20 أغسطس 1935 م حيث تخلصت من قرارات مؤتمرها السادس وعادت إلى سياستها السابقة القائمة على وجود جبهة عالمية متحدة ضد الفاشية ودعاة الحرب، تضم كل القوى الوطنية السياسية من وطنيين برجوازيين وقوميين وشيوعيين دون النظر في أسسها الاجتماعية والاقتصادية للوقوف في وجه الامبريالية العالمية [1]. أين ليبيا في هذه القرارات ؟ للأسف لم يكن لليبيا مكان في تلك القرارات وذلك لعدم وجود منظمات أو تنظيمات ليبية في الكومنترن، بل الأكثر من ذلك أن التنظيمات الليبية في المهجر كجمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي التي تأسست في دمشق على يد بشير السعداوي عام 1928 م [2] لم يكن لها أي اتصال بالكومنترن. ولذا ظلت القضية الليبية مجمدة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية وهزيمة إيطاليا فيها، حيث استجدت أحداث دولية كبرى أدت إلى تحريكها من جديد على المستوى الدولي.

عقدت الكومنترن في عام 1938 م مؤتمرها الثامن بموسكو. وما يهمنا في هذا المجال ومن هذا المؤتمر تحديداً هو تصريح زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي توليياتي باليرو الذي أكد فيه على " أن النشاط الاستعماري في المستعمرات أظهر نفسه بشكل بربري وتسلط برجوازي، وأن الحرب الإيطالية في ليبيا كانت منذ بدايتها وحتى نهايتها حرب إبادة ضد السكان المحليين " [3]. إنها شهادة أخرى من شخصية سياسية إيطالية على وحشية الحرب التي شنتها إيطاليا على الشعب الليبي لا تقل أهميتها عن شهادة الفاشيين أنفسهم من خلال ما تركوه من شهادات وكتابات سبق

1 ماهر الشريف . مرجع سابق . ص 86 .

2 حسن سليمان محمود . ليبيا بين الماضي والحاضر . القاهرة 1962م. ص 245 .

3 Новейшая история арабских стран Африки . 1917 1987 - гг . Москва . 1990 . . с 176 .

الإشارة إليها . لكن السؤال الذي يفرض نفسه في مثل هذه الحالة هو أين موقف الكومنترن إزاء هذه الاعترافات ؟ من خلال ما أوضحناه يتبن لنا أن الكومنترن رغم تبنيها لسياسة معادية للقوى الامبريالية ودعمها لحركات التحرر في العالم، فإن القضية الليبية لم تستحوذ أو تنال أي اهتمام يذكر من قبل هذه المنظمة كقضية شعب يناضل لنيل حريته ويرزح تحت نير الفاشية، كما لم يجد من يمد إليه يد العون والمساعدة خاصة من منظمة وصفت نفسها بالعالمية ورفعت شعارات الحرية وحق تقرير المصير لكل شعوب الأرض المغلوبة على أمرها.

بعد حرب الحبشة أخذت نذر الحرب العالمية الثانية تبرز وتطفو على مسرح العلاقات الدولية، فالتقارب الإيطالي الألماني صعّد من حدة التوتر في أوروبا على وجه الخصوص وفي العالم بشكل عام، وعزز من هذا التوتر الحرب الأهلية الاسبانية 1936 - 1939م التي أكدت انقسام أوروبا إلى كتلتين متنافرتين مآلهما الاصطدام لا محالة. ورغم العداء الذي يكنه النظام النازي في ألمانيا للنظام السوفيتي، إلا أن التعاون الاقتصادي والتقارب السياسي كان قائماً بين الدولتين. ولا أدل على ذلك من الاتفاقيات التي وقعت بين الطرفين خلال عام 1938 م للتعاون في مختلف المجالات وخاصة المجال الاقتصادي ثم السياسي بتقسيم بولندا عام 1939 م. رغم كل ما قيل عن ظروف توقيع هذه الاتفاقيات لكلا الطرفين، فألمانيا هدفت من وراء تلك الاتفاقيات إلى طمأنة الاتحاد السوفيتي من سياستها التوسعية في أوروبا، بينما كان الاتحاد السوفيتي يسعى من وراء ذلك إلى كسب الوقت وتهيئة نفسه للحرب إذا ما أُجبر على الدخول فيها وهو العارف بالعداء الألماني للشيوعية، خاصة بعد فشله في إقامة أي نوع من التواصل أو التحالف مع بريطانيا للوقوف في وجه التوسع الألماني في أوروبا. أما العلاقات السوفيتية الإيطالية وهي المهمة بالنسبة لنا فقد شهدت هي الأخرى خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين تطوراً كبيراً وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية. ففي سنة 1924م وقعت اتفاقية

الاعتراف الدبلوماسي بين البلدين التي شكلت البداية الحقيقة لكسر طوق العزلة السياسية من الدول الغربية على النظام السوفيتي وأحد أكبر الانجازات السياسية للسياسة الخارجية السوفيتية، وأيضاً الاتفاقيات الاقتصادية في نفس العام ثم تجديدها في عام 1931م [1]، ولم يتطرق الطرفان إلى الأوضاع السائدة في ليبيا بأي شكل رغم ما نشرته صحافة العالم آنذاك عن الجرائم التي ارتكبها الجنرال غراتسياني في ليبيا فيما عُرف بمرحلة إعادة السيطرة الإيطالية على ليبيا وإنهاء المقاومة فيها.

1 • للمزيد، يمكن الرجوع إلى كتابنا. ليبيا في السياسة الخارجية لروسيا - الاتحاد السوفيتي 1911 - 1951م مرجع سابق.

الحزب الشيوعي الإيطالي
ونشاطاته في ليبيا

1923 - 1925 م

ظهرت التيارات الاشتراكية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر وبمفاهيم مختلفة بُنيت وفق أفكار فلاسفة هذا التيار وعلى رأسهم الفيلسوف الألماني كارل ماركس وصديقه إنجلز، حيث انتشرت أفكارهما في الوسط الثقافي للعديد من المجتمعات الأوروبية ولاقت رواجاً بين الطبقات الفقيرة في تلك المجتمعات.

في النصف الثاني من القرن المذكور بدأت التنظيمات السياسية ذات التوجه الاشتراكي في الظهور ومن بينها الحزب الاشتراكي الإيطالي الذي تأسس عام 1892م؛ والذي انبثق عنه الحزب الشيوعي الإيطالي فيما بعد، حيث كان أسمه آنذاك حزب الشغيلة الإيطاليين؛ وفي المؤتمر السنوي للحزب الذي انعقد بمدينة ريجو أميليا « Regio Amelia "عام 1893م اتخذ اسم حزب الشغيلة الإيطاليين الاشتراكي، وفي عام 1895م تحول إلى الحزب الاشتراكي الإيطالي، وفي عام 1921م اتخذ اسم الحزب الشيوعي الإيطالي[1].

لعب الحزب الاشتراكي الإيطالي دوراً هاماً في الحياة السياسية الإيطالية وخاصة خلال الأزمات التي مرت بها إيطاليا بعد وحدتها، إذ كانت مسألة الاستعمار والتوسع وبناء الدولة القومية القوية بمستعمراتها إحدى أهم المسائل التي اختلفت حولها وجهات النظر بين القوى السياسية الإيطالية المختلفة، ففقدان تونس عام 1881م ترك أبلغ الأثر على قطاعات واسعة من الشعب الإيطالي وقياداته السياسية، فيما كانت الهزيمة العسكرية في عدوة عام 1896م على يد الأحباش النقطة الفاصلة للسياسة التوسعية الإيطالية في شرق أفريقيا ولو مؤقتاً للعودة إلى البحر المتوسط واعتباره المجال الطبيعي والحيوي للتوسع الاستعماري. لكن هذا الخيار الرسمي " الحكومي " الإيطالي لم يلاق قبولاً من بعض التيارات السياسية آنذاك وأهمها الحركة الاشتراكية الإيطالية.

1 РЦХИДНИ. Ф 513. ОП 1. Дело 99. «Тезисы по вопросу о тактике Итальянской коммунистической партии». Рим. 1922 г. с 23 – 81.

عندما بدأت الحملة السياسية للحكومة الإيطالية الممهدة للعملية العسكرية في ليبيا، كان الحزب الاشتراكي الإيطالي من بين أهم القوى السياسية المعارضة للحرب، إذ رأى زعيمه توراتي " Torate " أن غزو طرابلس وبرقة يعتبر بمثابة حرب على إيطاليا نفسها، إذ لا يجوز لإيطاليا التي ناضلت في سبيل حريتها ووحدتها أن تتنكر لماضيها وتتحول إلى مصدر قمع لشعب آخر[1]. وعلى هذا الأساس عمل الاشتراكيون على توسيع دائرة احتجاجاتهم ضد الحرب بين مختلف شرائح المجتمع الإيطالي، وخاصة الوسط العمالي والفلاحي عبر وسائل الأعلام التي يمتلكها وأهمها الجريدة الناطقة باسم الحزب لافانتي " إلى الأمام " التي تولت مهاجمة دعاة الحرب والتوسع الاستعماري من القوميين وغيرهم . ففي عددها الصادر بتاريخ 13 سبتمبر 1911م كتبت تقول " علينا قبل التوجه إلى طرابلس أن نولي اهتماماً خاصاً بمنطقتي كلابريا وسردينيا اللتين تمثلان ثلثي إيطاليا ... واصفةً دعاة الحرب بالبؤساء... مؤكدة على أن الاشتراكيين سيقاومون بكل الوسائل محاولة الحكومة الإيطالية الدخول بالبلاد في مغامرة جديدة في أفريقيا[2].

تأكيداً على ما سبق وجه الحزب الاشتراكي الإيطالي قبيل توجه الحملة العسكرية إلى طرابلس إنذاراً للحكومة الإيطالية أوضح فيه " أنه سوف يواجه حملتها العسكرية بالمعارضة الفورية لأنه يمثل حسب ادعائه أكبر الحركات الجماهيرية في إيطاليا ممثلة في العمال والفلاحين[3]. كان هذا التهديد فارغ المحتوى ولا قيمة له من الناحية الواقعية، أي على مستوى الشارع الإيطالي إذ لم يكن ذا فاعلية تذكر من حيث عدد التظاهرات التي خرجت منددة بهذا التوجه الاستعماري، فالحملة الإعلامية التي شنها الحزب والمعارضون للحرب جاءت متأخرة، ولم تكن على نفس المستوى من القوة والتركيز للحملات التي قام بها رواد التوسع الاستعماري من

1 محمود العرفاوي. مخاض الامبريالية والفاشية الإيطاليتين عسر ولادتها ودفنها في ليبيا 1882 – 1912م. ج 1 . مرجع سابق. ص 212.

2 جريدة افانتي . العدد الصادر بتاريخ 13 – 9 – 1911م .

3 محمود العرفاوي. مرجع سابق. ص 212.

القوميين وأنصارهم بما فيهم رجال الدين الكاثوليك [1]، فعلى سبيل المثال انحصر الرد الاشتراكي على بعض المقالات المنشورة في الصحف القومية المؤيدة للعملية العسكرية القادمة على طرابلس وبرقة. فيما وجه الاشتراكيون اهتمامهم وبشكل كبير نحو التنظير الفكري والعقائدي للحزب بين أنصاره وبقية شرائح المجتمع الإيطالي لكسب المزيد من الأنصار، مستغلين في ذلك سؤ الأحوال الاقتصادية وما ترتب عليها من زيادة عدد العاطلين عن العمل وكذلك ارتفاع نسبة الفقر بين قطاعات واسعة من الإيطاليين، ومن ثم تزايد الهجرة للخارج، علاوة على اتساع الهوة بين الشمال الصناعي والجنوب الزراعي. ورغم ذلك فإن الاشتراكيين في دعواتهم للعمال والفلاحين بالتظاهر ضد الحرب لم يستميلوا إلا قليل من الطبقة العاملة إلى صفوفهم، ومن ثم لم تجد دعواتهم تلك أي صدى بين الشغيلة التي يدّعون قيادتها وتمثيلها والدفاع عن حقوقها. وهذا في حد ذاته دليل على الفشل المبكر للقوى الاشتراكية في إيطاليا. بينما قابل ذلك الفشل نجاح كبير لدعاة الحرب والتوسع الاستعماري وبناء الإمبراطورية من القوميين وأنصارهم من رجال الدين الكاثوليك والمعتدلين من التيار الاشتراكي نفسه، مستغلين كل الوسائل الإعلامية لتحقيق هذا الهدف القومي، الأمر الذي جعل معظم فئات الشعب الإيطالي مؤيدة لفكرة الغزو والتوسع الذي يرى فيه هولا الملاذ الوحيد لحل مشاكل إيطاليا المختلفة الاقتصادية منها والاجتماعية بل والسياسية أيضاً، دون النظر أو التفكير في العواقب التي قد تترتب على هذه الخطوة أو هذا التوجه.

كانت النتيجة المباشرة للغزو الإيطالي لليبيا هي الانقسام الذي أصاب الحركة الاشتراكية الإيطالية من الداخل بسبب التيارات المتصارعة داخلها بين يساريين معتدلين ويساريين متطرفين ووسطيين بين الجناحين. ففي المؤتمر السنوي للحزب الذي عقد في مدينة ريجو أميليا عام 1912م تم طرد الأعضاء المعتدلين في

1 نفس المرجع. ص 161 – 190.

الحزب واللذين أيدوا الخطوات الحكومية في التوجه نحو طرابلس. كما شهد نفس المؤتمر بروز التيار اليساري الثوري المتشدد والمعارض للحرب، ومن سخريات القدر أن كان على رأس هذا التيار الزعيم الفاشي فيما بعد بينيتو موسوليني Benito Mussolini. وفي ديسمبر 1914م وخلال الحرب العالمية الأولى تم طرد فريق اليسار الثوري المتشدد من عضوية الحزب بتهمة الارتداد عن المبادئ الاشتراكية، وكان على رأس المبعدين هذه المرة أيضاً موسوليني[1].

ترتب على المنافسة واختلاف التوجهات وتباينها بين التيارات الفكرية والسياسية داخل الحزب الاشتراكي الإيطالي حول القضايا الوطنية والقومية الداخلية والخارجية، أن شهد الحزب بروز ثلاث تيارات سياسية متباينة هي : التيار اليميني المؤيد للحرب بقيادة موسوليني، وتيار يسار الوسط المعارض للحرب ولكن بشكل اقل حدة، وتيار اليسار الثوري المتشددة الذي لم يستطع تنظيم نفسه واستغلال الظروف التي أوجدتها الحرب لتكوين حركة اشتراكية جديدة على الساحة الإيطالية. وربما يكون هذا التيار هو الذي عُرف فيما بعد بالكتلة الشيوعية في الحزب الاشتراكي الإيطالي والتي ظهرت بوضوح بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا عام 1917م. ويعزز هذا الاستنتاج ما صدر عن مؤتمر الحزب المنعقد في مدينة روما في شهر يوليو 1919م، عندما تبنت الكتلة شعارات الثورة السوفيتية ومنها العمل على إقامة دولة العمال في إيطاليا في أقرب الأوقات والتي عليها الاسترشاد بالتجربة الروسية [2]، والأهم من هذا أنه عندما تكونت الأممية الثالثة أو الشيوعية الدولية " الكومنترن " عام 1919م في موسكو كانت الكتلة الشيوعية في الحزب الاشتراكي الإيطالي من أوائل التنظيمات العالمية التي انضمت إلى الكومنترن[3].

---

1 РЦХИДНИ . Ф 513 . ОП 1 . Дело 99 . «Тезисы по вопросу о тактике Итальянской коммунистической партии». Рим . 1922 г. с 120 – 135.

2 РЦХИДНИ . Ф 513 . ОП 1 . Дело 1 . «Programma della frazione communista ». Рим . 6 июля 1919 г. с 4.

.РЦХИДНИ . Ф 495 . ОП 18 . Дело 76 . с 1 – 37 3

تأكيداً على هذا التوجه نحو الشيوعية واعتناق مبادئها والتأثر بالثورة الروسية كانت قرارات مؤتمر الحزب الاشتراكي الإيطالي الذي انعقد بمدينة إيمولا يومي 28 و29 نوفمبر 1920م متبنية المبادئ العامة للأممية الثالثة " الكومنترن " وأهمها الاعتراف بمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير والاعتراف باستقلال المستعمرات[1].

في هذه الفترة تقريباً كانت الأوضاع في ليبيا لصالح حركة المقاومة الوطنية، التي تمكنت من تحجيم الوجود الإيطالي وحصره في بعض المدن الساحلية كطرابلس وبنغازي ودرنة، الأمر الذي أجبر الحكومة الإيطالية على الدخول في مفاوضات مع قيادات الحركة الوطنية في طرابلس وبرقة، حيث تم التوصل إلى عقد صلح بين الطرفين " معاهدة سواني بن يادم 1919م مع زعماء طرابلس، وصلح الرجمة 1922م مع إدريس السنوسي في برقة " ولو مؤقتاً نظّمت بموجبه العلاقات بين الجانبين العربي الليبي والإيطالي، لكن الملفت للنظر في هذه المرحلة من نشاط الحزب الاشتراكي الإيطالي أنه لم تكن له رؤية واضحة حول ما يجري في ليبيا، برغم من تبني الحزب لمبادئ الأممية الثالثة السالفة الذكر، إذ لم يكن له أي موقف واضح من القضية الليبية تحديداً. ويتضح من توصيات الحزب في المؤتمر المذكور والتي تمحورت حول تأكيده على الانضمام إلى الكومنترن وقبوله بقرارات مؤتمرها الثاني بوصفها أساساً لسياسة الحزب على المستويين الداخلي والخارجي يتضح عدم جعل تلك التوصيات أساساً لعلاقاته بالقضايا المطروحة آنذاك ومن أهمها قضايا حق الشعوب في تقرير المصير[2].

بعد هذا المدخل التاريخي المهم " كما نعتقد " نتطرق إلى الحزب الشيوعي الإيطالي ونشاطاته في ليبيا خلال عقد العشرينيات من القرن العشرين.

من خلال دراستنا لوثائق الحزب الشيوعي الإيطالي في أرشيف الشيوعية الدولية أو الأممية الثالثة المعروفة اختصاراً بالكومنترن في موسكو لم نعثر إلا على أربعة

1 РЦХИДНИ. Ф 513. ОП 1. Дело 11. «Съезд коммунистической фракции в Имоле» 29 ноября 1920 г. с 8.
2 Там же. с 15 – 17.

تقارير تتعلق بنشاط الحزب في طرابلس، وهي قرار الإبعاد الصادر عن الحاكم العام لطرابلس الجنرال دي بونو» De Bono " الصادر بتاريخ 3 أغسطس 1925م. والحكم الصادر عن محكمة استئناف طرابلس المؤرخ في 10 أغسطس 1925م والمؤيد لقرار الحاكم العام ضد أعضاء الخلية الحزبية المذكورة، ثم تقرير قسم أفريقيا التابع للحزب الشيوعي حول نشاطه في المستعمرة خلال عامي 1924 و 1925م . وأخيراً ثلاث رسائل مرسلة من أحد أعضاء الخلية إلى رفاقه بميلانو وروما تحتوي على بعض المعلومات حول نشاط الخلية بطرابلس. مع ملاحظة أنه باستثناء قرار الحاكم العام وحكم محكمة استئناف طرابلس اللذين كتبا على الآلة الكاتبة، فإن بقية الوثائق مكتوبة بخط اليد وأن البعض منها يصعب قراءته نظراً لعدم وضوح العديد من الأسماء والعبارات.

وفق الوثائق التي بين أيدينا فإن بداية ظهور الحزب الشيوعي الإيطالي في طرابلس تعود إلى أواخر عام 1923م تقريباً، إذ يذكر مسؤول قسم أفريقيا للحزب بطرابلس والمجهول الاسم في تقريره المؤرخ في عام 1925م " أنه بالنظر إلى تزايد عدد المنضمين للحزب في المستعمرة فقد شهد شهر ديسمبر 1924م تشكيل أول لجنة حزبية تنفيذية في طرابلس، كما تمت أيضاً الموافقة على القانون الداخلي الأساسي للحزب ذي الأحكام التنظيمية الصارمة " [1]، ويتفق هذا مع تقرير أخر لمندوب الحزب الشيوعي الإيطالي لدى الكومنترن المدعو جارلندى الذي يشير فيه إلى أنه حتى عام 1925م كانت للحزب خلية واحدة في طرابلس تضم ما يزيد عن 25 عضواً من المهاجرين الإيطاليين أغلبهم من العاملين في قطاعي السكك الحديدية والتجارة الصغرى "[2]، فيما يذكر عضو أخر أن عدد المكتتبين بفرع طرابلس يضم في صفوفه 70 متعاطفاً[3] دون ذكر لأسمائهم أو جنسياتهم. ولعل

1 РЦХИДНИ . Ф 513 . ОП 1 . Дело 336 .((Il Governatore della Tripolitania)) 3 августа 1925 г . с 11.
2 РЦХИДНИ . Ф 495 . ОП 145 . Дело 357 . ((Выступление товарища Гарланди (Италия) на комиссии ближнего Востока)). 14 декабря 1928 г. с 80.
3 РЦХИДНИ . Ф 513 . ОП 1 . Дело 336. с 6 – 13.

الاستنتاج الذي يلاحظ على المؤسسين أنهم لا يحملون مؤهلات علمية كبيرة أو من ذوي المستوى الثقافي الكبير الذين عادة ما يميز المنظمين لمثل هذه التنظيمات السياسية ذات المضمون الفلسفي والفكري.

يتضح مما ذكر آنفاً أن نشاط وتواجد الحزب الشيوعي الإيطالي في طرابلس كان محدوداً وضعيفاً سواء من حيث العدد أو النوعية المؤسسة له، وهذا راجع في تقديرنا إلى ضعف الحزب في حد ذاته كتنظيم سياسي في الوطن الأم إيطاليا نفسها، وهي التي شهدت آنذاك بروز الحزب الفاشي وسيطرته على مقاليد السلطة في الدولة الإيطالية عام 1922م وعلؤ شأنه بين القوى السياسية الأخرى التي لم تتمكن من فرض وجودها بين فئات الشعب الإيطالي بشكل ينافس الحزب الفاشي، ثم ممارسة الأخير سياسة التصفية السياسية والجسدية ضد خصومه السياسيين وخاصة الشيوعيين.

أمام هذا التخبط والتناحر السياسي داخل الحزب ساد جو من الفوضى بين أعضائه، وخاصة في فروعه الخارجية ومنها خلية طرابلس. إذ يشير تقرير قسم أفريقيا بالحزب إلى أنه " بالرغم من تشكيل اللجنة التنفيذية وإقرار القانون الأساسي شهدت الخلية في طرابلس صراعاً داخلياً بين الأعضاء، ففي شهر مارس 1925م عقد اجتماع عام للجنة التنفيذية حفل بمشادات عنيفة بين الأعضاء كادت تفضي إلى حل القسم وأدت إلى استقالة البعض منهم وعلى رأسهم بستوني جوسيبي الذي كان يطمح إلى تولي زعامة الحزب في المستعمرة[1].

لم تكد الخلية الشيوعية الإيطالية في طرابلس تبدأ ممارسة نشاطها الحزبي وبشكل سري حتى ألقي القبض على أعضائها في الأول من أغسطس 1925م، وصدرت في حقهم إجراءات قضائية قوية تمحورت حول الطرد من العمل ثم النفي من المستعمرة وإعادتهم إلى إيطاليا. صدر الأجراء الأول وبشكل سريع من الحاكم

1 Там же. С 11.

العام للولاية الجنرال دي بونو في 3 أغسطس 1925م وشمل قرار الطرد كلاً من جامبولو كلمنتي ولونقي فرانسيسكو وموريتو سلفاتوري الذين اتهموا بانتمائهم للحزب الشيوعي، وارتكابهم عملاً معادياً وهداماً للدولة الإيطالية، ومن ثم فأن بقائهم في المستعمرة لا يتماشى مع هيبة الحكومة وسلطتها لا سيما أمام العنصر المحلي، وبالتالي فإن هذا العمل يشكل خطراً صارخاً على النظام العام الأمر الذي يستوجب اتخاذ كل الإجراءات الرادعة ضد منتسبيه[1].

من خلال القرار السابق يتضح أن العمل الحزبي الشيوعي الإيطالي في طرابلس اقتصر على المواطنين الإيطاليين دون سواهم، وهو ما يؤكد وجهة نظرنا حول عدم وجود أي تنظيم شيوعي ليبي في طرابلس في تلك الفترة رغم ما ذهبت إليه بعض المصادر[2]*، ويعزز صحة هذا الرأي عدم وجود أي اسم للعناصر المحلية الليبية ضمن الوثائق المعتمدة عليها هذه الدراسة. لم تقف العقوبة المفروضة على أعضاء الخلية عند هذا الحد، وإنما أُردف قرار الطرد السابق بقرار آخر من مؤسسة السكك الحديدية في طرابلس تضمن إقالة المنتمين للخلية المذكورة من المؤسسة اعتباراً من 21 أغسطس 1925م[3].

قابل أعضاء الخلية القرارات الصادرة بحقهم سواء من الحاكم العام أو من مؤسسة السكك الحديدية بالرفض معتبرين أن تلك القرارات ظلماً صارخاً لحق بهم؛ فرفعوا قضيتهم أمام محكمة استئناف طرابلس عن طريق المجلس التأديبي لموظفي السكك الحديدية. ونظراً لهيمنة الحزب الفاشي على أجهزة الدولة ومن بينها القضاء، فإن حكم المحكمة لم يكن مفاجئاً لأعضاء الخلية الحزبية، حيث جاء في حيثيات الرد القضائي " أن الدفاع الذي قدمه المدانون غير ذي بال، ولا يتوجب على المحكمة إصدار حكم لصالح هولاء، واستناداً لما جاء في الفقرة الخامسة من

1 Там же. с 2 – 3.

2 في هذا الإطار يمكن الرجوع إلى ما ذكرناه حول هذه القضية في المقال المتعلق بالشيوعية الدولية والقضية الليبية ضمن هذا الكتاب

3 Там же. С 4.

المادة 49 من لائحة العمل بالسكة الحديدية التي تنص على أن عزل العمال الذين يقترفون أعمالا مخلة بالشرف أو الأخلاق من شأنها أن تجعلهم غير جديرين بتقدير عامة الناس واحترامهم لهم... وبما أن الطرد المدني بحق هولاء الأشخاص صادر عن الحكومة الإيطالية للأسباب السابقة ذكرها والتي لا يمكن الطعن فيها كما يريد محامي المدانين، لأن الأمر يتعلق بإجراءات ذات طبيعة سياسية وإدارية... كما أن الطرد في حد ذاته أمر مشين لمجرد إعلان عدم جدارة مواطن بالبقاء في المستعمرة، وبالتالي عدم جدارته بتقدير واحترام الناس له من جراء انتمائه لحزب مخالف للدستور ومخرب للوضع الاجتماعي الراهن، خصوصاً في المستعمرة وفي ظل الظروف السياسية الحالية القائمة في ربوعها[1]، وبالنتيجة كان حكم محكمة الاستئناف بطرابلس مؤيداً لقرار الحاكم العام القاضي بإبعاد العناصر الشيوعية من المستعمرة وإعادتهم إلى الوطن الأم.

في رسالة موجهة إلى رفيق له في الحزب كشف أحد أعضاء الخلية كيفية تصرف السلطات الحكومية إزائهم وكيفية كشفهم ومن ثم مصادرة وثائق ومستندات التنظيم.. كتب يقول « إنه إذا كان عليّ إعلامك بواقعة التفتيش التي جرت في طرابلس فإنني أؤكد لك أن ما عثروا عليه من كتب وبعض الصحف لا يشكل جريمة يعاقب عليها القانون، بل أنهم لم يعثروا على أية وثيقة تثبت أن الرفاق المكلفين بالمثول أمام المحكمة ينتمون للحزب الشيوعي، وأن الشرطة لم تعثر على أية بطاقة اكتتاب في الحزب، وأن أسباب طردنا من المستعمرة ترجع إلى خلافات شخصية بيننا وبين كل من مدير السكك الحديدية بطرابلس وأحد المهندسين بنفس المؤسسة، ولذا جاء إجراء الطرد رداً على احتجاجنا على تعسفها وظلمها للشغيلة حيث لم يجد ذلك المهندس إلا إبلاغ السلطات بانتمائنا للحزب الشيوعي... وفي ختام الرسالة يطلب صاحبها من صديقه العمل على تبرئته ورفاقه من التهمة الموجهة إليهم والعمل على الحصول على أمر من الحكومة المركزية في روما بإلغاء مرسوم

1 Там же. С 5.

الطرد من المستعمرة لانعدام الأسباب الكافية لإصداره حسب رأيه[1].

من خلال الوثائق التي بين أيدينا يتضح أنه رغم قرارات الإبعاد التي صدرت في حق أعضاء الخلية الحزبية في طرابلس، استطاع أحدهم العودة إليها، وهو ما توضحه الوثيقة التي كتبها من كان يتولى رئاسة نقابة مستخدمي السكك الحديدية في المدينة قبل الأبعاد. كتب يقول واصفاً عودته وتصرف السلطات معه " حال وصولي إلى طرابلس أُجبرت على البقاء طيلة اليوم تحت تصرف سلطات الأمن وأخبروني بأن كل خطواتي تحت المراقبة والأهم من ذلك منعت من الاقتراب من الرفاق[2]. وتبين الوثيقة أن الشرطة في المستعمرة تمكنت من استمالة بعض عناصر الخلية إلى جانبها لتكون عيناً لها على بقية الأعضاء، يقول كاتب الوثيقة " أن المدعو لونقي فرانسيسكو كان عضواً في اللجنة التنفيذية وأن قراراً قد صدر بطرده من اللجنة التنفيذية في أحد اجتماعاتها لعدم لياقته السياسية في الحزب ... وأن لونقي هذا شوهد من قبل أعضاء اللجنة للحزب يتردد على سكرتير الحزب الفاشي المحلي في طرابلس وربما سجل نفسه بالفاشيو حتى ينجو من الإبعاد، وأن الشرطة لديها قائمة بأسماء من يسمون بالحمر الذين سيتم تسفيرهم إلى إيطاليا ولن يسمح لهم بالعودة إلى طرابلس[3].

رافقت حركة اكتشاف الخلية الشيوعية في طرابلس إجراءات أمنية صارمة حيث قامت الشرطة بمصادرة ما وجدته من مطبوعات بحوزة أعضاء الخلية، ومنها أعداد لبعض الصحف كصحيفة أورديني نوفو " النظام الجديد " وصحيفة يونيتا " الوحدة " وصحيفة أفانتي " إلى الأمام " [4]، علاوة على تضيق الخناق على تحركات أعضاء الخلية بالمدينة من خلال وضع سلطات البريد بطرابلس كل المراسلات القادمة إليها من روما أو من بقية المدن الإيطالية الأخرى تحت المراقبة والتفتيش،

1. Там же. С 1 – 6
2. Там же. С 13
3. Там же. С 13
4. Там же. С 6 – 13

خاصة تلك المراسلات التي يشتبه فيها أنها تخص التنظيم الشيوعي فتُفتح وتُقرأ بل أن بعضها يصادر[1]، الأمر الذي جعل بقية أعضاء الخلية والذين لم يتم اكتشافهم من قبل السلطات المحلية في طرابلس يستعملون وسائل أخرى في توصيل المعلومات للجنة المركزية للحزب في روما نظراً لصعوبة العمل العلني في المستعمرة، الأمر الذي تسبب وفق ما ورد في تقرير آخر مؤرخ في سبتمبر 1925م إلى تناقص أعداد المنظمين للحزب والذين وصلوا إلى ستة أشخاص إن لم يكن أقل من ذلك[2].

رغم الظروف الصعبة التي مرت بها الخلية في طرابلس لم تتهاون اللجنة المركزية للحزب في اتخاذ قرارات صارمة في حق بعض الأعضاء الذين ثبت ضعفهم ومن ثم تعاونهم مع السلطات في المستعمرة، بقصد العفو عنهم مقابل الوشاية برفاقهم. وتطبيقاً لهذا الأجراء تم إبعاد بعض العناصر من الخلية في شهر سبتمبر 1925 ومنهم لونقي فرانشيسكو الذي أُتهم بعدم الأهلية وخيانته للحزب حيث ذهب برفقة زوجته إلى سكرتير الحزب الفاشي بطرابلس لاستجدائه للتدخل والتوسط له لإلغاء قرار الأبعاد الصادر بحقه[3].

لقي الأعضاء المبعدين من طرابلس والذين فُصلوا من أعمالهم الصعاب في وطنهم الأم إيطاليا، والتي من أهمها حرمانهم من الحقوق المدنية كحق العمل تحديداً بسب الشهادة التي أصدرتها في حقهم مؤسسة السكك الحديدة في طرابلس، علاوة على حرمانهم من مكافأة نهاية الخدمة التي قدرت آنذاك بـ 4000 ليرة عقاباً لهم على انتمائهم للحزب الشيوعي. ولذلك اتجه هولاء على البحث عن الكيفية التي يمكنهم بها السفر إلى روسيا السوفيتية موطن الشيوعية الأول لتلقي المزيد من التثقيف الفكري العقائدي وكذلك العمل هناك. كتب أحد أولئك المبعدين يقول " أنه ورفيق له لم يذكر أسمه يودان السفر إلى روسيا بغرض الدراسة والعمل، إذ أنهما عاملان فنيان في المراجل البخارية وأنهما بعد إتمام دراستهما سيعودان لإيطاليا لإشعال الثورة العمالية فيها[4].

1 Там же. С 6 – 13.
2 Там же. С 15.
3 Там же. С 6 – 15.
4 Там же. С 14.

بناءً على ما سبق توضيحه فإنه لم يتسن للحزب الشيوعي الإيطالي القيام بأي نشاط حزبي في طرابلس خلال فترة العشرينيات من القرن الماضي. ويعود السبب في تقديرنا إلى ضعف الحزب الشيوعي الإيطالي نفسه، حيث لم يستغل الظروف التي مرّت بها إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى: كالأزمة الاقتصادية الخانقة التي تضررت منها فئات كبيرة من المجتمع الإيطالي وخاصة محدودي الدخل من العمال والفلاحين، وارتفاع الأسعار لكثير من السلع الأساسية، ولم يقدم لهم الاشتراكيون والاصلاحيون إلا الشعارات العقائدية والثورية البراقة الخالية من الحلول الجذرية لمشاكلهم المزمنة والحادة، ولذلك لم يجد أولئك العمال إلا الإضراب والتظاهر سلاحاً يشهرونه في وجه الحكومة ومستغليهم من البرجوازيين والراسماليين، وهم المتشبعون بالفكر الاشتراكي وغيره من التوجهات اليسارية الأخرى، فزحفوا على المصانع ومزارع كبار الملاك [1]. لكن هذه التحركات الجماهيرية العمالية لم تستغل من قبل القوى الاشتراكية وعلى رأسها الحزب الشيوعي للاستيلاء على السلطة في إيطاليا وهو الشئ الذي قامت به الحركة الفاشية بدلاً عن الشيوعيين الإيطاليين، والذين تعرضوا فيما بعد إلى الاضطهاد ثم التصفية على أيدي الحزب الفاشي الحاكم، ولم تقدم الشيوعية الدولية والحكومة السوفيتية شيئاً ذا قيمة لإنقاذ حلفائها الإيطاليين من بطش ذلك الحزب. بل لقد شهدت حقبة العشرينيات تطوراً في العلاقات السياسية والاقتصادية بين النظامين الفاشي والسوفيتي، فكانت معاهدة 7 فبراير 1924م تتويجاً لذلك التطور، إذ بموجبها تم الاعتراف الدبلوماسي بين الدولتين ومن خلالها تمكن السوفييت من كسر طوق العزلة السياسية التي كانت مفروضة عليهم من الدول الغربية على المستويين السياسي والاقتصادي، ولذلك اعتبرها المؤرخون السوفييت واحدة من أكبر الناجحات السياسية للنظام السوفيتي على مستوى علاقاته بالدول الغربية وفق قاعدة المعاملة بالمثل[2].

1 عبد العزيز سليمان النوار. عبد المجيد نعني . التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية. دار النهضة العربية بيروت 1986م. ص 536.

2 Хормач . И . А . Заключение Советско итальянского договора о торговле и мореплавании 7 февраля 1924 г . В кн . Италия и Европа . Москва 1990 г . с 110.

إن تصفية الحزب الشيوعي الإيطالي على الساحة الإيطالية على يد الفاشست لا تعني انتهاء الحزب على الساحة السياسية العالمية، حيث انتقل قادة وكوادر وأعضاء الحزب إلى روسيا وغيرها من الدول الأوروبية، ومن هناك حاول الشيوعيون الإيطاليون وبمساعدة سوفيتية تنظيم صفوفهم وخلق جذور وقواعد لهم في الوطن الأم والمستعمرات التابعة لها. وبناء على ذلك قام الحزب الشيوعي الإيطالي بإعداد تقرير عن الأوضاع العامة في ليبيا خلال عام 1928م قدمه مندوب الحزب في الكومنترن بموسكو المدعو " جارلندى " ذكر فيه " أنه خلال الحرب العالمية الأولى انحسر الوجود الإيطالي في ليبيا على بعض المدن الساحلية نتيجة للانتصارات التي حققتها المقاومة الوطنية في طرابلس وبرقة، ومن ثم تعهدت إيطاليا بإصدار القانون الأساسي للولايتين. لكن هذا الأمر تغير بوصول الفاشست للحكم في روما عام 1922م، والذين بدأوا في تنفيذ سياسة توسعية إمبريالية في البحر المتوسط والبحر الأحمر[1].

تناول جارلندى في تقريره أيضاً وضعية المستعمرات الإيطالية في أفريقيا حيث ذكر أن تلك المستعمرات شكلت عبئاً على الخزينة العامة للدولة الإيطالية وأنها ليست في وضع يمكنها من تلبية حاجتها بنفسها، ولذا ستبقى في حاجة إلى دعم الخزينة المركزية في روما، خاصة وأن تلك المستعمرات لا توجد بها صناعات كبرى أو ثروات طبيعية تمكنها من أن تشكل مورد دخل لها[2].

لعل النقطة الأهم التي وردت في تقرير جارلندى وتختص بليبيا هي المتعلقة بسياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي في البلاد. فقد ورد في التقرير أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإيطالية لدعم المستوطنين الإيطاليين والتي اشتملت على تخصيص الأرض وتوفير المعدات الزراعية والأسمدة والقروض المالية لمساعدة أولئك المستوطنين على الاستقرار حتى تصل المزارع إلى مرحلة الإنتاج، كل تلك الجهود لم تأت بنتائج ذات قيمة للدولة أو للمستوطن نفسه، كما لم تبلغ الهدف المرجو منها ...

1 РЦХИДНИ . Ф 495 . ОП 145 . Дело 357 . «Выступление товарища Гарланди (Италия) на комиссии ближнего Востока», 14 декабря 1928 г . с 12.
2 Там же. С 13.

ولذلك يرى جارلندى أنه للوصول إلى الأهداف المنشودة من عملية الاستيطان لا يمكن الاعتماد على الفلاحين الإيطاليين فقط، ولكن لابد من استغلال وإلى أقصى حد ممكن السكان المحليين في هذا المجال[1]. كلام لا يحتاج إلى توضيح أو شرح أو تعليق إلا بعبارة واحدة وهي أن قائل هذه العبارات اشتراكي شيوعي معاد للامبريالية والاستغلال أو هكذا كانوا يقولون ويدّعون . وعلى ذلك ووفق هذه النظرة للأمور فقد تساوى جميع الإيطاليين على اختلاف توجهاتهم السياسية والعقائدية في نظرتهم للتوسع الاستعماري وبناء الدولة القومية القوية بمستعمراتها أسوة بغيرهم من الشعوب الأوروبية التي بنت تقدمها الحضاري على حساب شعوب أخرى.

حاول جارلندى أن يكون أكثر تفهماً وواقعية لما يجب أن تكون عليه الأمور في معارضة القوى الاشتراكية للقوى الامبريالية الأوروبية ومنها الإيطالية، وذلك من خلال بناء علاقات وثيقة بين كل القوى الاشتراكية في مختلف الدول الأوروبية والحركات الوطنية في المستعمرات. جاء في تقريره المذكور أنه لا يمكننا استثناء الحركات الوطنية في المستعمرات في عملية المجابهة والنضال ضد الامبريالية الإيطالية، علماً وأن ذلك ليس بالأمر الهين أو السهل فنحن لا نستطيع الوقوف أو مقاومة الإمبريالية الإيطالية داخل ليبيا[2]. وفي هذا إشارة لما آل إليه حال الحزب في طرابلس من تصفية على يد الحكومة الإيطالية بها بل وحال الحزب في الوطن الأم.

عمل الحزب الشيوعي الإيطالي على وضع سياسة مستقبلية له سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أوضح من خلالها برامجه ومواقفه من القضايا العامة المطروحة ضمن منظمة الكومنترن كقضية تقرير المصير، ولعل من النقاط الهامة التي لفتت الأنظار في تقرير أمين عام الحزب الشيوعي الإيطالي المذكور آنفاً ما يتعلق بعلاقته بالأحزاب الشيوعية في المستعمرات الفرنسية والإسبانية في المغرب العربي، وأهمها الحزب الشيوعي الفرنسي في تونس والجالية الإيطالية بها. حيث أكد أولاً أن الفاشية الإيطالية تتخذ من ليبيا قاعدة لتوسعها الإمبريالي في أفريقيا الشمالية والشرقية،

1 Там же. С 13.
2 Там же. С 14.

كما تتخذ من المصالح الاقتصادية الإيطالية في البلدان المجاورة لليبيا وسيلة لبث الدعاية للامبريالية والفاشية الإيطالية، ولذا فإن الحزب الشيوعي الإيطالي يتوجب عليه كما يقول أمينه العام العمل مع الحزب الشيوعي الفرنسي في تونس لكسب العمال الإيطاليين هناك والعمل معاً على بناء جبهة متحدة من العمال المحليين والأجانب ضد الإمبرياليتين الإيطالية والفرنسية، وإنهم في ليبيا يعملون على إقامة علاقات مع الحركة الوطنية الليبية التي عن طريقها يمكن العودة إلى ليبيا [1].

لكن ما حلم به جارلندى وأشار إليه من تعاون بين الشيوعيين الإيطاليين ونظرائهم الفرنسيين وكسب السكان المحليين أو المستوطنين الإيطاليين في ليبيا لم يكن ليتحقق على أرض الواقع أو يرى النور، لعوامل عديدة وكثيرة لعل أولها : ما يتعلق بالحزب الشيوعي الإيطالي نفسه الذي كان عاجزاً على أن يكون له أي وجود على الساحة الإيطالية نفسها، بعد ما تمكن الفاشيون من الاستحواذ على السلطة في روما ومنع بقية القوى السياسية من مزاولة أي نشاط مهما كان نوعه خارج الحزب الفاشي، فما بالك بليبيا التي لم تكن مهيئات لوجود مثل هذا الحزب لسطوة السلطة الفاشية فيها وحالة عدم الاستقرار التي كانت تعيشها البلاد نظراً لاستمرار حالة المقاومة فيها. وعلى ذلك ظل الشيوعيون الإيطاليون بعيدين عن الساحة الليبية حتى الحرب العالمية الثانية.

ثانيهما. النفور العام الذي كان لدى الليبيين من الوجود الإيطالي مهما كانت صفته، ومن ثم فإن ما يعنيه جارلندى من وجود تنظيم شيوعي في طرابلس نعتقد أن المعني به هم الإيطاليون دون سواهم[2]*.

نقطة أخيرة يجب التطرق إليها والإشارة لها في سياق هذا الموضوع وترتبط بنشاطات الحزب الشيوعي الإيطالي في ليبيا وهي المتعلقة بموقف الحزب من حق الشعب الليبي في الحرية وتقرير المصير أسوة بالشعوب الأخرى.

---

1 .Там же. С 16

2 * يمكن العودة في هذا الشأن إلى كتابنا. الحركة العمالية في ليبيا 1943 – 1969م . منشورات مركز الجهاد. طرابلس. 2000م. حيث كان الشيوعيون أول من حاول إعادة تأسيس الحركة العمالية في طرابلس بعد انهيار النظام الفاشي عقب الحرب العالمي الثانية بقيادة المحامي أنيركو جيبلي..

طبقاً للسياسة العامة للكومنترن كان على الأحزاب الشيوعية في الدول الامبريالية الغربية الأعضاء في المنظمة المذكورة أن تتبنى المبادئ العامة للمنظمة ومن بينها قضية مبدأ حق تقرير المصير، أو ما أصطلح على تسميته في أدبيات المنظمة بقضيتي القومية والمستعمرات. وبالعودة إلى وثائق الحزب في منظمة الكومنترن في موسكو وكما أشرنا سابقا أن الحزب الشيوعي الإيطالي تبنى هذا المبدأ بشكل عام دون تحديد لقضية بعينها منذ مؤتمر إيمولا عام 1920م.

شكلت هذه القضية مثار خلاف بين قيادات الحزب بسبب ترسخ فكرة التوسع وبناء الدولة القومية القوية بمستعمراتها في عقلية الشعوب الأوروبية، علاوة على الإرث التاريخي للشعب الإيطالي باني الإمبراطورية الرومانية التي سادت العالم قديماً، ولذلك لم تدرج القضية ضمن برنامج مؤتمره الثاني الذي عقد عام 1922م، واكتفى بتناول قضايا أخرى على المستويين الداخلي والخارجي. داخلياً كانت قضايا الطبقة العاملة والبطالة والهجرة والمشكلة الزراعية أهم ما تضمنه برنامج ذلك المؤتمر[1]، أما على مستوى السياسة الخارجية فكانت علاقته بالأحزاب الشيوعية الأخرى وتوطيدها أهم ما طرح في ذلك المؤتمر، بينما غابت قضية المستعمرات وحق تقرير المصير من جدول الأعمال ولم يشر إليها بأي شكل[2].

في عام 1926م عقد الحزب الشيوعي الإيطالي مؤتمره الثالث بموسكو وتضمن جدول أعماله من بين ما تضمن قضية القومية والمستعمرات. وصدر عنه في هذا الشأن بيان تبنى فيه حق الأقليات السلافية والكرواتية والألمانية في الشمال الإيطالي في الحرية وتقرير المصير[3]. أما ليبيا وما كان يجري فيها من حرب تحريرية يقابلها مذابح وتنكيل بأهلها على أيدي الفاشست لم تحظ بأي اهتمام أو إشارة أو ذكر في

1 РЦХИДНИ . Ф 513 . ОП 1 . Дело 93 . «2 - й конгресс Нтальянской коммунистической партии». Рим . 1922 г . с 30.

2 РЦХИДНИ . Ф 513 . ОП 1 . Дело 99 . «Тезисы по вопросу о тактике Итальянской коммунистической партии». Рим . 1922 г . с 23 – 81.

3 РЦХИДНИ . Ф 513 . ОП 1 . Дело 387 . «Il terzo congresso del partito communista d'Italia ‹ sezione del Internazionale Communista. 24 февраля 1924 г . с 110.

ذلك المؤتمر. وهذا في اعتقادنا دليل على أن الشيوعيين الإيطاليين لم يشذوا عن القاعدة العامة لدى كل الإيطاليين والقائمة على ضرورة التوسع الاستعماري وإعادة أمجاد روما. ويبدو أن الكومنترن كانت غاضة الطرف أو مؤيدة لسياسة الحزب الشيوعي الإيطالي حول سياسته الخارجية وتحديداً ما يتعلق منها بليبيا في عدم انتقاده لسياسة الفاشست ضد الليبيين، أو تأييده لهم في حق تقرير المصير أسوة ببقية الأقليات الأوربية في الشمال الإيطالي التي تبنى الحزب قضاياها. ولعل ذلك راجع في تقديرنا إلى إدراك الكومنترن ومعرفتها بشعور الإيطاليين لبراليين كانوا أم اشتراكيين أو شيوعيين أم قوميين بل وحتى من رجال الدين الكاثوليك تجاه قضية الاستعمار والتوسع وبناء الدولة القومية القوية بمستعمراتها أمراً لا يجب الخوض فيه، وعلى ذلك فإن الشيوعيين الإيطاليين لم يستطيعوا التخلص من هذه الفكرة وإنكارها على حكومتهم رغم اعتناقهم للفكر الاشتراكي الماركسي والمبادئ التي ينادي بها. أو أن هذا الموقف يرجع إلى طلب الحكومة السوفيتية من الكومنترن بعدم الضغط على الحزب الشيوعي الإيطالي من أجل تحديد وتوضيح موقفه من هذه القضية وفق مبادئ المنظمة نتيجة العلاقات السياسية الجيدة بين الدولتين وإن لم يكن لدينا دليل على هذا الاستنتاج. وبناء على ذلك فقد حافظت موسكو على علاقاتها المتميزة بالحزب الشيوعي الإيطالي دون أن يؤثر ذلك على علاقاتها الرسمية بالحكومة الإيطالية الفاشية التي نكلت بالشيوعيين الإيطاليين ومنعتم من ممارسة أي نشاط داخل إيطاليا. وفي كل الأحوال كان موقف الحزب الشيوعي الإيطالي من القضية الليبية سلبياً لا يتماشى مع ما يدعيه من أفكار يقول عنها أنها ثورية وتقدمية.

الاتحاد السوفيتي والقضية الليبية في الأمم المتحدة

1948 – 1951م

بانتهاء الحرب العالمية الثانية في 8 مايو 1945م في أوروبا و15 أغسطس من نفس العام في الشرق الأقصى باستسلام اليابان بعد ضربها بالقنابل الذرية، دخلت العلاقات الدولية منعطفاً جديداً وخطيراً، إذ ظهرت على السطح الخلافات السياسية والأيدلوجية الحادة بين الحلفاء حول قضايا عديدة تمس الأمن الأوروبي والعالمي، وكيفية معالجة نتائج الحرب ومن بينها قضية المستعمرات السابقة لدول المحور ومنها إيطاليا. وبفعل هذه الخلافات دخل العالم مرحلة جديدة عُرفت في الفكر السياسي العالمي بالحرب الباردة، والتي صبغت العلاقات الدولية حتى تسعينيات القرن العشرين عندما أنهار الاتحاد السوفييتي أحد قطبي تلك الحرب وحلفائه في المعسكر الاشتراكي في شرق أوروبا.

زاد من حدة الخلافات بين الحلفاء تباين واختلاف الاتجاهات الأيدلوجية والسياسية لتلك الدول، فبروز الاتحاد السوفيتي بنظامه الماركسي الشيوعي بعد تلك الحرب كقوة كبرى تسيطر على معظم أوروبا الوسطى والشرقية وتنصيبه لحكومات موالية له، نُظر إليه من قبل الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على أنه خطراً على أوروبا والعالم الحر لا يقل عن النازية والفاشية المنهارتين. فيما أعتبر السوفييت أن دورهم في الحرب العالمية الثانية يسمح لهم بل يعطيهم الحق في صنع القرارات التي تقرر مصير العالم، ومن بين تلك الحقوق وفق المنظور السوفييتي تقرير مصير المستعمرات الإيطالية ومنها ليبيا.

طُرحت قضية المستعمرات الإيطالية على بساط البحث والمناقشة بين الحلفاء لأول مرة في مؤتمر بوتسدام « Potsdam " بضواحي برلين الذي عقد في الفترة ما بين 17 يوليو و2 أغسطس 1945م والذي ضم كل من الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل والرئيس السوفييتي جوزيف ستالين كرؤساء للدول المنتصرة في الحرب، تساءل ستالين في ذلك اللقاء عن مصير المستعمرات الإيطالية ومنها ليبيا بقوله من الذي قرر مصير تلك المستعمرات؟ وإلى من ستعود ملكيتها ؟

وكان ذلك التساؤل السوفييتي رداً على تصريحات أنطوني إيدن عضو مجلس العموم ووزير الخارجية البريطاني حول فقدان إيطاليا لمستعمراتها وإلى الأبد.[1]

تكمن أهمية مؤتمر بوتسدام بالنسبة لليبيا في تلك الظروف الدولية المعقدة في أنها المستعمرة الوحيدة التي طرحت قضيتها للنقاش بين الكبار، بل واحتد النقاش حولها، وفي ذلك دلالة كبيرة على أهميتها الإستراتيجية وموقعها في السياسات المستقبلية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة اللتين تحتلانها وفق قانون الحرب، وأيضاً تبين ملامح الدور السوفييتي المستقبلي في العلاقات الدولية، كما أبرزت تلك الخلافات ما ستؤول إليه العلاقات بين القوى الكبرى والدول السائرة في فلكها، ومن ثم دخول العالم مرحلة جديدة من الاستقطاب السياسي والعسكري والأيدلوجي، إذ بدأت نذر الحرب الباردة بين السوفييت والأمريكيين مصحوبةً بتفوق عسكري غربي واحتكار أمريكي للسلاح النووي، يقابله سعي سوفييتي حثيث لكسب تأييد الشعوب المضطهدة والساعية إلى الاستقلال والتحرر من خلال دعم حركات التحرر الوطني وتبني القوى اليسارية المختلفة الاتجاهات باعتبارها قوى وطنية مناهضة للامبريالية الغربية، وخلال هذه الحقبة التاريخية لم تشهد ليبيا ظهور أي تنظيم ذي اتجاهات يسارية مدعوماً من الاتحاد السوفييتي.[2] ورغم ذلك فقد تبنى الاتحاد السوفييتي القضية الليبية من خلال مناقشة مسألة المستعمرات الإيطالية ضمن أعمال مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى في لندن في سبتمبر1945 لتحقيق أهدافه الإستراتيجية في ثوب دعم الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في الاستقلال.

في لندن وخلال مؤتمر وزراء الخارجية للدول الكبرى المشار إليه ظهرت الخلافات الحادة حول ليبيا ومستقبلها، فبريطانيا رأت ضرورة تخلي إيطاليا عن كل مستعمراتها

1 Советский Союз на миеждународных конференциях периода Великой Отечественной войны 1941 – 1945 гг. Берлинская "Потсдамская" конференция рукофодителей тёрх соузных держав – СССР، США и Великобритании. 17 июля – 2 августа 1945. Москва 1984. с 141.

2 А В П Р Ф. ф 098. оп 30 е. по 209. пор 8. "посолъство ссср в Италии – министру иностраных дел саюз ссср – Молотову" 4 августа 1947. с 22.

الأفريقية دون أية شروط، فيما أيدت فرنسا عودة إيطاليا إلى مستعمراتها الأفريقية. وسط هذا التضارب في الآراء بين الحلفاء الغربيين أعلن السوفييت عن استعدادهم لتولي إدارة الجزء الغربي من ليبيا " طرابلس" [1]. وفي خضم هذه التناقضات وتقاطع المصالح تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية واقترحت على لسان وزير خارجيتها جيمس بايبنسJams Bybnes وضع المستعمرات الإيطالية تحت وصاية الأمم المتحدة على أن تمنح ليبيا الاستقلال بعد عشر سنوات [2]. لكن تجذر الخلافات بين الفرقاء وتقاطع المصالح بينهم وتباين وجهات النظر حالت دون الوصول لصيغة تفاهم محددة بشأن هذه المشكلة، ولذلك اتفق الوزراء على إحالة ملف قضية المستعمرات الإيطالية إلى وكلائهم لبحثه في لقاء قادم يعقد في باريس.

سبقت مؤتمر باريس نشاطات سياسية محمومة قامت بها الدبلوماسية الإيطالية لإقناع الدول الكبرى بحقها في العودة إلى مستعمراتها السابقة ومنها ليبيا، وكللت هذه الجهود بموافقة السوفييت في مؤتمر باريس الذي عقد في أبريل 1946م على وضع تلك المستعمرات تحت الوصاية الإيطالية[3]، وقوبلت الموافقة السوفيتية برفض بريطاني أمريكي قطعاً للطريق على أي نفوذ مستقبلي سوفييتي في إيطاليا من خلال تقوية الحزب الشيوعي الإيطالي في أية انتخابات مقبلة في إيطالياً، ولذلك فقد أنفض لقاء باريس دون أية نتيجة تذكر، ورُحّلت القضية إلى اجتماع آخر عُقد في باريس أيضاً في شهر يونيو من نفس العام تم الاتفاق فيه على تشكيل لجنة تقصي الحقائق من الدول الأربع وإرسالها إلى المستعمرات الإيطالية لمعرفة رغبات السكان حول تقرير مصيرهم.[4].

---

1 Ф . Референтура по Ливии . оп . 6 а ، папка 1 . пор No 1 . дело 720 . " Краткие сведения о позиции СССР ، Франции ، Англии и США по вопросу о судьбе Ливии " ، л . 34

2 نيقولا زيادة. ليبيا سنة 1948م وثيقة رسمية. الجامعة الأمريكية، بيروت، 1966م. ص 41.

3 АВПРФ . ф 0107 . оп 6 . по 1 . пор 1 . вопрос о бывших итальянских колониях до передачи его в ООН . 3 . 05 . 1951 . с 42 – 43

4 АВПРФ . ф 098 . оп 30 е . по 209 . пор . No 8 . от – Голуновского – Молотову . 13 . 11 . 1947 . с 61

لم ينتج عن الاجتماعات السابقة لوزراء خارجية الدول الأربع الكبرى شيء ذا أهمية بالنسبة لليبيا نتيجة للخلافات الكبيرة فيما بينها، وتضارب مصالحها حول تلك المستعمرات. والأهم من كل ذلك أن تلك الدول لم تأخذ خلال مناقشاتها للمشكلة رأي أو وجهة نظر أصحاب العلاقة أنفسهم أي سكان المستعمرات، كما أن الدول الكبرى قبلت أن تستمر الدول المحتلة لهذه المستعمرات بإدارتها دون أن تشترط عليها أسلوباً أو نظاماً معيناً بالإدارة [1] خاصة من الجانب السوفييتي الذي يدعي بعض مؤرخيه أن رفضه للمبادرات الغربية بخصوص ليبيا كان نابعاً من قناعاته في الدفاع عن مصالح الشعب الليبي ومراعاة لتناسب القوى الدولية آنذاك[2]

بالرجوع إلى المواقف السوفيتية منذ مؤتمر بوتسدام وحتى إحالة القضية إلى الأمم المتحدة يتضح لنا أن الاتحاد السوفييتي لم يثبت على موقف سياسي واحد، فمن المطالبة بإدارة الجزء الغربي من ليبيا " طرابلس»، إلى دعم عودة إيطاليا إلى مستعمراتها السابقة كسباً للجبهة الداخلية الإيطالية التي كانت مقبلة على انتخابات عامة عام 1946م حيث كان للحزب الشيوعي الإيطالي وجود جماهيري كبير، ثم القبول بعودة إيطاليا إلى مستعمراتها السابقة تحت مظلة الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الكبرى. إن هذا التغير في الموقف السوفيتي يدل على الفشل الذي منيت به السياسة السوفيتية في تعاطيها مع بعض نتائج الحرب العالمية الثانية وضعفها أمام التحالف الغربي، الأمر الذي جعله يتخلى عن شعاراته الثورية من قبيل حق الشعوب في تقرير المصير والحرية والاستقلال بحثاً عن مصالحه السياسية والإستراتيجية والتي كانت ليبيا واحدة منها بحكم موقعها الجغرافي المميز في البحر المتوسط.

شهدت سنة 1947م عقد معاهدة الصلح بين إيطاليا والحلفاء والتي تخلت بموجبها إيطاليا على كل ما تدعيه من حقوق في مستعمراتها الأفريقية ومنها ليبيا، والإبقاء على الإدارة الحالية للمستعمرات، وأن المصير النهائي لهذه المستعمرات

1 نيقولا زيادة. مرجع سابق. ص 42

2 أ شيفيدوف، ف. رومانتسيف . العلاقات السوفيتية الليبية . ترجمة.جلال الماشطة، دار التقدم، موسكو. 1986 . ص 40

تقرره حكومات الدول الأربع الكبرى[1]، وأخذت هذه المعاهدة صفتها القانونية بعد تصديق الحكومة الإيطالية وحكومات الدول الكبرى عليها في الدورة الثالثة لمجلس وزراء الخارجية للدول المعنية المنعقد بنيويورك في 15 سبتمبر 1947م. حيث دخلت قضية ليبيا منعرجاً جديداً من التنافس بين الدول الكبرى متمثلاً في اللجنة الرباعية التي زارت البلاد في مارس 1948م لمعرفة رأى الليبيين في الاستقلال وتقرير المصير . وقد زودت الحكومة السوفيتية أعضائها في اللجنة بتوصيات خاصة تمثلت في الآتي:.

1. جمع كل المعلومات حول الأوضاع الاقتصادية والسياسية في المستعمرات الإيطالية.

2. جمع كل المعلومات التي تدين بشكل مباشر وغير مباشر الإدارة الإنجليزية عسكرية ومدنية، وكذلك جمع المعلومات وتسجيلها حول الآراء المعادية للإنجليز من قبل السكان المحليين.

3. جمع كل المعلومات المتعلقة بالتغلغل الاقتصادي والسياسي والعسكري للأمريكيين في المستعمرات الإيطالية.

4. جمع المعلومات حول الأحزاب والمنظمات والحركات السياسية والدينية وخاصة تلك التي تدعي تمثيل السكان المحليين ومشاركتها في أجهزة الإدارة في الأراضي المعنية، والاهتمام الخاص بدراسة الصلات وتبعية الأحزاب والمنظمات والمجموعات المذكورة للنفوذ الأجنبي ((إنجليزي - فرنسي - أمريكي)).

5. جمع كل المعلومات حول صلات تلك الأحزاب والمنظمات والحركات المختلفة مع دول المحور قبل الحرب وخلالها.

6. تسجيل أراء العناصر الديمقراطية والتقدمية المحلية بشكل أوسع ما يمكن في تقارير اللجنة[2].

1 Внешни политики СССР. 1946. т I. Москва. 1952. с 266.

2 АВПРФ. ф 098. оп 30 е. по 209. пор. No 8. "Инструкция для советской части обследовательской

في 15 سبتمبر من نفس العام طُرحت أراء اللجنة على مجلس وزراء الخارجية للدول الكبرى في باريس والتي كانت هي الأخرى مليئة بالخلافات، فما خلص إليه المندوبون السوفييت في تقريرهم في هذه اللجنة يعارض في كثير من بنوده ما جاء في تقرير مندوبي الدول الثلاث الغربية الأخرى. ولذلك لم يكن من الممكن التوصل لحل أو صيغة اتفاق بشأن مستقبل ليبيا بين الدول الكبرى. وحلاً لهذا الإشكال تم الاتفاق بين الجميع بتحويل القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للفصل فيها.

القضية الليبية في الأمم المتحدة.

تنفيذاً لما تم في اجتماع باريس السابق الذكر عُرضت قضية المستعمرات الإيطالية ومنها ليبيا على الجمعية العامة للأمم المتحدة ولأول مرة في أبريل 1949م ضمن جدول أعمال القسم الثاني من الدورة الثالثة للجمعية العامة. وهكذا تحولت هذه القضية من قضية مستعمرة سابقة لدولة مهزومة في الحرب يناقش مصيرها الدول الأربع الكبرى، إلى قضية معروضة على المجتمع الدولي من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل وإلى قضية صراع دولي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة والدول السائرة في فلكهما كجزء من الحرب الباردة التي أخذت تستعر بين الطرفين.

في الأمم المتحدة تسابقت الدول الكبرى ومن يدور في فلكها في عرض مشاريعها حول مستقبل ليبيا. حيث تقدمت الولايات المتحدة بمشروع أعلنه مندوبها دالاس بقوله « إن مصير ليبيا سيؤثر على الموقف الإستراتيجي في البحر المتوسط والشرق الأدنى، ولذلك فإن مصلحة ليبيا ومسألة استقرار السلم العالمي تقتضيان وضع ليبيا تحت الوصاية البريطانية التي تتولى إدارتها فعلياً عدا فزان، علماً وأن بريطانيا برهنت على إيمانها بمبدأ الأخذ بأيدي المناطق المتأخرة ومساعدتها على تحقيق الاستقلال، ولذا فإن الولايات المتحدة تطالب الجمعية العامة سواء عالجت قضية

комиссии четырёх держав по бышим итальянским колониям * 27 октября 1947 . л 22 .

ليبيا بأسرها أو جزء منها أن تعهد بإدارة برقة إلى بريطانيا[1] أما المندوب البريطاني فقد طرح مشروعاً لا يختلف كثيراً في مضمونه عن المشروع الأمريكي من حيث تقسيم ليبيا على مناطق نفوذ بين القوى الغربية ومن ثم يصبح استقلال ليبيا ووحدتها مجرد حديث لا أكثر، تضمن المشروع البريطاني " منح ليبيا الاستقلال خلال عشر سنوات وفق شروط وضوابط تصدر عن مجلس الأمن، على أن توضع برقة تحت الوصاية البريطانية، أما بقية أجزاء ليبيا فتكون تحت الوصاية الدولية وبمشاركة حكومات مصر وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة "[2] فيما جاء المشروع الفرنسي معارضاً تماماً للمشروع الأنجلوأمريكي على الأقل ظاهرياً وإن اتفق من حيث الجوهر فيما يتعلق بتقسيم ليبيا بين القوى الغربية وهو المهم في نظرنا، حيث أعلن المندوب الفرنسي " أن فرنسا تؤيد منح إيطاليا حق إدارة مستعمراتها السابقة تحت وصاية الأمم المتحدة باستثناء أرتيريا، فالحكومة الفرنسية كانت ولا تزال ترى أن لإيطاليا من الكفاءة ما يجعلها جديرة بالوصاية على مستعمراتها[3].

في 9 مايو 1949م جاء الرد السوفييتي على المشاريع الغربية الخاصة بمصير ليبيا، حيث أعلن المندوب السوفييتي أندريه جروميكو أمام الجمعية العامة رفضه للمشروعين الأمريكي والبريطاني على وجه التحديد دون الإشارة إلى المشروع الفرنسي، مقترحاً أن تصبح ليبيا دولة مستقلة بعد عشر سنوات[4]* وخلال هذه الفترة تتولى إدارة ليبيا لجنة دولية متعددة الأطراف تابعة للأمم المتحدة، على أن تكون مسئولة أمام مجلس الوصاية التابع لها، وأن يكون لهذه اللجنة مجلس استشاري يتكون من ممثلي بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وفرنسا وإيطاليا وممثلين عن السكان العرب والأوروبيين، مشيراً في خطابه إلى اقتراح

---

1 سامي حكيم .استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1965م ص 75 - 76.

2 Авпрф . ф 0107 . оп 6 . па 1 . д 1 . с 45 – 46 .

3 سامي حكيم، المرجع السابق، ص. 75.

4 * خفض الاتحاد السوفييتي هذه المدة فيما بعد إلى خمس سنوات ثم إلى ثلاثة أشهر فقط.

بلاده السابق بوضع المستعمرات الإيطالية تحت وصاية الأمم المتحدة، مؤكداً على أن جميع الاقتراحات الغربية أظهرت الميول الاستعمارية لتلك الدول وعدم اهتمامها بتقدم شعوب المستعمرات .. كما أكد أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد اتفقتا على تقسيم ليبيا بينهما من خلال احتفاظ بريطانيا ببرقه ونقل قواتها المنسحبة من فلسطين إليها، فيما تحصلت الولايات المتحدة بالاتفاق مع بريطانيا على قواعد لها في طرابلس، وهو ما حول ليبيا إلى منطقة نفوذ أنجلو أمريكية .... وبطبيعة الحال رفض المندوب الأمريكي الادعاءات السوفيتية، كما رفض أيضاً وضع ليبيا تحت مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة بحجة أن المجلس منقسم على نفسه بطريقة تحول دون إشرافه بشكل جيد ومباشر على إدارة البلاد[1] .

هكذا تباينت أراء واقتراحات ومشاريع الدول الكبرى حول مصير ومستقبل ليبيا. فبينما يتضح من تلك المقترحات والمشاريع التوافق الغربي بتقاسم النفوذ في ليبيا[2]* والحفاظ على المصالح المشتركة والوقوف ضد أي وجود سوفييتي فيها مهما كانت صورته وتحت أية مظلة ولو كانت الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، يتضح أيضاً الفشل السوفييتي في تمرير مشروعاته في الحصول على مكان في ليبيا ولو تحت مظلة الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الكبرى.

---

1 ن ا. بروشين. تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969. ترجمة. عماد غانم مراجعة. ميلاد المقرحي . ط 2 . منشورات مركز الجهاد. طرابلس.2005 م. ص.302 - 303 . أيضاً. سامي حكيم. مرجع سابق. ص .80.

2 * أورد بروشين في كتابه تاريخ ليبيا المشار إليه أعلاه في ص 283 ما نصه: - ((كانت النزاعات الإمبريالية حول المستعمرات الإيطالية السابقة نتيجة لتضارب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا، إيطاليا، في منطقة البحر المتوسط. فمن الطبيعي أن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا على السيطرة على حوض البحر المتوسط كان حائلا دون وصولهما إلى اتفاق حول مصير طرابلس. أما بالنسبة لفرنسا فإن أشد ما كانت تخشاه هو أن تؤدي الوصاية الجماعية على المستعمرات الإيطالية السابقة ثم إعطاؤها الاستقلال إلى مضاعفة حركة التحرر الوطنية في ممتلكاتها في الشمال الإفريقي. ومن الطبيعي أن فرنسا كانت إلى جانب ذلك تنظر دون أي حماس إلى إمكانية فرض السيادة الإنجلوأمريكية في البحر المتوسط خاصة عن طريق تثبيت أقدام إنجلترا في برقة وأقدام الولايات المتحدة الأمريكية في طرابلس ومن الواضح أن إيطاليا لم تكن مسرورة من تآمر الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا)). ومع احترامنا لوجهة النظر هذه فقد برهنت الأحداث على مدى توافق هذه الدول حول مصالحها في ليبيا واتفاقها على منع السوفييت من الحصول على موطئ قدم في ليبيا تحت حجة الوصاية الدولية عليها، ولا يعني ذلك إنكارنا لوجود تلك الخلافات ولكنها لم تكن بالصورة التي أوردها بروشين في كتابه المذكور، لكن الشيء الذي نوافقه عليه هو التذمر الإيطالي من سياسات تلك الدول حيال مصالحها في ليبيا إذ لم تراع الدول الغربية الثلاث تلك المصالح بالصورة التي أرادتها إيطاليا وهي عودتها إلى ليبيا أو على الأقل إلى طرابلس.

شكلت هذه الاختلافات فرصة للحكومة الإيطالية التي يرئسها الحزب الديمقراطي المسيحي للحصول على وعد أوروبي أو سوفييتي بالعودة إلى مستعمراتها السابقة ومنها ليبيا، أو على الأقل طرابلس التي بها مصالح إيطالية كبيرة من حيث عدد أفراد الجالية الإيطالية أو المشروعات الاقتصادية الضخمة التي أقامتها أثناء احتلالها ولم يلحق بها دمار مثلما حدث في برقة. وتنفيذاً لهذه المساعي طالب وزير الخارجية الإيطالي سفورزا في اجتماع اللجنة السياسية للأمم المتحدة في 11 أبريل 1949م بعودة السيادة الإيطالية على مستعمراتها السابقة مؤكداً على حرص إيطاليا الديمقراطية تحسين أوضاع تلك المستعمرات والسير بها إلى الاستقلال... مشدداً على أن ليبيا بالذات ستكون محوراً للتعاون مع العالم العربي..وأنه إذا عهد لإيطاليا بالوصاية على طرابلس فإنها ستبذل ما تستطيع من الجهود للوفاء بالتزاماتها طبقاً لمبادئ الأمم المتحدة..مؤكداً على أن حكومته تفضل مناقشة قضية ليبيا بأسرها لا أن تتخذ الأمم المتحدة قراراتها فيما يخص جزء ويؤجل مصير الجزء الأخر[1].

كانت هذه المطالب الإيطالية وليدة المنافسات بين الاتحاد السوفييتي والدول الغربية الثلاث ومخالفة صريحة لمعاهدة الصلح التي عُقدت مع الحلفاء عام 1947م، وزيادة من إيطاليا في إظهار حسن نواياها تجاه المعسكر الغربي أعلنت انضمامها لحلف الناتو في أبريل 1949م. وفي مايو من نفس السنة نجحت حكومة الديمقراطيين المسيحيين الإيطالية في توقيع أتفاق تسوية مع بريطانيا وبموافقة أمريكية عرفت بمعاهدة بيفن سفورزا نصت تقاسم النفوذ في ليبيا من خلال وضع برقة تحت الوصاية البريطانية، وفزان تحت الوصاية الفرنسية، وطرابلس تحت الوصاية الإيطالية.[2]

1 سامي حكيم. مرجع سابق. ص 80.

2 Documents officials de la troisieme session de L'Assmmblee Generale، deuxieme partie، Premiere Commission، NewYork، 1949، p352.

شكلت هذه الخطوات الإيطالية ضربة للاتحاد السوفييتي وسياسته الخارجية في إبعاد إيطاليا أو تحييدها في صراعه مع القوى الغربية حول ليبيا. مكتفياً بوصف ما جرى على أنه تدبير أمريكي من شأنه المحافظة على مصالحها العسكرية والاقتصادية في ليبيا[1].

عُرضت الاتفاقية البريطانية الإيطالية على الجمعية العامة للأمم المتحدة وقوبلت بمعارضة شديدة من قبل معظم أعضاء الجمعية العامة، بل وتقدم وفد العراق بمشروع مناهض لاتفاقية بيفن سفورزا حيث طالب بمنح ليبيا الاستقلال الفوري، وأرُدف المشروع العراقي بمشروع هندي نص على وضع ليبيا تحت وصاية الأمم المتحدة. وعند طرح المشروعين العراقي والهندي للتصويت كان الاتحاد السوفييتي من الدول التي رفضت التصويت إلى جانبهما،[2] حيث وصف المندوب السوفييتي في الجمعية العامة "جاكوب مالك" هذه الاتفاقية بأنها مؤامرة مبيتة من حكومات لندن وواشنطن وروما، لأن هذه الاتفاقية تتعارض مع معاهدة الصلح التي أبرمتها إيطاليا مع الحلفاء عام 1947م والتي بموجبها تخلت إيطاليا على كل ما تدعيه من حقوق في تلك المستعمرات،[3] دون أن يذكر أو يبرر أسباب رفضه التصويت عن المشروعين العراقي والهندي وهو تباين لم نجد له تفسيراً في السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي تجاه ليبيا. فهل كان للفشل المتوالي تجاه هذه القضية منذ بدايتها دوراً في هذا التباين ؟ أم أن الاتحاد السوفييتي وهو الدولة الكبرى التي ترى أن لها الفضل الأكبر في هزيمة النازية في أوروبا لا يمكن له أن ينقاد إلى دول أقل منه شأناً فيما يتعلق بالسياسة الدولية والقضايا العالقة في العالم ويقبل بمقترحاتها ؟ ربما. وعلى ذلك هل يمكننا القول أن الاتحاد السوفييتي كان مصاباً بعقدة الدولة الكبرى التي يجب أن يأتي إليها الآخرون لا أن تذهب هي إليهم ؟؟ أيضا. ربما.

---

1 Авпрф . ф 0107 . оп 6 . па 1 . д 1 . с 47

2 سامي حكيم. مرجع سابق. ص97 - 99

3 المرجع سابق. ص 97.

تزامن مع هذه المنافسة الدولية في الأمم المتحدة حول ليبيا أن قامت بريطانيا وفي إطار سياستها الهادفة إلى تقسيم ليبيا وجعل ذلك أمراً واقعاً بأن أوعزت إلى إدريس السنوسي بإعلان استقلال برقة، وتم ذلك في الأول من يونيو 1949م دون الانتظار إلى ما ستؤول إليه قضية ليبيا بشكل نهائي في الأمم المتحدة، وقد اعترفت بريطانيا بتلك الدولة القزمية على حساب ليبيا الموحدة أرضاً وسكاناً، فيما استنكرت القوى الوطنية الليبية هذه الخطوة التي اعتبرت ضربة للوحدة الوطنية المنشودة، بينما اعتبر الاتحاد السوفييتي « أن إقامة حكم ذاتي في برقة مرتبط ببريطانيا هو بمثابة ضربة شديدة وجهت إلى سلطة الأمم المتحدة ».[1]

في أكتوبر1949م وفي الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة طُرحت قضية ليبيا من جديد، وعاد الاتحاد السوفييتي إلى طرح مشاريعه بخصوصها وفقاً لما جاء في معاهدة الصلح مع إيطاليا، وكذلك مع ما يتمشى وأماني الشعوب المستعمرة وبما يضمن المحافظة على السلم والأمن الدوليين وفق المنظور والفهم السوفييتي، حيث قدم المندوب السوفييتي " فيشينيسكي" مشروعاً جديداً تضمن " منح ليبيا الاستقلال وإجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها وتصفية القواعد الأجنبية بها في مدة أقصاها ثلاثة أشهر".[2] وهي مطالب نعتقد أنها كانت تتوافق مع مطالب الشعب الليبي وأمانيه في التحرر والاستقلال، كما كانت نقلة نوعية في الموقف السوفييتي نحو ليبيا آنذاك.

رفضت الدول الغربية الثلاث التي لها تواجد عسكري على الأراضي الليبية المشروع السوفييتي وكُلٍ لها حجتها، فبريطانيا وعلى لسان مندوبها ماكنيل رأت أن " منح ليبيا الاستقلال وفق المشروع السوفييتي لا يمكن القبول به، مشيراً إلى أن

1 المرجع سابق. ص 100.

2 Международные отношения после второй мировой войны. 1945 – 1949. Т. 1. Москва 1962. с 226 – 227.

منح ليبيا الاستقلال يتطلب فترة ثلاث إلى أربع سنوات كحد أدنى... مؤكداً على أن قضية استقلال برقة قد حُسمت وتم التوصل إلى حلها نهائياً ... مطالباً الجمعية العامة الاعتراف بما تم هناك مشيراً إلى إمكانية تكرار نفس الفعل في طرابلس، متقدماً في نفس الوقت بما يحمل على الفهم بأن بريطانيا مستعدة لدعم مطالب فرنسا في فزان شريطة مساعدة فرنسا بدورها على تحقيق المخططات البريطانية الخاصة ببرقة وطرابلس"[1] أما فرنسا فقد كان موقفها من المشروع السوفييتي وفق ما جاء على لسان مندوبها كوف دي مورفيل هو» إن ليبيا ليست مهيأة للاستقلال في المستقبل القريب، وبناء على ذلك لا يمكن منح ليبيا استقلالها إلا بعد فترة محددة من الزمن، وخلال هذه الفترة توضع طرابلس وفزان تحت الإدارتين البريطانية والفرنسية، دون الإشارة إلى مواقف بلاده السابقة حول تأيدها لعودة إيطاليا إلى مستعمراتها السابقة ومنها ليبيا.[2] أما المشروع الأمريكي فقد جاء متوافقاً وإلى حد بعيد مع المشروعين البريطاني والفرنسي إذ أعلن المندوب الأمريكي جاكسون " أن بلاده تقترح منح ليبيا الاستقلال خلال ثلاث سنوات مع احتفاظ بريطانيا وفرنسا خلال هذه الفترة بحكم طرابلس وفزان على أن يتم تشكيل مجلس استشاري يضم مندوبين من مصر وإيطاليا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وممثلين عن برقة وطرابلس لمساعدة الإدارتين البريطانية والفرنسية.»[3] وعلى ذلك فقد جاءت مشاريع الدول الغربية الثلاث تكريساً لمصالحها في ليبيا على حساب المصالح الوطنية للشعب الليبي رغم الخلاف الظاهر في نصوص تلك المشاريع، كما كانت حازمة في رفض أي وجود أو مشاركة سوفيتية مهما كان نوعها في تقرير مصير ليبيا ومستقبلها السياسي.

هكذا شكلت الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المحطة الرئيسية

1 بروشين. المرجع السابق. ص. 321

2 Авпрф. ф 0107. оп 6. па 1. д 1. с 51

3 بروشين. المرجع السابق. ص 321.

للمنافسة السوفيتية الغربية حول ليبيا، إذ اتضحت في هذه الدورة مطامع الدول الغربية الثلاث من خلال مشاريعها التي طرحتها في تلك الدورة، كما شكلت أيضاً المحطة النهائية لأطماع وطموحات السوفييت في الحصول على مكان في ليبيا وتحت أية صفة أو مظلة ولو بمشاركة مع القوى الغربية الأخرى، كما كانت أيضاً فشلاً سوفيتياً في تمرير أي اقتراح أو مشروع لما يجب أن يكون عليه مستقبل ليبيا، إذ كانت سياسات الدول الغربية الثلاث قائمة على منع واستبعاد أي وجود سوفييتي فيها، وهو ما يؤكد على إصرار الغرب في منع أي تمركز للسوفييت على سواحل المتوسط الشمالية أو الجنوبية، كما كانت هذه الدورة الفرصة الأخيرة لإيطاليا بالنسبة لعودتها إلى مستعمرتها السابقة، ولما فشلت في ذلك أعلن وزير خارجيتها سفورزا التنازل النهائي عن كل مطالبها في العودة إلى طرابلس معبراً في الوقت نفسه تمكين إيطاليا من المشاركة في أعمال لجنة المراقبة التي ستشكل إلى جانب الإدارة البريطانية في طرابلس[1] ولم يجد الاتحاد السوفيتي أمامه إلا اتهام بريطانيا والولايات المتحدة بإعداد العدة لإقامة قاعدة عسكرية كبرى في ليبيا تسيطر على النصف الجنوبي للبحر المتوسط، وأن هناك اتفاقاً وتفاهماً بين الدول الاستعمارية على تقسيم ليبيا على النحو الذي يتفق ومصالحها [2].

في 9 أكتوبر 1949م نجحت اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة من التوصل إلى صياغة القرار رقم 289 IV الخاص بليبيا والذي نص على منح ليبيا الاستقلال في موعد أقصاه الأول من يناير 1952م وخلال هذه الفترة على مندوب الأمم المتحدة في ليبيا وبمساعدة حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ومصر وباكستان ومندوبي أقاليم ليبيا الثلاث وأيضاً ممثلي الأقليات

1 سامي حكيم. مرجع سابق. ص. 111.
2. المرجع السابق. ص. 114.

بها الأشراف على إعداد مشروع الدستور الليبي،[1] وقد وصف المندوب السوفييتي في الجمعية العامة هذه القرارات بأنها تماثل في جوهرها مشروع بيفن سفورزا وأنها ترمي إلى تحقيق غرض رئيسي وهو الدفاع عن مصالح الدول الغربية في ليبيا[2*].

بصدور قرار استقلال ليبيا وفق ما أرادت الدول الغربية الثلاث وحلفائها وضماناً لمصالحها اعتبر لاتحاد السوفييتي ذلك مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة، مبيناً أن تواجد القوات العسكرية الأجنبية في ليبيا وإنشاء القاعدة الجوية الأمريكية بطرابلس تتعارض مع نظام الإدارة الدولية فيها... وأكد على أن هذا القرار لم يستجب لمصالح الشعب الليبي وأنه كان مثالاً سيئاً على تطويع القرارات الدولية بما يتمشى ومصالح الدول الكبرى.[3]

وبناء على ما سبق فقد قُدر لمصير ليبيا ومستقبلها أن يكون من صنع الدول المحتلة لها دون أن يكون للاتحاد السوفييتي والدول الحليفة له بل " ولشعبها " خلال تلك الحقبة التاريخية أي دور في صنع ذلك المصير أو التأثير على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل أن تلك القرارات من وجهة النظر السوفييتية مكنت الدول الغربية الثلاث من جعل ليبيا قاعدة متقدمة للمعسكر الغربي في صراعه مع الكتلة الشرقية وكذلك ضد حركات التحرر في أفريقيا والمنطقة العربية، والأكثر من ذلك أن بريطانيا وفرنسا ومن ورائهما الولايات المتحدة شجعت الميول الانفصالية في البلاد تحت ما يسمى بسياسة الاستقلال الذاتي لأقاليم ليبيا.[4]

---

1 Авпрф . ф 0107 . оп 6 . па 1 . д 1 . с 52 .

2 * بعد الموافقة على قرار استقلال ليبيا في مدة لا تتجاوز أول يناير 1952م، أعلن رئيس الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة الأرجنتيني كارلوس روميلو الاقتراع على مشروع سوفييتي يدعو إلى استقلال ليبيا فورا وسحب جميع القوات الأجنبية منها، ولكن رئيس الوفد البريطاني ماكنيل اعترض على ذلك بقوله " ليس من المنطق عرض مشروع للاقتراع بعد أن وافقت الجمعية العامة بالفعل على قرار بشأن مصير المستعمرات الإيطالية السابقة، فعرض الرئيس الأمر على الأعضاء فقرروا بأغلبية 17 صوتا ضد 16 صوتا وامتناع 18 عضوا عن التصويت عدم عرض المشروع السوفييتي أو الاقتراع عليه. أنظر. سامي حكيم. مرجع سابق. ص 118.

3 Авпрф . ф 0107 . оп 6 . па 1 . д 1 . с 53 .

4 بروشين. مرجع سابق. ص 323.

لم ينته الاهتمام السوفييتي بليبيا بصدور قرار الأمم المتحدة باستقلالها، ذلك أن القرار المذكور لم يتضمن نوعية النظام السياسي الذي يجب أن يقام في البلاد، ولذلك فقد كانت هذه المسألة جانب آخر من جوانب الاهتمام السوفييتي بليبيا في الأمم المتحدة ونقطة خلاف مع القوى الغربية . ولذلك فمثلما تعددت المشاريع حول قضية الاستقلال فقد تعددت أيضاً المشاريع والمقترحات من الدول المعنية بهذه القضية حول طبيعة ونوعية النظام الذي يجب أن يقام في ليبيا والكيفية التي يتم بها.

تمحورت الآراء والمقترحات المطروحة بين تطبيق النظام الفدرالي ونظام الوحدة السياسية الكاملة لليبيا، كذلك شمل الخلاف مسألة المساواة العددية لممثلي أقاليم ليبيا الثلاثة في الجمعية الوطنية التي سيتم انتخابها بُعيد الاستقلال. وبطبيعة الحال فقد كانت سياسة الدول المحتلة لليبيا آنذاك والتي مارستها فعلياً من خلال ما أصدرته من قوانين وتشريعات تصب في اتجاه تقسيم ليبيا وإن فشلت هذه السياسة يتم تطبيق النظام الفدرالي الذي ربما كان آنذاك يتمشى مع مصالح تلك الدول، وإن تعارض مع مصالح الشعب الليبي في وحدة بلاده.

في الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في أكتوبر 1950م تقدمت بريطانيا بمشروع يعالج الأوضاع الاقتصادية والمالية الذي يجب تطبيقه في ليبيا وكان ذلك وفق الرؤية السوفييتية خطوة من الحكومة البريطانية لتحسين صورتها أمام العالم.[1] في هذه الدورة قدم الاتحاد السوفييتي مشروعاً جديداً في مضمونه يختلف تماماً عن كل مشاريعه السابقة المتعلقة بليبيا من حيث دعوته الحفاظ على وحدة ليبيا الترابية في إطار دولة مركزية، نص على " توحيد مناطق ليبيا الثلاث في دولة واحدة وإنشاء الأجهزة التشريعية والتنفيذية وسحب القوات الأجنبية وإزالة القواعد العسكري الأجنبية من أراضيها خلال مدة لا تزيد

1 Авпрф . ф 098 . оп 34 . папка 220 . порт No 70 . Тезисы к выступлению советской делегации на IV сессии Генеральной Ассамблеи ООН по Вопрос о Ливии 1951 . с 63 .

عن ثلاث أشهر».[1] واعتبر السوفييت اقتراحهم هذا الطريق الأمثل لبناء الدولة الليبية المستقلة وذات السيادة على ترابها الوطني، معتبراً انه لا يمكن اعتبار أية دولة مستقلة فعلاً ما لم تكن أراضيها خالية من التواجد العسكري الأجنبي، مشيراً إلى أن هذا المشروع العادل يستجيب لمصالح وطموحات الشعب الليبي في الحرية والاستقلال، علاوة على الأمن والسلم العالمي، لكن هذا المشروع قوبل بالرفض من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الحليفة لهما في الأمم المتحدة [2].

رداً على التحرك السوفييتي قامت الدول الغربية الثلاث بالإيعاز للدول الحليفة لها في الجمعية العامة بالتقدم بمشروع مناهض للمشروع السوفييتي يتضمن مطالبة مندوب الأمم المتحدة في ليبيا أدريان بلت Adrian Pelt بالإسراع في اتخاذ الخطوات اللازمة والفعالة للتعجيل باستقلال ليبيا ووحدتها طبقاً لقرار الأمم المتحدة الصادر في نوفمبر 1949م، كما تضمن المشروع إنشاء الجمعية الوطنية والحكومة المؤقتة التي عليها استلام مقاليد الأمور من الإدارتين البريطانية والفرنسية قبل يناير 1952م، أيضاً نص المشروع على دعوة الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة تقديم كافة أنوع المعونة المالية والفنية للدولة الوليدة، والتوصية بقبولها في الأمم المتحدة عند استقلالها، حظي المشروع في الجنة السياسية بقبول عام بالرغم من المناقشات التي دارت حوله، حيث صوتت لصالحه ثلاثة وخمسون دولة من الدول الأعضاء فيما عارضته فرنسا وامتنع الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية عن التصويت[3].

ويبدو أن الاتحاد السوفييتي لم يكن أمامه إلا هذا الحل بعد ما فشل مرة أخرى في تمرير مشروعه المتعلق بليبيا، بالرغم من محاولة الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة آنذاك تضمين بعض بنود المشروع السوفييتي إلى قرار استقلال ليبيا

1 Авпрф . ф 0107 . оп 6 . папка 1 . д 1 . с 55

2 Авпрф . ф 098 . оп 34 . папка 220 . порт No 70 . с 99 .

3 سامي حكيم . مرجع سابق. ص. 159. أيضاً. بروشين. مرجع سابق. ص. 345.

وخاصة فيما يتعلق بجلاء الجيوش الأجنبية وتصفية قواعدها في ليبيا، لكن هذه المساعي قوبلت بالرفض من قبل الدول الغربية الثلاث بحجة أن هذا الأمر تملكه حكومة ليبيا المستقلة فيما بعد.[1]

لم ينته الخلاف السوفييتي الغربي حول ليبيا عند هذا الحد، إذ شهدت الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة خلافاً آخر بين السوفييت والدول الغربية تمثل في قضية الأملاك الإيطالية في ليبيا وحدودها مع الدول المجاورة لها. وحول هاتين النقطتين تباينت أراء الدول الكبرى. فالوفد البريطاني اقترح نقل الممتلكات الإيطالية في ليبيا إلى الدولة الليبية بعد الاستقلال لأنها الوحيدة التي لها حق التصرف في هذه الممتلكات والتفاوض بشأنها مع الإيطاليين، أما الوفد السوفييتي فقد اقترح تأجيل مناقشة هذه المسألة إلى الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة بحجة أنها ليست مدروسة بشكل كاف.[2] عرض المشروعان على اللجنة السياسية للتصويت وتمكنت الدبلوماسية الغربية من حشد الأنصار لإفشال المشروع السوفييتي، حيث تم رفضه عند عرضه على اللجنة السياسية. أما المشروع البريطاني فقد لاقى قبولاً من معظم الأعضاء باستثناء الوفد السوفييتي وحلفائه الذين صوتوا ضده...أما قضية الحدود الليبية مع الدول المجاورة لها فقد رأت الجمعية العامة عدم عرضها للمناقشة بناء على نصيحة اللجنة السياسية وتركها للدولة الليبية فيما بعد، وذلك لما لهذه المسألة من حساسية وتعقيدات. وفي هذه المسألة أيضاً صوت الاتحاد السوفيتي ضد هذه التوصية معتبراً أنها خرقاً لمعاهدة الصلح مع إيطاليا والتي بموجبها على الدول الكبرى العمل بها واحترام نصوصها.[3]

بهذا الشكل أسدل الستار عل قضية ليبيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وانتهت المنافسة الشديدة التي دارت بين الدول الكبرى حولها بسبب موقعها الجغرافي

1 المرجع السابق. ص 160

2 Авпрф . ф 098 . оп 34 . папка 220 . порт No 70 . с 63 .

3 Там же . с 64.

والاستراتيجي ضمن ما عُرف في العلاقات الدولية بالحرب الباردة بين المعسكرين السوفييتي والدول السائرة في فلكه والأمريكي والدول التابعة له. حيث تم تعيين الهولندي أدريان بلت مندوباً سامياً للأمم المتحدة للأشراف على إدارة ليبيا خلال المرحلة الانتقالية، والأشراف على إنشاء وتأسيس المؤسسات الإدارية والتشريعية المؤقتة التي عليها تأهيل البلاد للاستقلال قبل الأول من يناير 1952م. وبهذه الصورة من التحالفات السياسية تمكنت الدول الغربية الثلاث وبالذات بريطانيا والولايات المتحدة من تثبيت وجودها على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط وإقصاء الاتحاد السوفييتي من المشاركة في إدارة ليبيا، بل والحيلولة دون حصوله على مكان له في المستعمرات الايطالية السابقة وأهمها ليبيا. ولم يجد الاتحاد السوفييتي لتبرير فشله السياسي في الجمعية العامة للأمم المتحدة وعدم قدرته على تمرير أي مشروع مهما كان مراعياً للمصالح الغربية في تلك المستعمرات يكون طرفاً فيه إلا الإعلان بأن الدورة الخامسة للجمعية العامة لم تحقق آمال الشعب الليبي في الحرية والاستقلال وأنها لم تمنع تقسيم بلاده بين القوى الامبريالية..وأنها رفضت المقترحات السوفيتية المتعددة حول ليبيا... وهو بهذا الشكل يرى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد سارت في ركب الدول الاستعمارية وقبلت باقتراح لجنة الثلاثة عشر الذي لم يضمن استقلال ليبيا وتصفية القواعد الأجنبية منها وجلاء الجيوش الأجنبية عنها.)[1]

لم يكن صدور قرار الجمعية العامة القاضي باستقلال ليبيا نهاية المطاف في الاهتمام السوفييتي بالقضية الليبية، بل شكلت تصرفات الإدارتين البريطانية والفرنسية والإدارة الدولية المؤقتة لليبيا فيما بعد محوراً آخر للاهتمام السوفييتي بليبيا في الأمم المتحدة وكذلك مجالاً للمنافسة مع الغرب حولها. فطبقاً لقرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا كان من المفترض أن تقوم بريطانيا وفرنسا بالعمل

1 Авпрф . ф 0107 . оп 6 . папка 1 . д 1 . с 56.

على المساعدة في تحضير البلاد للاستقلال وفق نظام يجعل من ليبيا دولة موحدة ذات سيادة . لكن الذي حدث أن الدولتين عملتا في الجانب السياسي على تنفيذ سياستهما الهادفة إلى تكريس تقسيم ليبيا من خلال إنشاء حكومات محلية في الأقاليم الليبية الثلاثة وفق النظام الاتحادي الذي اتفقت عليه الدول الغربية الكبرى ووفق ما يحافظ على مصالحها فيها. أما في الجانب الاقتصادي فقد فرضت الدولتان أنظمة مالية وإدارية زادت من سوء الأوضاع العامة في عموم البلاد ويتضح ذلك من خلال فرض الجنيه المصري في برقة والليرة العسكرية الانجليزية المعروفة باسم " مال M.A.L . Military Administration Liar " في طرابلس والفرنك الجزائري في فزان. لذلك فقد رأى الاتحاد السوفييتي في تلك السياسات بأنها مخالفة لقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إعداد وتهيئة البلاد للاستقلال وفق خطط يشرف عليها مجلس الأمم المتحدة في ليبيا، والتي منها إشراك الليبيين في إدارة بلادهم من خلال تعيين المؤهلين منهم في الإدارة الحكومية، والعمل على نشر التعليم وتوسيع قاعدته وكذلك العمل على ترسيخ النظام الديمقراطي... لكن الذي حدث وفق الرؤية السوفيتية أن ما قامت به الدولتان كان مخالفاً لما نص عليه القرار الأممي، ومن أبرز الانتقادات السوفيتية في هذا الجانب ما يختص بتشكيل الجمعية الوطنية والواجبات المنوطة بها . فالاتحاد السوفييتي رأى أن الجمعية المذكورة شكلت بطريقة غير ديمقراطية، إذ لم تراع فيها الفارق العددي بين السكان في الأقاليم الثلاثة [1]. كما كان على الجمعية وبالتعاون مع السلطات المديرة والمندوب الأممي صياغة الدستور الليبي، علاوة على أن الحكومة التي شكلتها الجمعية لا يمكن أن تمثل مصالح الشعب الليبي خاصة بعد قيامها وهي غير مخولة بذلك بتوقيع معاهدات عسكرية مع الحكومة البريطانية، والأكثر من ذلك أن رئيسها لا يتمتع بأية صلاحيات دستورية لأن الدستور الليبي أصلاً لم يجر التصويت عليه بعد،

1 1) بروشين. مرجع سابق. ص. 333.

كما لا توجد هيئة برلمانية منتخبة على أساس ديمقراطي تستطيع تكليف الحكومة بعقد مثل تلك المعاهدات.[1] أما الحكومات المحلية التي شكلتها بريطانيا وفرنسا في كل من طرابلس وبرقة وفزان فقد نظر إليها الاتحاد السوفييتي عل أنها حكومات عميلة للغرب شُكلت بطريقة تتعارض مع مصالح الشعب الليبي ومع قرارات الدورتين الرابعة والخامسة للجمعية العامة البند 10 الفقرة 6 لقرار الدورة الرابعة، والبند 2 لقرار الدورة الخامسة[2].

لم يسلم مجلس الأمم المتحدة في ليبيا أيضاً من الانتقادات السوفيتية، ففي الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة وعند عرض المندوب الأممي أدريان بلت لتقريره عن الأحوال في ليبيا، ومن خلال النقاشات التي دارت حوله أكد الاتحاد السوفييتي على لسان مندوبه في الجمعية العامة أن دور الإدارة الدولية في ليبيا لم يزد عن ترسيخ النفوذ البريطاني والفرنسي في ليبيا وبالتالي مصادقته واستحسانه لسياسة الإدارتين والسير وراء الولايات المتحدة الساعية في النهاية إلى تحقيق مشروعها الاستعماري الرامي إلى تقسيم ليبيا والسيطرة عليها.[3] كما لم يسلم المندوب الأممي في شخصه من النقد السوفيتي إذ اتهمه السوفييت بالتأمر مع سلطات الاحتلال وإضفاء الشرعية عليها من خلال علم الأمم المتحدة ومباركة سياسة تقسيم ليبيا وفق ما رسمته الدول الثلاث.. ولذلك فإن عمل الإدارتين الفرنسية والبريطانية ومعهما مندوب الأمم المتحدة لم تهدف وفق وجهة النظر السوفيتية إلى تقديم المساعدة للشعب الليبي في نضاله من أجل الوحدة والاستقلال خلال المرحلة الانتقالية، بقدر ما كانت تهدف إلى الاحتفاظ بتبعية ليبيا السياسية والاقتصادية للقوى الامبريالية الإنجلوأمريكية المسيطرة عليها[4]كما أكد السوفييت

1 Авпрф . ф 0107 . оп 6 . папка 1 . д 1 . с100
2 Там же . с104
3 Авпрф . ф 0107 . оп 6 . папка 1 . д 1 . с 2
4 Авпрф . ф 098 . оп 34 . папка 220 . порт No 70 . с 106 – 107

في إطار مناقشتهم للقضية الليبية في الأمم المتحدة أن استقلال ليبيا وتحويلها إلى دولة مستقلة ذات سيادة لا يمكن أن يتحقق طالما بقت القوات الأجنبية وقواعدها فيها[1] .

لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو.. ما هي منطلقات السياسة السوفييتية في هذا الاهتمام بليبيا؟ وعلى ماذا اعتمد السوفييت في نقدهم لسياسات الدول الغربية في ليبيا ومعهما المندوب الأممي ؟

بطبيعة الحال ووفق ما أمكن استنتاجه من الوثائق السوفيتية حول هذه الحقبة بنى السوفييت سياساتهم تجاه ليبيا في هذه المرحلة على أن وجود ليبيا ضمن منطقة النفوذ الغربي لا يمكن أن يكون في مصلحة الاتحاد السوفييتي، خاصة بعد ترسيخ ذلك الوجود ببناء القواعد العسكرية للولايات المتحدة وبريطانيا على الأراضي الليبية، إذ أصبح الجنوب السوفييتي بل العمق السوفييتي نفسه في مرمى الطائرات الغربية الرابضة في تلك القواعد والتي ستكون منطلقاً لحرب جديدة ضد الاتحاد السوفييتي والدول المحبة للسلام، مؤكداً على أن الشعب الليبي الذي تحرر من سيطرة الإيطاليين فرضت عليه الآن سيطرة متعددة من قبل الانجليز والأمريكان والفرنسيين، وأن مهمة هولاء الرئيسية لا تكمن في ضمان استقلال ليبيا بقدر ما تكمن في تعزيز سيطرتهم عليها... وعزز السوفييت رأيهم هذا بما نقلوه عن وكالة يونايتد بريس للأنباء من أن القاذفات الأمريكية من طراز" ب 36 " الرابضة في قاعدة الملاحة بطرابلس في إمكانها أن تنزل ضرباتها على المناطق المأهولة بالسكان في الأورال السوفيتية، وأن للولايات المتحدة الأمريكية قاعدة خاصة في ليبيا تحتفظ فيها بقنابلها الذرية تقع إلى الجنوب من طرابلس في صحراء هون[2]

1 СССР и страны Африки 1946 – 1962 . " Выступление представителя СССР А . А . Солдатова в специальном политическом комитете VI сессии Генеральной Ассамплеи ООН по вопросу о Ливии ‹ 23 января 1952 ". Москва 1963 . с 192 .

2 Авпрф . ф 098 . оп 34 . папка 220 . порт No 70 . с 100

أما على ماذا اعتمد السوفييت في نقدهم لسياسات الدول الغربية فإنه واعتماداً أيضاً على الوثائق السوفيتية، فإن هذا النقد بُني في كثير من الأحيان على ما نشرته وسائل الإعلام وخاصة الإيطالية منها، ففي تقرير للسفارة السوفيتية بروما لعام 1951م حول الأوضاع العامة في ليبيا في ظل الإدارتين البريطانية والفرنسية والإشراف الدولي جاء نقلاً عن صحيفة بايز" Paeze " الإيطالية في عددها الصادر بتاريخ 26 يوليو 1951م ما نصه " إن بريطانيا تسعى إلى التعويض عما فقدته في المشرق العربي من خلال دعمها لإدريس السنوسي والذي جاء تعويضاً عن مقتل الملك عبدالله في شرق الأردن، ولذلك فبريطانيا عازمة على تحويل السنوسي في ليبيا إلى عبدالله ثان خاصة وأن السنوسي أعلن في أبريل 1950م عن رغبته في عقد معاهدة تعاون مع بريطانيا.[1] أما عن الوجود الأمريكي في ليبيا فقد نقل السوفييت عن صحيفة جرنال دي إيطاليا Giornale D, Italia في هذا الخصوص ما نصه " من الضروري التنبيه إلى الوجود الأمريكي في ليبيا على أنه وجود استراتيجي ... لقد استلم الأمريكيون مكاناً مناسباً لإنشاء أكبر قاعدة عسكرية، إنها قاعدة الملاحة التي تعد أكبر قاعدة جوية في المستعمرات الإيطالية في أفريقيا.[2] فيما نقلوا عن صحيفة يونيتا Unita الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الإيطالي ما نصه " أن البنتاجون وافق على المشروع الإستراتيجي المسمى بحزام القواعد العسكرية لتطويق الاتحاد السوفييتي والذي يبدأ من مراكش والجزائر وبنزرت في تونس والملاحة في ليبيا ".[3]

هكذا نظر وفسر وعلق السوفييت على التواجد الأنجلوأمريكي في ليبيا، إذ هو في المقام الأول خطر يهدد الأمن القومي السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي والتي هي دول محبة للسلام والحرية في العالم ومناصرة لحق الشعوب في الحرية

1 Авпрф . ф 098 . оп 34 . папка 220 . порт No 70 . " Посольство СССР в Италии Материалы о бывших итальянских колониях " . 21 сентября 1951 . л 81 .

2 Там же . с 82

3 Там же . с85.

والاستقلال كما يتضح ذلك من شعاراتها المرفوعة، وأن الشعب الليبي رغم القرار الدولي باستقلاله إلا أن هذا الاستقلال لا يمكن أن يكون حقيقة ملموسة ما دامت القواعد الأجنبية على أراضيه وحكومته صنيعة القوى الغربية وتابعة لها.

بشكل عام فإن معظم المعلومات التي تتعلق بليبيا وأوضاعها الداخلية وما جري بها من أحداث خلال فترة حكم الإدارتين البريطانية والفرنسية تحت إشراف الأمم المتحدة، وما صاحبهما من نضال وطني وقومي استقاها السوفييت من مصادر صحافية إيطالية عديدة من أهمها صحف بابلو Poplo، تيمبو Tempo، نوفا إيطاليا Nova Italia، جورنال دي إيطاليا Giornale D. Italia، بابيزPaeze، ويونيتا Unita . أي أن السوفييت لم تكن لهم على الأراضي الليبية مصادرهم الخاصة التي تنقل لهم حقيقة ما يجري في البلاد، بل كان اعتمادهم إما على حلفائهم من الشيوعيين الإيطاليين والذين شكلوا قوة سياسية واجتماعية لا يستهان بها في إيطاليا نفسها، أو على ما تنشره الصحف الإيطالية وخاصة الناطقة باسم القوى اليسارية على اختلاف توجهاتها. وهذا لا يعني التقليل من أهمية تلك المعلومات ومصادرها إذ برهنت الأحداث على صدق الكثير منها، خاصة فيما يتعلق بترسيخ الوجود الأنجلوأمريكي في البلاد سياسياً واقتصادياً.

في المقابل يبدو أن الاتحاد السوفييتي لم يحاول أو لم يستطع إقامة أي نوع من العلاقات مع القوى والتيارات السياسية الوطنية الليبية المختلفة خلال نفس الفترة التي تمكنت فيها القوى الغربية من ترسيخ تلك العلاقة مع بعض تلك التيارات أو بعض الشخصيات التي لعبت دوراً هاماً في الحياة السياسية في ليبيا قُبيل الاستقلال وبعده حيث استلمت الحكم فيما بعد ووضعت يدها مع القوى الغربية في عدائها للمعسكر الاشتراكي في المنطقة العربية، وخلق دعاية مناهضة للسوفييت باعتبارهم دولة ملحدة دينياً مناهضة للحرية وذات نظام شمولي تتعارض وثقافة المجتمع العربي الليبي المسلم. وينطبق هذا أيضاً على القوى السياسية الليبية التي

لم تحاول هي الأخرى القيام بأي اتصال أو تواصل مع الاتحاد السوفييتي واستغلال دعمه للقضية الليبية وخاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتنسيق مع الوفود العربية والصديقة هناك[1*]. ويبدو أن التفسير لهذا التنافر بين القادة السياسيين الليبيين والسوفييت في هذه المرحلة جاء انطلاقاً من الحكم المسبق المقتبس من الدعاية الغربية ضد الدولة السوفيتية وسياستها الخارجية.

بهذه الصورة كان مستقبل ليبيا ووحدتها الترابية والسياسية ومن ثم استقلالها رهينة الدول الكبرى ومطامعها وتضارب مصالحها، ولم تجد الدول المعنية بحل مشاكل العالم بعد الحرب العالمية الثانية بُداً من التعامل مع هذه المشكلة، فالسوفييت الذين خرجوا من الحرب كقوة عظمى مناهضة للغرب الامبريالي والمؤيدة للشعوب الساعية للحرية والاستقلال عن الغرب الاستعماري لعبوا بكل أوراقهم من أجل أن يكون لهم دور في تقرير مستقبل ليبيا، سواء من مساندتهم لإيطاليا في دعوتها بالعودة إلى مستعمراتها السابقة سعياً لكسب الساحة الإيطالية من خلال دعم الحزب الشيوعي الإيطالي في الانتخابات، أو من خلال مطالبة السوفييت فيما بعد بتولي إدارة طرابلس عوضاً عن إيطاليا، ثم أخيراً دعوتهم بمنح ليبيا استقلالها فوراً وجلاء الجيوش الأجنبية عنها وتصفية القواعد العسكرية من ترابها. في المقابل عملت الدول الغربية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وهي المحتلة فعلياً لليبيا وبكل الطرق السياسية والدبلوماسية على استصدار قرار دولي بمنح ليبيا الاستقلال وفق ما يحفظ مصالحها مع استبعاد الاتحاد السوفييتي ومنعه من التواجد على الأراضي الليبية وبأي شكل كان. ولم يتمكن الاتحاد السوفييتي من أن يفعل أو يغير شيئاً ذا قيمة أكثر من التنديد بسياسات الدول الغربية ومندوب الأمم المتحدة في ليبيا.

---

1 * جاء في كتاب بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م. ط2005 ص 304. ما نصه « أن عضو الوفد الطرابلسي في الأمم المتحدة آنذاك نورالدين العنيزي كان له اتصال بالوفد السوفييتي في الأمم المتحدة »، مستنداً في ذلك إلى تصريحات العنيزي لصحيفة صوت الأمة الطرابلسية والتي قال فيها « قررنا الاتفاق مع الكتلة الشرقية في الدفاع عن مطالبنا العادلة. لقد أيد الاتحاد السوفييتي مطالبنا بالوحدة والاستقلال ووقف ضد الوصاية الفردية وإلى جانب وصاية منظمة الأمم المتحدة » وهي الإشارة الوحيدة التي اعتبرها بروشين دليلاً على حدوث اتصال بين السياسيين الليبيين والاتحاد السوفييتي آنذاك.

بالرغم من كل ما سبق ذكره حول الدور السوفييتي واهتمامه بليبيا في الأمم المتحدة وفشله الذريع في جعل ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة وخارجة عن النفوذ الغربي وخالية من القواعد العسكرية والجيوش الأجنبية، كان استقلال ليبيا وإن كان استقلالاً مكبلاً بالقيود التي فرضتها الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، كان حافزاً وباعثاً للأمل في نفوس الكثير من الشعوب العربية والأفريقية في إمكانية التحرر والاستقلال. وفي اليوم المحدد من قبل الأمم المتحدة لاستقلال ليبيا وهو الأول من يناير 1952م[1] أعلن الاتحاد السوفييتي اعترافه بالدولة الليبية الجديدة المستقلة وإن لم يكن موافقاً على طريقة استقلالها متمنياً لشعبها التقدم والازدهار.

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

1 • تم إعلان استقلال ليبيا من قبل إدريس السنوسي في 24 ديسمبر 1951م بناء على توصية المفوض العام للأمم المتحدة والإدارتين البريطانية والفرنسية في خطوة لامتصاص الغضب الشعبي حول النظام الفيدرالي الذي أقرته الدول المحتلة بمباركة المفوض الدولي.

محمد يوسف القويري

المستشرقون السوفييت وكتابة التاريخ الليبي

ياخيموفتش، بروشين، أنموذجاً .

حظي الوطن العربي وتاريخه الحضاري باهتمام الباحثين الأوربيين منذ عصر النهضة الأوربية الحديثة وحتى الآن. وأفرزت هذه الاهتمامات ظهور مجموعة من الباحثين عُرفوا بالمستشرقين أو المستعربين كرسوا حياتهم وجهودهم لدراسة التاريخ الحضاري العربي الإسلامي عبر عصور التاريخ المختلفة. وتبعاً لذلك ظهرت العديد من مدارس الاستشراق الأوروبية فرنسية وإنجليزية وألمانية ونمساوية وروسية ثم سوفيتية...الخ. وتعد الأخيرة واحدة من بين أهم تلك المدارس الإستشراقية التي أفرزت العديد من الأسماء في عالم الاستعراب والاستشراق الروسي ثم السوفيتي أمثال. تومارا وبيرشيتس، وبيلايف، واوزولينغ، وفالكوفا، وبونداريفسكي، ويليسيف، وفيفولوجسكي وياخيموفتش، وبروشين، وغيرهم كثيرون.

غطت اهتمامات هؤلاء الباحثين معظم الأقطار العربية ومن بينها ليبيا، وشملت تلك الاهتمامات العلمية كل ما يمت للتاريخ والحضارة العربية الإسلامية، علاوة على دراساتهم الحديثة للمجتمعات العربية من حيث التركيبة الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية ... الخ علاوة على دراسة أنماط الحياة الاجتماعية لمختلف المجتمعات العربية.

حملت تلك الدراسات في أغلبها وجهة نظر أولئك الباحثين أو المستعربين أو المستشرقين فيما قراؤه من التراث العربي الإسلامي وكيفية فهمهم له، ومن ثم حملت تلك الدراسات آراء بل أحكاماً عن تلك المجتمعات قد لا نوافق عليها أو لا نتفق معهم فيما توصلوا إليه من نتائج. خاصة تلك التي تمس الجوانب الدينية والاجتماعية مثل حقوق المرأة أو تعدد الزوجات على سبيل المثال. علاوة على أن تلك الدراسات في الغالب كان وراءها مؤسسات بحثية حكومية أو خاصة مدعومة من الحكومات الغربية خدمة لأغراضها الوطنية. ولذلك فإن لتلك الدراسات أهداف وغايات قد لا تكون واضحة للقارئ العادي ولا يستطيع فهم ما هو مكتوب بين السطور. وتتمحور تلك الدراسات على جوانب عديدة تمس المجتمعات العربية من

قبيل معرفة العقلية العربية وسلوك الإنسان العربي وطريقة تفكيره وفيما يفكر وكيف يفكر وماذا يريد..الخ. لكن ذلك لا يعني إن كل الدراسات الغربية في هذا المجال وخاصة تلك التي كتبها هولاء المستشرقون تنحو هذا المنحى.[1]*

هذه الدراسة تتناول المدرسة السوفيتية للاستشراق، هذه المدرسة التي قامت بدور لا يمكن تجاهله في دراسة مجتمعاتنا العربية وفق مفهوم قد لا نتفق فيه مع روادها، ولكن لا يعني أيضاً تجاهلها بالمطلق والانكباب على المدارس الغربية لانبهارنا بها وبنظامها السياسي والاقتصادي وربما حتى الاجتماعي علاوة على المادي التقني. فالاستشراق السوفيتي كان له دور في رسم وتوثيق العلاقات العربية السوفيتية في مراحل تاريخية هامة من تاريخنا الحديث، دون أن ننسى أو نتناسى دور المدرسة الماركسية في تفسير التاريخ الإنساني سواء أكنّا موافقين على ذلك التفسير أو لا، على الرغم من سقوط وانهيار الدولة التي تبنت هذا الفكر. ونظراً لأهمية هذه المدرسة وضخامة نشاطها فإن هذه الدراسة ستقتصر على نماذج معينة اهتمت بليبيا فكتبت عنها بمنهجية حيادية قد لا نجدها عند الباحثين الغربيين، وإن غلب على تلك الكتابات المنهج الماركسي في تفسير التاريخ. ويأتي على رأس هؤلاء المستشرقين المؤرخة والباحثة " زينائيدا بافلوفنا ياخيموفتش»، والمؤرخ والباحث « نيكولاي إيليتش بروشين»، موضوع هذه الدراسة كنموذج للمدرسة السوفييتية للاستشراق وكيفية تناولها للتاريخ الليبي.

أولاً: - ز.ب.ياخيموفتش.

تعد زينائيدا بافلوفنا ياخيموفتش من المستشرقين السوفييت البارزين ممن اهتموا بتاريخ ليبيا الحديث في فترة هامة وهي مرحلة الغزو الإيطالي، حيث أصدرت كتابها المعنون بـ . الحرب الإيطالية التركية 1911 - 1912، عن دار ناووكا للنشر بموسكو عام 1962م.

1 * لعل من أبرز هولاء الباحثة الألمانية زغريد هونكه في كتابها " شمس العرب تسطع على الغرب » الذائع الصيت.

تستعرض المؤلفة في كتابها سياسات إيطاليا الاستعمارية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وعلاقاتها بالدول الأوروبية الكبرى، وسعيها الحثيث لتكون على قدم المساواة مع تلك الدول، وخاصة في مجال التوسع والاستعمار، رغم التناقضات الكبرى التي عانت منها إيطاليا عقب تحقيق وحدتها السياسية آنذاك. حاولت المؤلفة الإلمام بالمادة التاريخية لتفسير تلك التناقضات بين طموحات إيطاليا التوسعية وإمكانياتها المادية والبشرية مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، وقد اعتمدت على كم هائل من الوثائق التاريخية وبلغات أوروبية وشرقية متعددة لتوضيح هذا التناقض' روسية وإنجليزية وفرنسية وإيطالية وألمانية وتركية وعربية " شكلت المادة التاريخية لكتابها المذكور.» مقدمة الكتاب «

ومن استعراضنا لمحتويات الكتاب نلاحظ الآتي:.

1. محاولة المؤلفة إيجاد قاسم مشترك بين شرائح المجتمع الإيطالي من قومين، اشتراكين، استعمارين، رجال الدين الكاثوليك، برجوازيين، صناعيين، تجار ماليين وعسكريين، حول مسألة الاستعمار والتوسع الاستعماري. وخلصت إلى أن كل هذه الشرائح رغم اختلافها حول قضايا متعددة وخاصة على المستوى الداخلي، إلا أنها اتفقت جميعها على أهمية التوسع الاستعماري وبناء الدولة الكبرى بمستعمراتها كحل لمعظم مشاكل إيطاليا الإقتصادية والاجتماعية المستعصية. محاولة عبر صفحات كتابها تفسير عوامل ودواقع التوسع الاستعماري الإيطالي ومبرراته على المستويين الداخلي والخارجي » الفصل الأول. ص 23 - 45 « مستندة في ذلك التفسير على المنهج الماركسي في تفسير حركة التاريخ الذي اعتمدته الباحثة في كتابتها لهذا الكتاب. فأوردت المؤلفة أرقاماً وإحصائيات للاقتصاد الإيطالي خلال العقد الأول من القرن العشرين، وما كان يعانيه من إشكاليات معقدة لم تسمح له بالتطور الرأسمالي أسوة بالدول الأوروبية الأخرى، ويظهر ذلك واضحاً في حديثها عن دور بعض المؤسسات الاقتصادية والمالية والدينية الكبرى كبنك روما والفاتيكان اللذين لعبا دوراً كبيراً في دفع الحكومة الإيطالية نحو الاستعمار

كحل جذري لما تعانيه البلاد من أزمات ومشاكل متعددة، أو من خلال عرضها لنتائج الأزمات الاقتصادية للسنوات 1907، 1908، 1910، 1911 وتفشي البطالة وزيادة معدلات الهجرة إلى الخارج وبروز الفوارق بين الشمال الصناعي والجنوب الزراعي. وكيف أن هذه العوامل أدت إلى اشتداد النزاع مع تركيا حول طرابلس وبرقة التي تكونت بها مصالح إيطالية كبيرة أصبحت عرضة للخطر حسب وجهة النظر الإيطالية. كما أن الحكومة الإيطالية ومؤسساتها المختلفة بحثت عن مبررات أخلاقية عن عملها العسكري في طرابلس من خلال رسم صورة مؤلمة عن حالة الفقر والتأخر وسؤ الحكم العثماني في طرابلس واستمرار نظام العبودية " تجارة الرقيق" فيها، والأهم من ذلك تعرض مصالح ورعايا إيطاليا للخطر وعجز السلطة العثمانية في الولاية في فرض الأمن والقانون بها، الأمر الذي يدفع بإيطاليا إلى القيام بدورها الحضاري النبيل تجاه طرابلس وبرقة لتحريرها من النير التركي.

2. استمراراً للمنهج السابق تناولت المؤلفة سياسات الدول الاستعمارية المؤيدة لإيطاليا في حملتها على طرابلس وبرقة، وكيف أن إيطاليا تمكنت بدبلوماسيتها من الحصول على موافقات الدول الأوربية الكبرى على خططها المستقبلية نحو الولاية العثمانية الأفريقية. حيث التقت مصالح الجميع بما فيهم إيطاليا في الشروع لإنهاء المسألة الشرقية، بالرغم من أن الحكومة الإيطالية أوضحت للدول الأوروبية بأنها تنظر إلى المسألة الطرابلسية باعتبارها مسألة خاصة بالبحر المتوسط ومنفصلة عن المسألة الشرقية وأنه ليس في نيتها إثارة المشكلة في الوقت الحاضر.

3. بينت المؤلفة في دراستها للعمليات العسكرية الإيطالية على الأراضي الليبية من سبتمبر 1911 وحتى أكتوبر1912، » الفصلين الثاني والثالث من الكتاب، ص 99 - 133 «. الأوضاع التي أحاطت بالدولة العثمانية داخليا وخارجياً وأثر ذلك على موقف الحكومة من المسألة الطرابلسية. وتتفق المؤلفة مع بروشين حول أن الاتحاديين الأتراك كانوا على استعداد في بداية الأزمة للتوصل إلى حل وسط مع

إيطاليا على أساس أن تدفع لهم تعويضا ماليا مقابل تخليهم عن طرابلس وبرقة، ودللت على ذلك بالأوامر الصادرة إلى القوات التركية في طرابلس وبرقة بتجنب الصدام المسلح مع القوات الإيطالية، وإن كانت الأحداث التي جرت خلال المراحل الأولى للغزو تبين عكس ما ذهبت إليه الباحثة.

4. تلتقي المؤلفة في كتابتها للتاريخ الليبي مع بروشين أيضا في تناولها لحركة المقاومة الليبية ضد القوات الإيطالية الغازية منذ اللحظات الأولى للإنزال الإيطالي على الشواطئ الليبية كحركة جماهيرية في تصديها للغزاة « الفصل الثاني ص 74 - 98 ». ولكنها ووفقا المنهج الماركسي الذي اتبعته المؤلفة تقسم حركة المجتمع الليبي إزاء الغزو الإيطالي إلى قسمين: قسم يمثل الأغلبية العظمى من السكان وهو الذي تشكلت منه حركة المقاومة الوطنية الليبية ضد الإيطاليين، والرافض للتعايش مع المستعمر الجديد الفائق الخطورة من خلال مخالفته له في الدين والعادات والتقاليد، وقد تحمل هذا القسم أعباء النضال الوطني بكل صوره ومشاقه لفترة طويلة من الزمن. ولم تجد المؤلفة بُداً من الإشادة بنضال الشعب الليبي واصفة إياه بالبطولي. ولا نعتقد أن هذه الإشادة أو الاعتراف بمقاومة الشعب الليبي للحملة الإيطالية جاء انحيازاً من المؤلفة ولا تعاطفا منها، ولكنه كان اعترافا بحقيقة تاريخية غفل عنها الكثير من الكتاب الأوروبيين وبخاصة الإيطاليين ممن كتبوا عن تاريخ ليبيا في هذه الفترة. وقد حاولت المؤلفة التأكيد على أن بروز الحركة المعادية لإيطاليا في الأسابيع الأولى من الحرب اقترنت باشتداد النضال الاجتماعي الذي شنه فقراء المدن ضد الأرستقراطية المحلية، خصوصا بعد خروج القوات التركية من طرابلس بالذات «الفصل الثاني، ص 78». وهذا في اعتقادنا شيء مبالغ فيه لأننا لا نعتقد أن المجتمع الليبي البسيط في تركيبته الاجتماعية قد وجدت فيه فوارق طبقية صارخة أدت إلى بروز ظاهرة الصراع الطبقي، وإن كنا لا ننفي وجود الفوارق الطبقية بالمطلق، في وقت كانت البلاد تتعرض فيه لعملية احتلال أجنبي. أما الفئة

الثانية فهي الفئة التي أسمتها بالإقطاعية المرتبطة مصلحياً بالسلطة الحاكمة مهما كان نوعها، فقد طلبت هذه الفئة المتمثلة في بعض وجهاء المدينة من القيادة الإيطالية الإسراع في إنزال القوات الإيطالية إلى المدينة لإقامة وحفظ النظام فيها. وهذه أيضاً ليس خاصية امتاز بها المجتمع الليبي عن غيره من المجتمعات البشرية الأخرى، فالتاريخ يبين لنا أن لكل غاز أعوان ومهللون تلتقي مصالحهم مع وجوده وترتبط به.

5. لم يغب عن المؤلفة في دراستها للتاريخ الليبي التأكيد على الحقيقة التاريخية لوحدة منطقة الشمال الأفريقي « تونس، الجزائر، المغرب " من خلال دعم شعوبها لحركة المقاومة الليبية في صراعها مع الإيطاليين «الفصل الثاني، ص 119» الأمر الذي أدى إلى بروز التيار القومي لدى سكان طرابلس وبرقة حسب ما تراه المؤلفة. وهنا يظهر الخلط الكبير لدى المؤلفة بين الوعي الوطني والديني لدى الليبيين القائم على ضرورة طرد الإيطاليين " الكفار" من بلادهم وحصولهم على الاستقلال، وبين التيار القومي العروبي بمفهومه الفكري الواسع الذي يشمل البلاد العربية كلها والذي لم يتبلور بعد في ليبيا آنذاك. بل تذهب المؤلفة إلى القول بأن حركة المقاومة الليبية أدت إلى نهوض وازدياد نشاط العناصر الوطنية البرجوازية في الدول العربية المجاورة لليبيا وتحديداً مصر وتونس والمغرب ودعوتها إلى المطالبة بحقوقها الوطنية، مما أجبر السلطات الاستعمارية الإنجليزية والفرنسية إلى تقديم بعض التنازلات لصالح شعوب تلك الدول.

6. استعرضت المؤلفة وبشكل تفصيلي تأثيرات الحرب التركية الإيطالية في ليبيا على العلاقات الأوروبية الأوروبية، «الفصل الثالث، ص 134 - 157» وبينت أنه رغم الدعم الكبير الذي تحصلت عليه إيطاليا في بداية حملتها على ليبيا، فأن الأمر تغير بعد عجز القوات الإيطالية على تحقيق نصر حاسم على الأرض، وتهديد إيطاليا بتوسيع ميدان عملها العسكري خارج الأراضي الليبية وتضارب المصالح

بين الكتلتين الأوروبيتين حيث تحولت مواقف دول الوفاق تحديدا فرنسا وبريطانيا من الحياد الودي تجاه إيطاليا إلى المحافظة على التوازن العسكري بين الدولتين المتحاربتين، بحيث لا يعطى لإيطاليا إمكانية نصر حاسم يمكن أن يؤدي إلى تقوية الحلف الثلاثي، ولا يسمح أيضا بانتصار عثماني الذي يمثل « الشرق الإسلامي" لأن ذلك سيكون خطرا على الإمبراطوريات الاستعمارية المحتلة لمناطق واسعة من العالم الإسلامي . ووسط هذا التوتر في العلاقات الأوروبية الأوروبية بسبب المشكلة الليبية قدمت المؤلفة دراسة وافية للدور الروسي في هذا النزاع، من خلال مبادرات وزير خارجية روسيا سازانوف والتي انصبت كلها في خدمة أهداف إيطاليا في طرابلس وبرقة ورغم ذلك كان نصيبها الفشل الذريع.

7. بينت المؤلفة أن الحرب الإيطالية التركية حول ليبيا شكلت المرحلة الختامية والنهائية في الصراع الاستعماري من أجل الاستيلاء على ممتلكات الدولة العثمانية في شمال إفريقيا ومن ثم إنهاء في مرحلة لاحقة ما عُرف بالمسألة الشرقية، » نتائج الدراسة ص 184 - 212 « إذ اقتسمت بريطانيا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا المنطقة مع نهاية عام 1912م. كما أشارت إلى تأثيرات هذه الحرب على الأوضاع الداخلية في إيطاليا من حيث زيادة روح الثورة لدى الشغيلة الإيطالية وكراهية الحروب الاستعمارية التوسعية، وهو الشيء الذي لم تدلل المؤلفة عليه بشكل واضح ويناقضه ما حصل في إيطاليا من نمو للحركة الفاشية فيما بعد، فما كتبته لا يزيد عن دعاية إعلامية سوفيتية وتهويلاً لما يجري في المجتمعات الغربية من بروز لبعض الحركات الاجتماعية على أنه صعود لثورة الشغيلة وبداية لانهيار النظم الرأسمالية هناك. وفي المقابل أدت الحرب الليبية إلى زيادة نشاط الأوساط الرجعية العدوانية من البرجوازية الإيطالية ووليدها الروحي الحركة القومية الإيطالية وهو الاستنتاج الأصح كما نعتقد.

ثانياً : - نيكولاي إيليتش بروشين.

أصدر بروشين كتابين يتعلقان بتاريخ ليبيا الحديث والمعاصر. **الأول بعنوان.**

تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، عن دار ناووكا للنشر بموسكو 1975.

الثاني بعنوان. تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس عشر مطلع القرن العشرين. عن نفس الدار عام 1981 م. والكتابان مكملان لبعضهما وترجما للغة العربية ونشرهما مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية عامي 1988 و 1991 م. كما قامت دار الكتاب الجديد بإعادة طبعهما عام 1999م.

يستعرض المؤلف في كتابيه تاريخ ليبيا منذ منتصف القرن السادس عشر أي منذ دخول الأتراك العثمانيين إليها عام 1551م وحتى قيام النظام الجمهوري فيها عام 1969. ورغم هذه الفترة الزمنية الطويلة وما حوته من أحداث جسام على المستوى الداخلي والخارجي، فقد استطاع المؤلف الإلمام بالموضوع والسيطرة عليه ونجاحه في توظيف المادة التاريخية الضخمة التي تمكن من الاطلاع عليها، والتي تضمنت كماً هائلاً من المصادر والمراجع العربية والأجنبية وبلغات مختلفة شكلت المادة الرئيسية في هذا السفر التاريخي.

من خلال قراءة الكتابين يتضح لنا المسار العام للمنهج الذي اتبعه المؤلف وطريقة كتابته لهذا التاريخ، ويتضح ذلك في الآتي.

1. يؤكد المؤلف ارتباط تاريخ ليبيا بشكل عام ومن ثم ارتباط ليبيا جغرافياً بالمناطق العربية المجاورة، مبرزاً ومؤكداً على الوحدة السياسية والدينية والعرقية لشمال إفريقيا العربي الإسلامي. فخلال صفحات الكتاب واعتماداً على التاريخ يبين المؤلف أن الأتراك العثمانيين ثم القوى الإمبريالية الغربية تعاملت مع هذه المنطقة وفق هذه الحقيقة التاريخية، حقيقة الوحدة العرقية والتاريخية والجغرافية والدينية. « الكتاب الأول، ص 25 - 100 ».

2. طبقاً للمنهج الماركسي في تفسير التاريخ حاول المؤلف كتابة التاريخ الليبي

من خلال اعتماده على المفهوم الطبقي، حيث قسم المجتمع الليبي إلى قسمين، قسم يمثل الغالبية العظمى من السكان وهم العامة الذين يقع على عاتقهم دفع كل ما يحتاجه المجتمع من ضريبتي المال والدم، وقسم آخر يمثل الأقلية الحاكمة المستبدة التي تتشكل في معظمها من الأتراك العثمانيين تساندهم فئة محلية أطلق عليها اسم الإقطاع المحلي أو الحكام المحليين ممن ساعدوا الأجنبي على البقاء وحكم البلاد لالتقاء مصالحهم مع مصالح القوى الأجنبية المحتلة للبلاد متمتعين بثروة البلاد دون الغالبية من أبنائها، مستشهداً بالعديد من الحوادث التاريخية في هذا الجانب. وفق هذا التقسيم الطبقي للمجتمع الليبي جاءت دراسة بروشين لتاريخ ((الأسرة القرهمانلية وحكمها لليبيا 1711 - 1835)) واصفا إياها « بالتقدمية » وهو ما لا نوافقه عليه ابدأ. فهو يرى أن هذه الأسرة رغم أصولها التركية إلا أنها أبعدت ليبيا عن الحكم العثماني المباشر وحررت السكان من الطغيان التركي، وأعادت للغة العربية مكانتها في الولاية بجعلها اللغة الرسمية بها وأشركت أبناء البلاد في الحكم، لكنها كانت في الجانب الآخر نموذجا للحكم الإقطاعي ملكت ليبيا أرضا وسكانا، ومارست الاحتكار السياسي والاقتصادي للبلاد. ويتضح التناقض الكبير لدى المؤلف في هذا الجانب، إذ كيف تكون هذه الأسرة تقدمية وفي نفس الوقت إقطاعية ومحتكرة للحكم والاقتصاد في البلاد. أم أن هذا الحكم جاء منطلقاً من العداء التاريخي الروسي الذي ربما يكون موجوداً في نفسية الباحث دون أن يدري ضد كل ما هو عثماني. يعمم المؤلف وجهة نظره هذه على الحركة السنوسية أيضاً التي ظهرت في شرق البلاد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ((الكتاب الأول، ص 319 - 359)) . وعلى الرغم من تمجيده لهذه الحركة من خلال إبرازه لصراعها مع الاستعمار الأجنبي وقدرتها التنظيمية في إدارة المجتمع، إلا أنه يعود ويؤكد على مدى الارتباط الوثيق بينها وبين الإقطاعيين المحليين في سيطرتها على السكان واستغلالهم، كما يبين أن هذه الحركة باستغلالها للعامل الديني تمكنت من تحويل نفسها من حركة دينية إصلاحية إلى أداة حكم فيما بعد بمساعدة

القوى الأجنبية المحتلة لليبيا. « الكتاب الثاني، ص 63 - 90 ». ويتضح من هذه القراءة أن بروشين ربما لم يكن مستوعباً للإحداث التاريخية وخاصة تاريخ الحركات الإصلاحية الدينية بما فيها المسيحية، وكيف أن معظمها تحولت إلى العمل السياسي كوسيلة وحيدة وفعالة لتحقيق أهدافها الإصلاحية، لأن الإصلاح والتحديث في المجتمعات المتخلفة لا يمكن أن يتم دون قوة سياسية وعسكرية تدعمه. والحركة السنوسية لم تخرج عن هذا الإطار فعندما أتيحت لها الفرصة فعلت ذلك.

3. يعالج المؤلف في كتابيه فترة الحكم العثماني لليبيا 1551 1911م وهي فترة ليست بالقصيرة،« الكتاب الأول، ص 256 - 292 » وقد عمل المؤلف جاهداً على إثبات حقيقة واحدة صبغت الحكم العثماني لليبيا وهي: أن العثمانيين كغيرهم من القوى « الاستعمارية « حسب رائه أتوا إلى ليبيا كغزاة محتلين، اتصفوا في حكمهم للبلاد بالاستبداد والتسلط على السكان المحليين والنظرة الفوقية الاستعلائية تجاه رعاياهم مما خلق حالة من الكراهية والجفوة بينهم وبين الليبيين، ذلك أن الدولة العثمانية طوال حكمها لكل ولاياتها ومنها ليبيا لم تراع مصالح السكان المحليين، ولم يكن من اهتماماتها الخدمات العامة كالصحة والتعليم أو تحسين الحالة المعيشية أو الحضارية للسكان، وإنما قصرت اهتماماتها على بسط سيطرتها السياسية وتحصيل الضرائب وفرض الأمن، وهي صفة عامة اتصفت بها الدولة العثمانية منذ قيامها. ويدلل المؤلف على وجهة نظره هذه بذكر العديد من الأمثلة للولاة الذين تولوا الحكم والإدارة في ليبيا رغم استثنائه للبعض منهم وما قاموا به من إصلاحات وخاصة في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني للبلاد، والتي لم تمنع من سقوطها في أيدي الإيطاليين. بل أن المؤلف يؤكد على أن الدولة العثمانية كانت على استعداد للتضحية بليبيا والتنازل عنها حفاظا على مصالحها الخاصة أو مصالح ساستها آنذاك « الكتاب الثاني، ص 112 ». وهذا حسب وجه نظرنا تجني كبير من المؤلف لم يقدم له دليلا قويا يثبت هذه التهمة، وكل ما اعتمد

عليه هو إهمال أو تقصير الحكومة المركزية في اسطنبول وإهمال الولاة لشؤون الولاية نتيجة لأسباب موضوعية متعددة لم يحاول المؤلف التطرق إليها .

4. وفق تفسير المؤلف لدخول العثمانيين إلى ليبيا بأنهم غزاة هدفوا إلى نهب خيرات البلاد وفرض سيطرتهم عليها. يطبق الفرضية نفسها على سياسات الدول الاستعمارية الأوروبية اتجاه ليبيا وبقية دول الشمال الإفريقي " تونس، الجزائر، المغرب " ((الكتاب الأول، ص256 - 318)) وهي مقارنة ليست في محلها وغير منطقية. فالدولة العثمانية ومهما قيل في حكمها لهذه المنطقة لا يمكن مقارنتها بحكم الدول الغربية، فهي وفي كل الأحوال تظل دولة إسلامية كغيرها من الدول الإسلامية التي حكمت المنطقة ولا يمكن وصفها بالدولة الاستعمارية وهو ما ينطبق على الدول الغربية شكلاً ومضموناً.

قسم المؤلف سياسات تلك الدول إلى مرحلتين. الأولى اتصفت بالندية بين طرابلس والدول الأوروبية اتضحت في عقد المعاهدات والاتفاقيات بين الطرفين. والثانية اتسمت بالتسلط الغربي ونجاحه في فرض إرادته على المنطقة، وجاءت هذه المرحلة إبان فترة التوسع الاستعماري ونمو الأساطيل الغربية. ويقف المؤلف طويلا أمام ظاهرتين هامتين في تاريخ ولايات شمال إفريقيا وهما **القرصنة وتجارة العبيد**، حيث قام المؤلف بإجراء مقارنة بين الظاهرتين ودورهما في اقتصاديات دول شمال إفريقيا، ومن ثم دورهما في الثورة الصناعية في أوروبا، وخرج بنتيجة مفادها أن الثورة الصناعية في أوروبا إنما جاءت نتيجة للقرصنة وتجارة العبيد التي مارستها الدول الأوروبية بشكل رسمي ومنظم وتحت حماية أساطيلها البحرية، في وقت لم يكن هناك فاصل بين مفاهيم القرصنة والتجارة والنخاسة. فالقرصنة التي مارسها الغرب الاستعماري استخدمت فيها الأساطيل العسكرية لضرب المدن واحتلال مناطق وفرض سياسات استغلالية بالقوة على شعوب لا حول لها ولا قوة. وانطلاقا من هذه الفرضية عالج المؤلف القضية الثانية وهي تجارة العبيد التي

احتلت مساحة واسعة في كتابات المؤرخين الغربيين وأدبياتهم، ويؤكد أن الدافع الذي دفع بريطانيا إلى محاربة هذه التجارة هو نفس الدافع الذي تبجحت به إيطاليا في احتلالها لليبيا " الدافع الإنساني ونشر الحضارة "، وأن بريطانيا التي كانت رائدة في محاربة هذه التجارة البشعة، كانت هي من بين أهم من مارس هذه التجارة وأعطتها الصبغة الشرعية القانونية وحمتها بأساطيلها، وعندما بدأت في محاربتها لم يكن هدفها إنسانياً كما تدعي وإنما كان وسيلة لمحاربة الاقتصاد الأمريكي وحصاره وهو الخارج حديثاً عن السيطرة البريطانية، وذلك بحرمانه من العمالة الأفريقية الرخيصة.« الكتاب الأول ص 293 - 300 »وقد سعى المؤلف إلى توضيح الخلفيات السياسية والاقتصادية الاستعمارية من وراء رفع شعارات محاربة القرصنة وتجارة العبيد في أوروبا القرن التاسع عشر.

5. في دراسة المؤلف للمؤثرات التي صبغت حركة التاريخ في القرن التاسع عشر يرى أن اشتداد التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية المختلفة والولايات المتحدة الأمريكية خلال مرحلة نمو الإمبريالية والاستعمار في البحر المتوسط كان سببا مباشراً في سقوط الأسرة القرهمانلية في ليبيا « الكتاب الأول، ص 153 - 261 » ومن ثم خضوع البلاد فيما بعد للسيطرة الإيطالية، وأن هذه الأحداث لم تكن بسبب ضعف ذاتي في البلاد أو تراجع الليبيين عن محاربة الغزاة، بقدر ما كان نتيجة لنمو العوامل الخارجية وازديادها وخاصة النمو الصناعي في أوروبا مما أعطى الغلبة لهذه القوى رغم المحاولات المستميتة لليبيين في الدفاع عن بلادهم. كما اتسمت الفترة التي تناولها المؤلف بالدراسة بأحداثها الكبيرة والمتعددة فمن دخول الأسبان إلى دخول الأتراك العثمانيين إلى الأسرة القرهمانلية وعلاقاتها بنابليون وحملته على مصر، والمحاولات الأمريكية والبريطانية للسيطرة على المنطقة وعودة الحكم العثماني المباشر، ثم خروج إيطاليا كدولة استعمارية تبحث لها عن مكان في عالم الاستعمار والسيطرة، مع ما رافق ذلك من تطورات حضارية وخاصة في الجانب

الثقافي القومي الذي حاول المؤلف أن يجد له أسسه وجذوره التاريخية.

6. في دراسته للتاريخ الليبي يصل المؤرخ بروشين إلى حقيقة تاريخية ربما تشكل بداية لظهور ما يعرف في الدراسات التاريخية الحديثة بالمدرسة الشعبية في كتابة التاريخ « الكتاب الثاني، ص 91 - 214 » عندما أوضح أن الجماهير هي صانعة التاريخ وليس الأفراد، ويستلهم هذه الحقيقة من دراسته التفصيلية لحركة المقاومة الليبية ضد الإيطاليين في كتابه تاريخ ليبيا منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام1969، ويعتبرها ملحمة بطولية جماهيرية فذة استمرت ما يزيد عن عقدين من الزمن، ملحمة سجلها أُناس مجهولون دفعهم حب الوطن إلى التضحية بأغلى ما يملكون في سبيل أن يعيش الوطن حراً. وقد حرص المؤلف على إبراز هذه الملحمة البطولية في جل صفحات كتابه المذكور مؤكداً أن النضال الليبي لم ينته بهزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية وخروجها من البلاد، بل تحول إلى مقاومة استعمار جديد لا يقل خطورة عن الاستعمار الاستيطاني الإيطالي وهو الاستعمار الغربي المدعوم من النظام الملكي والرجعية المحلية. « الكتاب الثاني، ص 250 - 349 » .

يعالج المؤلف ذلك الصراع ضمن التفسير الماركسي لحركة التاريخ القائمة على الصراع الطبقي في المجتمع البشري والذي اعتمده كمنهج لكتابيه. وينتهي إلى النتيجة الحتمية وفق هذا المنهج والتي مفادها بأن ذلك الصراع حُسم عام 1969 بانتصار الشعب الليبي وقضائه على النظام الملكي وتصفيته للقواعد الأجنبية وطرده لبقايا المعمرين الإيطاليين من أرض ليبيا وعودتها إلى أهلها. ((الكتاب الثاني ص 350 - 470 ».

أخيراً / إن كتابة التاريخ وإتباع المنهج العلمي السليم في الكتابة التاريخية يستوجب من المؤرخ أن يكون وبقدر الإمكان محايداً ومتجرداً من العواطف في تناوله للأحداث التاريخية وتحليلها، وهو الشيء الذي تميز به بروشين في كتابيه المذكورين، حيث حاول المؤلف قدر جهده السير على هذا المنهج، ولكنه لم يستطع أن يكون كذلك

في موقفه من نضال الشعب الليبي عبر هذه الحقبة التاريخية الطويلة، حيث جاء الكتابان إبرازا لعظمة هذا النضال الذي فرض نفسه على المؤلف وشكل لديه الالتزام الأكثر وضوحاً في صفحات كتابيه من بدايتهما وحتى نهايتهما، وهو التزام قل أن نجد له نظيراً في الدراسات الأوروبية وخاصة الغربية منها.

- **وختاماً وبعد هذه القراءة لهذين النموذجين نخلص إلى الآتي :-**

1 - لا يختلف الباحثان من خلال مؤلفاتهما حول ليبيا مع المؤرخين الغربيين ممن كتبوا في تاريخ ليبيا من حيث تسخير تلك الكتابات لخدمة المصالح القومية لبلدانهم، ويتضح ذلك من خلال التأكيد على رؤية سياسية أو أيدلوجية معينة تخدم مصالح الدولة السوفييتية، وفي هذا الجانب تأتي مطالبة الاتحاد السوفييتي بالانتداب على طرابلس في سبتمبر 1945 في مؤتمر وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى في لندن والتي أبرزها المؤلف دليلاً على ذلك وإن حاول تغليفها بحرص الاتحاد السوفييتي على مصالح الشعب الليبي.

2 - إن الصراع السياسي والفكري والأيدلوجي بين الشرق والغرب » الماركسية – الرأسمالية « أو ما عُرف بالحرب الباردة نعتقد أنها تركت آثارها الواضحة على أفكار الباحثين السوفييت. إذ جاءت تفسيراتهم للتاريخ الليبي ضمن الصراع الطبقي الذي ينتهي بانتصار طبقة البروليتاريا أو طبقة الشغيلة وقيام دولة العمال العالمية، وقد سيطر المفهوم الماركسي في تفسير التاريخ على تفكير المؤلفين أكثر مما سيطرت عليهما المادة العلمية المتوفرة حول ليبيا، ولذلك جاءت كتاباتهما متضمنة للكثير من التحليلات الماركسية للمجتمع الليبي ذي الطابع البدوي في أغلبه والقبلي في تركيبته في فترات تاريخية متباينة، وهي تفسيرات نرى أنها تفتقد إلى الموضوعية لمجتمع تنعدم فيه عوامل الصراع الطبقي على الأقل فترة الدراسة التي تناولها الباحثان.

3 - لعل ما يميز كتابات الباحثين السوفييت حول تاريخ ليبيا هو إبرازهم لحركة

المقاومة الوطنية، سواء ضد الحكم العثماني أو الاستعمار الإيطالي كحركة تحرر وطني تسعى إلى إثبات الهوية الوطنية رغم إدراكها للتفوق العسكري والمادي الكبير للقوى الأجنبية الغازية. وإن كانت المقارنة بين الحكم العثماني والاستعمار الإيطالي من قبل الباحثين في غير محلها بكل المقاييس.

4 - تتميز الدراسات السوفييتية بشكل عام بالنظرة الإنسانية وعدم التعالي تجاه الشعوب الأخرى وهو ما لا نجده عند نظرائهم الغربيين. ولعل مرد ذلك يعود إلى الفكر الماركسي الذي ينادي بالأممية العالمية ويرفض التمييز العنصري بين بني البشر.

5 - إن المدرسة السوفيتية في كتابة التاريخ لم تخرج عن المنهج الماركسي في تفسير حركة التاريخ الإنساني والقائمة على نظرية الصراع الطبقي، لذلك جاءت كتابات بروشين وياخيموفتش واستنتاجاتهما فيما يتعلق بتاريخ ليبيا منذ بداية القرن السادس عشر وحتى عام 1969 ضمن هذا السياق للفكر الماركسي والأيدلوجية الشيوعية للدولة السوفيتية التي ينتمي إليها المؤرخان.

بعض المنشورات الروسية عن ليبيا

بقلم. جاكوب. م . لاندو

الناشر. مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد، 15،
مايو 1979م، ص 280– 282.
ترجمة . د. عقيل البربار

ظلت الدراسات الروسية عن ليبيا حتى وقت قريب قليلة بعض الشئ. بينما تشير الأعمال التي تخص شمال أفريقيا إلى ليبيا، إلا أن الإشارة تأتي في شكل عام. وهو ما يعبر عنه بالاهتمام المحدود تجاه الموضوع في المقالات والدراسات في العديد من الدوريات الروسية. وعلى أية حال فإن عدداً متزايداً من الكتب التي تتحدث عن ليبيا ظهر في ستينيات وسبعينيات " القرن الماضي " عاكساً زيادة في أهمية هذا البلد كمنتج للنفط يزداد تأثيره بشكل جلي وواضح في القضايا العربية والأفريقية.

ليس مستغرباً أو غير متوقع إن جزءاً من المطبوعات السوفيتية عن ليبيا اختص باقتصادها.[1] من بين هذه المطبوعات الأكثر احتواء على المعلومات كُتب من طرف الباحث. ن. أ. أرشاروني " N.A.Arsharuni " الذي نشر في عام 1976م دراسة بعنوان: المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لأقطار شمال أفريقيا في 160 صفحة. هذا الكتاب يعالج ليبيا وتونس والجزائر ولكنه يستثني المغرب دون ذكر السبب. عمل أخر منفصل يناقش ليبيا وحدها كتبه المؤلف نفسه عنوانه: رأس المال الأجنبي في ليبيا 1911 – 1967. صدر في عام 1970 في 132 صفحة. الكتاب اعتمد على مصادر في لغات عدة بما في ذلك العربية، وتعامل مع موضوعه في فصول ثلاث مرتبة زمنياً: الحكم الإيطالي 1911 - 1943، الإدارة البريطانية والفرنسية 1943 - 1951، ثم التوسع في رأس المال الأجنبي في ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية حتى1967. ليس مفهوماً لماذا توقف المؤلف عند هذه النقطة.

يرى المؤلف أن عمله الأساسي هو وصف الحكومات الإمبريالية وهي تتسلل إلى ليبيا وتسيطر عليها، يشعر القارئ بان كثيراً من هذا الأمر شيءٌ معتاد. لهذا فإن القارئ يتجه إلى الصفحات التي تعالج السياسات الاقتصادية لحكومة ليبيا المستقلة ص 114 - 126. القارئ يصل إلى أن تلك الحكومة رغم حسن نيتها كان عليها أن توافق خططها إلى الاقتصاد الاستعماري الذي لا يزال فاعلاً. وطبقاً

1) تشكل هذه جزءاً من دراسات سوفيتية عن الشرق الأوسط. أنظر المجلد 21 العدد 3 (أكتوبر 6791) ص 781 - 191 من مجلة seidutS nretsaE elddiM.

لأرقام المؤلف فإن معظم استثمارات الدولة والتمويلات خصصت لقطاعات الزراعة والثروة السمكية، بينما تم إهمال الصناعة.

يبدو من سياق مراجعة السيد جاكوب لهذا الكتاب أن هناك ربطاً تاريخياً لما تعانيه ليبيا من مشاكل متنوعة ظهرت منذ الحقبة الاستعمارية الإيطالية مروراً بمرحلة الحكم البريطاني الفرنسي، والتي لاقت نقداً شديداً من الجانب السوفييتي الرسمي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما يظهر التركيز لدى الباحث على الجانب السياسي من خلال علاقة ليبيا بالحكومات الغربية وتبعيتها لها زمن الحرب الباردة، ذلك أن جل الدارسات السوفيتية في هذا الخصوص وفي تلك الحقبة التاريخية يغلب عليها وعلى تحليلاتها الجانب الأيدلوجي والصراع مع الغرب فيما عُرف بالحرب الباردة، ويظهر ذلك من خلال عدد الصفحات التي خصصت لهذا الجانب، فيما لم تحض الأوضاع الاقتصادية في هذا الكتاب إلا بـ 12 صفحة فقط، مصبوغة بفكرة الهيمنة الغربية على الاقتصاد الليبي وهي حقيقة لا نخالف الباحث فيها، فالغرب الامبريالي تمكن بواسطة شركاته ورأسماله من فرض السيطرة السياسية والاقتصادية على دول العالم الثالث رغم ما تدعيه من استقلال سياسي عنه، وليبيا لم تكن شاذة عن هذه القاعدة.

بعض الأعمال العامة عن ليبيا تؤكد كذلك المظاهر الاقتصادية . واحد من هذه الأعمال دراسة بقلم أ. جينين A.Gyenin بعنوان " ليبيا " الصادر عن المطبعة الحكومية للأعمال الجغرافية في موسكو عام 1956 . ويقع الكتيب في 40 صفحة يتولى العمل الموضح بخريطة وصور اختيرت بإتقان تنبيه القارئ بالمظاهر الأساسية لليبيا في ذلك الوقت، خاصة الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والمالية.

تفاصيل أكثر يمكن للقارئ إيجادها في كتاب أرشاروني المعنون بـ « ليبيا " المنشور عام 1965م في موسكو في مطبعة ميسيل Misl . الكتاب يقع في 142 صفحة. وباستثناء مقدمة مختصرة فإن هذا الكتاب يوصف بالأساس ويحلل اقتصاد ليبيا

الموضح في جداول عديدة. فصل مطول يختبر صناعة النفط الليبية من حيث تطورها وتوقعاتها " ص 98 - 118 "، هنا مرة أخرى يناقش أرشاروني تورط ودخول شركات النفط الأجنبية وقبضتها على اقتصاد ليبيا. ما فعله المؤلف مهم لكن القارئ لا يستطيع إلا أن يتأسف بأنه – أي المؤلف - لم يفكر في دراسة تأثير صناعة النفط على الليبيين أنفسهم. إهمال مظهر مهم كهذا قلل من تأثيره عن طريق الفصل الذي عالج وضع الجماهير العمالية " ص 119 - 140 " وهي المساهمة الأهم لهذا الكتاب.[1]

عدد العمال الليبيين في صناعة النفط الليبية ارتفع بسرعة كما تظهره الأرقام التالية:

السنة	1959 م	1960م	1961م	1963م
عدد العمال	4600	6300	8300	11000

هذا أنتج هجرة غير مسبوقة من الفلاحين ومن مناطق القرى والقبائل إلى مراكز صناعة النفط، إلى درجة أن السلطات المحلية أُجبرت على إرغام بعض من هولاء المهاجرين إلى العودة إلى قراهم. بينما يقدر أرشاروني أن العلاقات " الإقطاعية " لهولاء العمال لا تزال فاعلة، وهو ما يشير إلى بروز بروليتاريا جديدة هي في طور التكوين سوف تلعب دون شك دوراً في أمور ليبيا المستقبلية.

في هذا الكتاب ومن خلال ما أورده جاكوب في مراجعته يظهر التأثير الأيدلوجي للفكر الماركسي لدى أرشاروني في تحليله لأوضاع ليبيا في تلك الحقبة التاريخية. سواء في الجانب السياسي بخضوع ليبيا للهيمنة الغربية وتبعيتها له، أو في الحديث عن ظهور الطبقة العاملة " البروليتاريا " من خلال الهجرة المكثفة للعمال من الريف إلى المدن أو إلى المناطق النفطية وما ترتب على ذلك من تدهور للقطاعات الاقتصادية

1) الدراسات السوفيتية تعطي اهتماماً كبيراً للعمال والحركات العمالية .انظر. دراسات شرق أوسطية. المجلد 6 العدد الثالث . أكتوبر 1970 . ص. 346 - 349.

الأخرى وعلى رأسها القطاع الزراعي الذي هُجر من قبل الفلاحين وما نتج عن هذا التغير من خلل في الجانب الديموغرافي بين المدن والريف، وإن كان النفط حتى سنة صدور الكتاب لم يدخل بعد الدورة الاقتصادية للدولة الليبية كمصدر دخل مباشر لها، وإن شكل أحد مصادر تموين الخزانة العامة من خلال الضرائب المجباة من الشركات النفطية العاملة في هذا القطاع أو شركات الخدمات المكملة لها. أما عن دور النفط في ظهور الطبقة العاملة " البروليتاريا " ومن ثم كان النواة لظهور النقابات العمالية، فإن ذلك حكمته عوامل عديدة لا يتسع المجال لذكرها.

نظرة أوسع وفرها كتاب كتبه كل من V. L. Bodyonsky و V.E.Shagal عنوانه: ليبيا المعاصرة. وهو عبارة عن كتاب عام صدر في موسكو عن معهد دراسات شعوب أسيا لأكاديمية العلوم السوفيتية، ونشرته دار ناوؤكا « Nauka " للطباعة والنشر عام 1965. الكتاب جاء في 302 صفحة. وهو واحد من سلسة الكتيبات التي تعالج دولاً عديدة وتتبع نهجاً محدداً: القطر والسكان وتشمل كذلك اللغات والدين، الاقتصاد (الزراعة، الصناعة، المواصلات، الاتصالات، المالية) ؛ الخلفية التاريخية ؛ وبنية الحكومة والتنظيم الشعبي (التقسيم الإداري، الأحزاب السياسية، الاتحادات العمالية، الطبقة العاملة، طبقة العمال، الحركات النسائية) ؛ الثقافة (التعليم، الأدب، المكتبات الطباعة، المسرح، الفن، العمارة، المتاحف، الصحة العامة، الرياضة). الكتاب ينتهي بقائمة مفيدة جداً للمقاييس والأوزان، والعملات المستعملة، ويشمل كذلك معلومات حول الاختلاف بين القنطار في طرابلس (52، 82 كيلو جرام) وفي برقة (64، 102 كيلو جرام) أو حول الجنيه الليبي (في التداول) يحوي 2، 48828 جرام من الفضة الخالصة. من هذه المعلومات التي وفرها الكتيب يعلم القارئ أنه في عام 1962م كانت أكبر مكتبة ليبية في طرابلس تحوي على 32000 كتاب؛ وأن 27 هو عدد الصحف والدوريات التي كانت تصدر آنذاك بمعدل 3000 إلى 5000 نسخة. يحوي الكتاب كذلك

على معلومات يصعب في العادة إيجادها حول الإدارة الليبية والمدارس والإحصاءات عموماً. الكتاب للأسف لا يحوي فهرست ولا ببلوغرافيا وهو أمر مؤسف.

ربما أكثر إنتاج سوفييتي يخص ليبيا مباشرة يتعلق بالدراسات التاريخية. نذكر مثالين على ذلك: ز. ب . ياخيموفتش "Z.P. Yakhimovich " وكتابها المعنون بـ « الحرب التركية الإيطالية 1911 – 1912م. الصادر عام 1967 .وجاء في 204 صفحة. وهذا الكتاب جاء معتمداً على الأرشيف الروسي وعدد من المذكرات والكتب والمادة الصحفية في عدد من اللغات الأوروبية. المؤلفة لم تطلع على الأرشيف الإيطالي أو أي مادة في اللغتين التركية والعربية. الكتاب مقسم إلى ثلاث فصول: الاستعداد للحرب وبداياتها ؛ الحرب سبتمبر 1911 إلى مارس 1912؛ الحرب : أبريل إلى أكتوبر1912 .الطريق المرتبة زمنياً مفيدة من أجل كتابة وصفية، لكنها أقل فائدة لأهداف تحليلية ؛ إضافة إلى ذلك فإن الجهد المستمر للتعامل في الوقت نفسه مع أحداث الحرب والتحركات الدبلوماسية للدول المختلفة يسبب تشتت ذهن القارئ بعيداً عن الموضوع الأساسي. إضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة تعاني من تركيز ذهن المؤلفة على فرضية واحدة، مهمة جداً للمؤلفة أن تطورها - مفادها أن الحرب بأكملها نتجت عن سياسات إيطاليا التوسعية الناتجة من أن أغنيا بنوكها وصناعييها سعوا إلى إيجاد الحل لمشاكل داخلية عن طريق سياسة استعمارية نشطة (ص 191). كل تلك العيوب تقلل من كتاب يمكن أن يكون مفيداً.

من خلال هذه المراجعة يمكننا أن نلاحظ الآتي. أن السيد جاكوب قد أظهر شيئاً من عدم الموضوعية في نقده لما ورد في كتاب ياخيموفتش، خاصة ما يتعلق بعرضها لمجريات الأحداث العسكرية بين القوات الإيطالية والتركية العربية، وقلل بشكل ربما يكون متعمداً من قيمة ما كتبته الباحثة السوفيتية في هذا الشأن، وهو في الغالب ديدن الباحثين الغربيين الذين لم يحاولوا إلا فيما ندر نقد الحقبة الاستعمارية الأوروبية لبلدان آسيا وأفريقيا، والتقليل بل تصغير وربما إهمال الحديث على

الحركات الوطنية في المستعمرات.

دراسة ذات هدف أوسع كانت من عمل . ن. أ. بروشين N.I.Proshin : تاريخ ليبيا من نهاية القرن 19 إلى 1969. الصادر عن معهد الدراسات الشرقية في أكاديمية العلوم السوفيتية. على عكس كتاب ياخيموفتش فإن دراسة بروشين معتمدة على قراءات متنوعة في المقالات والكتب العربية بما في ذلك المطبوعة في ليبيا نفسها، والمقالات والكتب في لغات أوروبا الغربية والروسية لكنه أهمل المصادر التركية. هناك بعض الاستعمال للأرشيف الروسي. من الواضح أن بروشين كان لديه أرضية أكبر لتغطيتها. كتابه مقسم إلى أربعة أقسام رئيسية: ليبيا على مشارف القرن العشرين؛ صراع الليبيين ضد المستعمرين الطليان؛ إقامة حكومة؛ المرحلة الأخيرة من الحرب لأجل الاستقلال السياسي. جاءت بعد ذلك قائمة الببلوغرافيا من 394 عنوان وثلاث فهارس تخص الأشخاص والأماكن وأسماء القبائل. إنها الدراسة الوحيدة المعروفة إلى حد كتابة هذه المراجعة لفترة مئة سنة لتاريخ ليبيا ما قبل " ألقذافي " كتبت باطلاع جيد بالمشهد المحلي ومليئة بالهوامش والإحالات من الصحافة الليبية. كل هذا يبين إحساس بروشين بعمله.[1]*

على أية حال هنا ثانية تبرز نظرية المؤامرة، مع الأنذال، الأوغاد « The Villains " (طبيعياً) الدول الغربية الامبريالية، وحليفهم المفترض الملك إدريس. لكن المؤلف نجده من الصعب إثبات اتهاماته، على الأقل في ما يخص الملك إدريس، مشاهداً أن إدريس كان قد قاد النضال ضد إيطاليا وخدم كنقطة تجمع للوطنيين الليبيين وبالتساوي، يبدو بروشين مقنعاً في محاولته تحديد القوى الوطنية التي عارضت الملك.

إلى هذا الحين لم تكن ليبيا نقطة جذب للسواح والرحالة السوفييت، ولكن مع ذلك فإن ليبيا تحتل نصيباً معقولاً في أدب الرحلات المنشور في اللغة الروسية في

1 * يمكن الرجوع في هذا الشأن إلى المراجعة التي قمنا بها حول كتابات ياخيموفتش وبروشين المنشورة ضمن محتويات هذا الكتاب، والتي أوضحنا من خلالها وجهة نظر الباحثين السوفييت ومنهجهم في كتابة تاريخ ليبيا الحديث، الأمر الذي يستوجب عدم تكرار ما كتب.

السنوات الأخيرة [1]. في كتابه : عبر تونس وليبيا المنشور في موسكو عام 1966 من قبل دار ناوؤكا Nauka لصالح الأكاديمية السوفيتية للعلوم ويقع في 128 صفحة. خصص مؤلفه. أ. ساشتوف. A.Chistov جزءاً منه (ص 73 - 127) لليبيا. ما كتبه هو إعادة سرد انطباعاته الشخصية عام 1964 عن بلاد بدت له مختلفة تماماً عن بلاده. لقد ركز الكاتب على تلك الاختلافات : مدينة طرابلس وضواحيها، الاكتشافات الاركيولوجية، الطرق، قصر الملك، المساجد الرئيسية، فلاحون وبدو، كهوف وسكان الكهوف، وبطبيعة الحال النفط الذي ينتج في وسط صحراء رملية (يقود إلى لا مكان) ومثل كل زوار أول مرة فقد كان عديم الخبرة سريع الاهتياج، وما كتبه كان ساذجاً وسطحياً ؛ حتى اختياره للصور الفوتوغرافية يعكس الغريب والشاذ. لكن على العموم فإن قراءة الكتاب مفيدة.

أخيراً كتيب بعنوان أشعار ليبية مطبوع في موسكو عام 1964 من 75 صفحة عبارة عن تجميع لأشعار ترجمت من اللغة العربية إلى الروسية بأيدي مختلفة. الأشعار لشاعرين ليبيين. علي صدقي عبد القادر، ولد في 1917 وعلي محمد الرقيعي. معظم الأشعار ترجمت من « مقتطفات أدبية مختارة » نشرت في 1958 في اللغة العربية. بينما كانت تلك المقتطفات غنائية، مثل بحيرة جنيف لعلي عبد القادر أو مقتطفات عن الحب والعشق مباشرة مثل حب حارق لعلي الرقيعي.هناك أشعار أخرى وطنية أو تهتم بالمحتاجين والمهمشين من الليبيين، وبينما لا يستطيع المرء النظر في مدى تمثيل هذه المقتطفات للشعر الليبي المعاصر، إلا أن القارئ الروسي يجد في هذا الكتيب بالفعل غذاء لوجدانه وعواطفه. الكتب الروسية عن ليبيا قليلة، مقارنة بالموجود منها على الأقطار العربية الأخرى. لكن بالطبع وبحديث عام فإنه الموقف نفسه للمنشورات الغربية على ليبيا. ما يبدو استثنائياً هو أن الكتب الروسية قد سعت في غالبها - إن لم نقل كلها – في تجنب الحديث عن ليبيا منذ وصول العقيد معمر ألقذافي إلى السلطة عام 1969. حتى كتاب بروشين الذي

1) أنظر المرجع السابق. المجلد. 13. العدد 3 . اكتوبر 1977. ص 386 - 389 .

تنتهي الفترة التي يغطيها بعام 1969 كتب عدة فقرات فقط لذلك التغيير الحاسم في التاريخ الليبي.[1] لا يكمن في غياب الاهتمام والمنفعة بليبيا خلال العقد الماضي، على العكس كان التورط الروسي السوفييتي في ليبيا في ازدياد. عليه فإنه ربما للمرء أن يخمن في " فرضية «: كلما زاد الاهتمام السوفييتي في أي منطقة من الشمال الأفريقي والشرق الأوسط قلّ عدد الأعمال والكتب الروسية على تلك المنطقة. هذا الأمر صحيح " على سبيل المثال « بالنسبة للمطبوعات السوفيتية على الأكراد[2] أو على السياسة السوفيتية تجاه تركيا وإيران.

■ **الهوامش بلغتها الأصلية**

1) These form a part of the fairly extensive body of Societ economic research on Middle East. See Middle Eastern Studies، XIII، no.3، October 1976، pp.187 - 191.
2) Needless to say، Soviet works devote considerable attention to workers and workers movements. See Middle Eastern Studies، VI، no.3، October 1970، pp.346 - 349.
3) See Middle Eastern Studies، XIII، no.3، October 1979، pp 386 - 389.
4) This seems to apply، also، to a forthcoming book، S.A. Tovmasyan's " Liviya na pute nyezavisimosti isotzial'nogo progryessa " Libya on the road of independence and social progress announced for publication by Moscow's Nauka Press، for lat 1979، in about 320 pages.
5) See Middle Eastern Studies، XI، no.2، May1975، pp 195 - 198.

1 هذا الأمر يبدو أنه ينطبق على كتاب « لم ينشر بعد » من مؤلفات A.S.Tovmasyan . ليبيا على طريق الاستقلال والتقدم الاجتماعي . سينشر في اواخر 1979.
2 دراسات شرق اوسطية . المجلد. 11. العدد. 2 . مايو 1975. ص. 195 – 198.

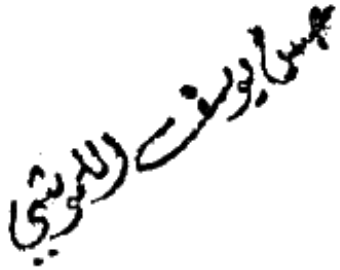

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط
https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الأرشيف الروسي السوفييتي والليبي

وتاريخ ليبيا الحديث

(دراسة في المصادر الأرشيفية الروسية والسوفيتية)

تأليف أ.د. المختار الطاهر كرفاع
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

إن هذا العمل في مجمله ما هو إلا محاولة لباحث أُتيحت له الفرصة للدراسة في بلد كان غير مهتماً به من قبل الدارسين الليبيين في مجال البحث التاريخي بالذات لأسباب تم ذكرها، وتمكن من الاطلاع على ما أمكن من محتويات هذا الأرشيف وما كتبه مؤرخو هذه المدرسة عن بلادنا بغض النظر إن كان ذلك المكتوب مقبول لدينا أم لا، أو يتوافق مع وجهات نظرنا لتاريخنا الوطني.

يحدونا الأمل أن تجد هذه المحاولة قبولاً لدى دارسي تاريخ ليبيا والمهتمين به من باب أنها تشكل إضافة جديدة لهذا التاريخ، نعتقد أنها ذات أهمية كبيرة لا تقل عما كتبه مؤرخو الغرب عن بلادنا، كما أنها توضح رؤية لمدرسة تاريخية شاركت في صنع وتفسير التاريخ الإنساني وتركت بصمتها عليه بشكل واضح وجلي، الأمر الذي يجعل عدم الاهتمام بها والتغاضي عنها شيئاً غير مقبول علمياً.

9 789959 936035

وزارة الثقافة والتنمية المعرفية
Ministry of Culture and Cognitive Development